

هذا كتاب مختصر بسم الله الرحمن الرحيم التلخيص ويستعين

[illegible]

১৫

فصب كيف ينه عن الانهيار ان يكون وشد هذا في جميع العالمون ثم زادتهم مائة الف
دعوا ما وظلوا في هواجر الظلم او امانا فاصيب شرح الكتاب على وفق مقتضى فهم ما يابوا له
العامة نحو اختصار الاول ما يسمع جود القهر في القهر السلبات وجود القطع بغير صلب السلبات في
البلدان والاقطار وشوال وطنه والاقطار حتى تطقت كل ارض فاعلم الارباب واجر
كل طرف في نظره في ارضه لو كان كروي ولو ما بالفضة وبالنصب لو ما دلو ما بالكلية ولما في
يعون الله ثم للدعاهم وتوصفت عنه خبايا بالانعام بعد ما كلف عن وجود خبايا الله في
ودعفت كنوز فرأته على طرف الشام في اجد الله ثم كما يروق النواظر وكل صفة الايمان
وبرهف البصائر وليكن الباب باب البيان وخرم الله التوسل والهداية وعالية التوكل والهداية
والنهاية وهو حجب ونعم الوكيل اجد هو الله بالان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او غيرها
والسكوت قد خرج عن تعظيم المنعم لكونه منقلا كان بالان او بالبحر او بالابا كان فهو
اكد لا يكون الا الله ان هو متعلق بكون النعمة وغيرها متعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده
بكون الله ان وغيرها فاكمل انهم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر
بالعكس لله هو اسم للذات الواجب المستحق لجميع المخلوقات والعدول الى الجملة الاسمية لله لا لانه
الدوام والثبات وتقديمه كذا باعتبار انه اهم نظر الى كون المقام مقام كذا وبالله
صاحب الكثرة في تقديم الفقد في قوله انهم باسم ربك على ما ينبغي وان كان ذكر الله اهم
نظر الى ذاته على ما علم في الفاعل ولم يتعرض للمنعم به لهما ما تقصود العبارة عن الاعادة
به والتمنا توجع انحصار شي في دون شي وعلم من عطف الخاص على العام رعاية له بعد ذلك
فيها من فضيلة نعمة البيان فانه من اصول ما يحتاج اليه في بقا نوع الانسان من البيان
بيان لقوله ما لم تعلم قدره رعاية للسمع والبيان هو المنطق الفصح المعرب عما في النصير واصغر

او غير الكلام عند ما دونه اي المار به في اوله منه وانزل تحقق الكلام وان كان
 صحيح الاعراب عند البلغاء واصوات الحيوانات التي تصدر عنهم هي كلها بحسب ما يتفق
 من غير اعتبار اللطائف الخاصة الزائدة على اصل المراد واما اي بين الطرفين مراد
 لثبوت مقادير بعضها اعم من بعض فبعض المقادير ودرجاة الاعتبار
 والعدد سبب الاختلال في فصاحة وتبعها ارباعه الكلام وجوه اخرى للمطالع
 القضاة يورث الكلام حسا وذا قوله فبعضها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام
 عرضي خارج عن حد البلاغة وان هذه الوجوه انما تعد تحسنة بعد رعاية المطالعة والقصاصة
 وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يحدد المتكلم متصفا بصحة
 البلاغة المتكلم ملكه يتقدر بها على ما يلفظ كلامه بل هو يعلم ما تقدم ان كل متعلم كلاما
 كان او متكلما على استعمال المشترك في معنيته او على ما يدرك ما يطبق عليه لفظ المبلغ
 فيصح ان القصاصة مأخوذة من تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس بل هو اللغوي ليس كل
 فيصح بل هو ان يكون كلامه فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ولذا يجوز ان يكون لاحد
 ملكه يتقدر بها على التعبير المقصود بالمعنى فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وعلم ايضا
 ان البلاغة في الكلام مراد بها ان يحسن ترتيبها حتى يكون حصولها كما يقال مع
 الجود الى الفاعل الاخر اخرج الخطا في ما دونه اصل المراد والابرار ادى المعنى المراد بلفظ
 فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بلغا وانما يميز الكلام فصيح من غيره والابرار
 اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بلغا لوجوب القصاصة في
 البلاغة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غير المتوقفا
 والاساءة ابرز الفصيح من غيره منه اربعة ما بين اربعة اوضاع في علم البلاغة لغوية

وانما تبدل العكس باللفظ لانه
 هو العكس المنفرد لانه كما سئل
 الموجهة الكلية فيكون موجهة
 وهذه الموجهة اذا انعكست يكون
 معناها بعض الفصيح بل هو
 واقع في علم البلاغة

وانما قال بين اللغة امر موصوف او صانع المفردات لان اللغة اتم من ذلك يعني به يورث الاستعمال مع
 تميز ان لم يميز العوازم من غيره فيجب ان يخرج الكسب المتداوله واحاط بمكان المفردات
 الى يورث ان ما عداها لا يقتصر على ما يقتصر ويخرج فهو غير علم من العوازم وهذا بين قد
 ما قدر ان يبين علم اللغة ان بعض اللغات يحتاج في معرفته الى ان يحسب غيره الكسب
 المتداوله في اللغة او علم الصرف على لغة القياس اذ يعرف ان الابل على خلاف لغتها
 دون الابل اذ في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتأني
 اذ يعرف من مستلزمه ان يكون مرتفع ولذا في الكلمات وهو ما بين في
 العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالصريح عايد الى ما هو غير علم انه عايد الى ما يدرك
 بالحس فقد سها سها وانما ما عدا التعقيد المعصور او لا يعرف تلك العلوم وكما
 اي لا يعرف تعقيد المعصور ولا يعرف اقترانهم في تاليفه اذ في علم البلاغة
 تميز ان لم يميز التعقيد المعصور من غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضها مشترك
 في العلوم المذكورة وبعضها يدرك بالحس وبقية الاخر اخرج الخطا في ما دونه المعنى
 المراد والابرار اخرج التعقيد المعصور فبما جبه الى علمين مفيدين لذلك فوضعا
 علم المعاني اول وعلم البيان للثاني واليه اشارة بقوله وما كسر ربه في الاول اي
 الخطا في ما دونه المعنى المراد علم المعاني وما كسر ربه عن التعقيد المعصور علم البيان و
 نحو الذين العلمين علم البلاغة لمكان فريد اختصاص لهما بالبلاغة وان كان
 البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم ثم احتاج الى المعرفة بواقع البلاغة الى علم اخر
 وضعت تلك علم البديع واليه اشارة بقوله وما يعرف به وجوه التبيين للكلام
 علم البديع ولما كان هذا كحصر في علم البلاغة ونواحيها كحصر مقصوده في ثلثة
 فنون والابرار الساس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني

صنف التأليف ان يكون تأليف
 الكلام على خلاف القنون
 الغير المشهور بين جمهور العلماء
 فقد ذكر لفظ ومعناه وحكمه
 التعقيد ان لا يكون الكلام
 على قدره لا يتبع المراد
 اذ في علم البلاغة والنحو والصرف
 يادر الى كسر ربه في علم
 المعاني وعلم البيان سبعة

سـ وـ وـ وـ
القول العلم المظان

والاجرين يعنى البيان والبدع علم البيان والبيان علم البدع ولا يخفى
المسألة العن الاول علم المعانيه على البيان للكونه منه خبره المفرد والمركب
لان رعايه المطابقه مقتضى الحال وهو مرجع علم المعانيه مقبلة في علم البيان مع
زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة وهو علم اركانه يقدر بها على
اوراكت جزمه ويريد ان يكون به نفس الاصول والقواعد المعروفة ولا يخفى
المعروف في الخبريات قال يعرف به احوال اللفظ العزلة او علم اللفظ منه اذ
جزمه هو مودد كذا في خبر خبريات احوال المذكورة يعنى ان اثره في وجود
منها امكان ان يرفع العلم وقوله الى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اخر
علم احوال التي ليست بهذه الصفة من احوال والادغام والرفع والضم
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في اصدار المعنى وكذا المجنات البديعية والتحقيق
والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعايه المطابقة والمراد ان علم به يعرف هذه احوال
مخرجها منها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعانيه عبارة
عن تصور علم معاني التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والاثبات والكذب
غير ذلك وهذا القيد يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس بحث فيه عن احوال
اللفظ من هذه الناحية والمراد باحوال اللفظ احوالها في الوجود من التقديم والتأخير
والاثبات والكذب وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام المكيّف لمبغية
مخصوصه لا نفس الكيفية من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير على ما اشير اليه في
المفتاح صرح به في شرحه والاصح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وحوال الاسناد والبيان

القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان
القول العلم المظان

قوله والادغام انت خبريات
نوعه اصل المعنى عليه حمل
فما لا يدور في قوله الاول

احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد وتكرره مثلاً في الاعتبار ان الراجح الى النفس الجدة
بخصوص اللفظ بالعزلة مجرد اصطلاح لان الصنعة انما وضعت لذلك فيحصر المقصود
من علم المعانيه في ثمانية ابواب احصاها الكلداني في احوال اللفظ الجريبات احوال اللفظ
الجري احوال المسند اليه الجري احوال المسند احوال متعلقات القدر القصر
الان الفصد والوصل الى احوال اللفظ والمواواة وانما انحصر فيها لان
الكلام اما جرائد دلالة لا محالة ليشتمل على نسبة ما بين الطرفين فانه يقين
المعكلم وهو يتعلق احد الشئيين بالآخر بحيث يصح التلويح عليه سواء كان ايكابا
او سلبا او غيرهما كما في الاثبات ونفيها بايقاع المحكوم في المحكوم عليه او سلبه
خطا في المقام لانه لا يشتمل على الكلام الاثبات في المقام فالتلويح فالكلام
ان كان نسبة خارج في احد الاثرين الثلاثة اركان بين الطرفين في الخارج نسبة
ثبوته او سلبه تطابقه ان يطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوته
او سلبته اولا لا تطابقه بان يكون النسبة المفروضة من الكلام ثبوته والى
بينهما في الخارج والواقع سلبه او بالنسبة في الكلام مجرد اللفظ لم يلزم النسبة في
لذلك فاق وحقائق ذلك ان الكلام اما ان يكون نسبة بحيث يخصص اللفظ
بما يكون اللفظ هو جزمها من غير قصد الى كونه والاصح نسبة حاصلة في الواقع
بين الشئيين وهو الاثبات او يكون نسبة بحيث يقصد ان لها نسبة خارجة
اولا لا تطابقها وهو الجري لان النسبة المفروضة من الكلام هي صلة في الذهن لا بد ان
تكون بين الشئيين في الواقع نسبة وتقع قطع النظر عن الذهن لانه وان يكون بين هذه
الشئيين ثبوته بان يكون هذا اوك او سلبه بان لا يكون هذا اوك الا ترى

والا لصدق علم المعانيه على كل باب
من الابواب المذكورة فحقه

انك اذا قلت زيد قائم فان اليقين حاصل منقطع لولا ان النسبة
 من الامور الخارجية وليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والمجرد لا بد من
 اليه وسند واسناد والسند قد يكون له منقطع اذا كان فعلا او معناه
 كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وما ان نسبة ذلك ولا وجه لخصيص هذا الكلام
 بالمجرد وكذا الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكله في خبر ما هو مطلق
 عليها او بغير موطوءة والكلام المبلغ اما ما يرد على الصمد الماراد له بدة اخرى من غير
 التعليل على انه لا حاجة اليه لتعقد الكلام بالبلوغ او غير ما يرد على ظاهر الكلام
 فالتوابع في هذا المقام بيان سبب ايرادها لبيان انها قد تضمنت ذلك
 في الشرح فثبت على تغير الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله
 تطابقا ولا تطابقا خلف القائلون بالخصر والخبر الصدق والكذب في خبر
 فقيد صدق الخبر مطابقة لمطابقة حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون نسبة
 الكلام مجردا وكذا كذب الخبر عدمهما ارس عدم مطابقة للواقع يعني ان الشك في
 اللذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وان يكون بينهما نسبة في الواقع ارس قطع
 النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام
 للنسبة التي في الخارج بان يكونا بؤسيتين او كسبيتين صدق وعدمهما بان يكون
 انديهما بؤسيتين ولا خبر سلبية كذب وقيد صدق الخبر مطابقة لا خفا والمجرد ولو
 ذلك لا اعتقاد خطا غير مطابق للواقع وكذب خبر عدمهما ارس عدم مطابقة

انت خبر بان ذلك من غير
 ان لا يلفظ في الكلام
 مطابق لمقتضى الحال
 محتمل
 بغير

في مثل هذه
 في مثل هذه
 في مثل هذه

الماراد

المخبر ولو كان خطا وقول انك انما اتقنا معتقدا ذلك صدق وقولنا انما اتقنا غير معتقدا
 وذلك كذب والمراو بالاعتقاد الحكم الذي يجهل انهم او الراجح فيهم العلم والظن وهذا يشترط
 لعدم الاعتقاد وفيه يلزم الواسطة ولا يتحقق الا كخبر الله ان يقال انه كاذب لا يراى
 اشيع الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والاعتماد في ان المشكوك جزا وليس خبره ولو
 في الشرح فليطالع تحت بلير قوله نعم او ايا تلك المناقشون قالوا الشاهد انك لرسول الله
 والله يعلم انك لرسول الله والله يشهد ان المناقشين الكاذبون فانه نجعلهم كاذبين في
 قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقة الاعتقاد بهم وان كان مطابقا للواقع وروى هذا
 الاستدلال بان المعنى الكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم بالمطابقة فالتكذيب ارجح
 الشهادة باقتدار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان الشهادة من تعميم لقب
 وخصوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة التسمية او المفعول انهم الكاذبون في تسمية
 ارس تسمية في الاخبار بشهادة لان الشهادة ما يكون عا وفوق الاعتقاد وقوله
 تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف او المفعول انهم الكاذبون
 في التسمية اي قولهم انك لرسول الله في الواقع بغير تعميم الفاعل والاعتقاد بهم
 الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باقتقادهم وان كان
 صادقا في نفس الامر فانه قيد انهم يسمون انهم الكاذبون في هذا الخبر الصادق
 وج لا يكون للكذب البعوض عدم المطابقة للواقع فثبت ان تلك التسمية ان هذا اعتراف
 يكون الصدق والكذب احيانا الى الاعتقاد وحيث ان خبرا كاذبا والخبر الصدق
 والكذب اثبت الواسطة فيهم ان صدق الخبر مطابقة للواقع مع الاعتقاد وبانه مطابق
 وكذب خبر عدمهما ارس عدم مطابقة للواقع مع الاعتقاد وانه غير مطابق

في مثل هذه
 في مثل هذه
 في مثل هذه

الماراد

على الصبيان او النساء العقله غيبه و ضعف بنائه و جسد المنكر كغير المنكر اذ كان
 معه اربع المنكرات ان تأكله ارسى من الدليل والشواهد ان نادر المنكر ذلك
 الشئ اربع حركات افكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له حيث يدعيه كما
 نقول المنكر الاسلام الاسلام حق من غير تكيد لان مع ذلك المنكر لا بد له
 من حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه ان يكون معه موجودا في نفس الامر وفيه
 نظر لان مجرد وجوده لا يكتفي في الارواح ^{و كذا} ما لم يكن حاصله عنده وقيل معنى ما ان
 نادر شئ من العقول وفيه نظر لان المناسب ان يقال ان نادر بل لا بد
 من نادر العقول من نادر كونه لا يشي بان نادر الكلام انه مثال كغير منكر انكم كبره
 وترك التاكيد لذلك وبيان ان معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمحطه الرب
 ولا ينبغي ان يرباب فيه وهذا الحكم مما ينكره كغير من نبي عليه السلام ولكن نزل انكارهم
 منزله عدمه لما معهم من الدلائل القاطعه على انه ليس كما ينبغي ان يرباب فيه
 والاحسن ان يقال انه نظير لتغيره وجود الشئ منزله عدمه بناء على وجوده في غير
 فانه نزل ريب لما بين منزله عدمه في قولنا ما يربطه حتى يقع الرب على سبيل
 الاستغراق كما نزل انكار منزله عدمه لذلك حتى ترك التاكيد وكذا ارسل
 اعتبارات ان ثبات اعتبارات النفع من التجريد عن المؤكديات في الابدان والتقوية
 بمؤكد استحقاقه الطلوع وجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار ^{يقول} حتى الى الذن
 ما يربطه انما اوليس يربطه انما وللطالب ما يربطه بقاءه والمنكر والله ما يربطه بقاءه
 وعنه القياس ثم الاسناد مطلق سواء كان وثقا شيا او اخباريا فافهم حقيقة
 عقبة ولم يقدر ما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة

روي عن النبي اربع حركات
 فارتفع اربع حركات

حقيقة عقلية

ولا بد

ولا بد ان يكون جسم والافان حيوان وجسد الحقيقة والمجاز حقيقة للاسناد دون
 الكلام لان انصاف الكلام بها انما هو باعتبار الاسناد واورادها في علم المعاني شها
 من احوال اللفظ في ذلك في علم المعاني وحق الحقيقة العقلية اسناد العقول او معناه كما اخذ
 واسم الفاعل والمفعول ومعناه المشبهة واسم النقص والنظر انما هي الاكثر من الفاعل
 او معناه له ان ذلك الشئ كالفاعل فيما يربطه من ضرب زيد عمرا والمفعول فيما يربطه من ضرب
 عمرا فان الصاربه لزيد والمضروب له عمرا عند الحكم منقول لقوله وهذا خبر فيه
 الاعتقاد دون الواقع في الظاهر وهو الفاعل منقول لقوله لا بد من ذلك لا يطابق الاعتقاد
 والمعنى اسناد العقول او معناه ان يكون اولا عند الحكم فيما يفهم من ظاهره حاله ذلك
 بان لا يصب قريشه على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم
 وصحة له وحقا ان يند اليه لو كان مخلوقا له فله ولغيره ولو كان صادرا عنه
 باختياره لضرب او لا كرض او مات فاقام الحقيقة العقلية على ما قيل التعريف
 اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا لقول المؤمن ائبت الله البعد
 والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل ائبت الربيع البعد والثالث
 ما يطابق الواقع فقط كقول المعتز لم يزل يعرف حاله وهو يخفيها عنه الله خلق
 الافعال كلها وهذا المثال من ذلك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد
 كقولك جاء زيد وانت ارمي الحبل اليك فافهم انك لم يكن دون المحل فافهم
 لو علمه النبي طرب ايضا لما تعين كونه حقيقة كذا ان يكون المنكلم قد وجد علم الله
 بانه لم يكن قريشه على انه لم يربطه فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المنكلم في
 الظاهر ومنه اسناد مجازي على وليه في الحكمي ومجي زان في الابدان

كلية اخذت من الارض فهو البعد

مجانر عقل

مجاز ياد هو اساده ارساند الفقد ومعناه المطالب له ار للفقد ومعناه غير ما هو له اي
 غير المطالب الذي لذلك الفقد ومعناه منه له بني لوا الفقد عنه المبني للفا عنه غير المفعول
 به في المفعول بوا اذا كان ذلك غير في الواقع او عند المتكلم في الظاهر وهذا
نقط ما يقدر انه ان اراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مذ قول الجاهل من بني القبول
 مجازا باعتبار الاسناد الى السبب بما اول من معلق باسناده ومع التا اول انك تطلب
يؤثر اليه من الحقيقة او الموضوع الذي يؤثر اليه من الفقد وحاصله ان تصير
صادر من الاسناد الى ما هو له ولله الفقد وذا ث ر ة لا تقصير وتقصير للفقد
باب ث م ش خ ار مختلف في ثبوت كثير من م ن ي للا س الفاعل والمفعول في المفعول
والزمان والمكان والسبب لم تبوض للمفعول مع و الحال وتكون لان الفقد
لا يسند اليها اسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبني الى الفاعل او المفعول
يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبني الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبني
للمفعول به حقيقة كما من الاشبه واسناده الى غير ما ار غير الفاعل والمفعول به
يعني غير الفاعل في المبني للفا عنه غير المفعول في المبني للمفعول به للملا بته يعني
لا يجوز ان ذلك الغير بما هو له في ملا بته الفقد ملا بته لقولهم عيشة عليه
فيما بني للفا عنه وسند الى الفاعل او المفعول به اذا العيشة من صية وسيل معهم في
اعني فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان التدوير الذي يقع ار بلا من انقطة
الاناء اذا ملا بته وتعبر عنه المصدر والاولى التشديد تجبر عنه لان الثو
بما يجمع المفعول وهما ر ة صديق في الزمان وتجارية المكان لان الشخص
صام في الزمن والماء جاري النهر وتج الامر المدينة في السبب ويبلغ ان يعلم

عند المتكلم في الظاهر فلا حجة
 لاساقوله يتناول وهو ظاهر ولا
 اراد غير ما هو له في الواقع

ان يكون

في المفعول
 في المفعول
 في المفعول

الاسناد

ان المجاز العقلي يجوز في النسبة الى الاسناد وتد ايضا من الاصناف والا يفاض كوا يحي ان
الربيع وجز الانهار قال الله تعالى في سورة البقرة اي الربيع والانهار في سورة البقرة اي الربيع
واجريت الاسناد وقال الله تعالى في سورة البقرة اي الربيع والانهار في سورة البقرة اي الربيع
اللام الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وبها مباحث تقصير وتقصير بها الشرح وتو
في الوقوف بما اول يخرج كوا من م قول الجاهل من بني القبول الربيع البعد اي الان بانت من الربيع
فان هذا الاسناد وان كان الغير ما هو له في الواقع لا يكن للا ما اول في له لان مراده
ومعقده وكذا الغيب المريض وتو ذلك فقد له بما اول يخرج ولك كما يخرج
الا قوال الكاد به وهذا الغرض بما يها حيث بعد التا اول اي الخارج الا قوال الكاد به
فقط وللتدبير هذا الغرض المصنف في المكان ليبين اي فائدة هذا الصيد مع انه ليس ذلك
من دابة في هذا الكتاب اقصر في بيان اخر اجبه نحو قول الجاهل مع انه يخرج الا قوال
الكاد به الاسناد ولله ار ولان مذ قول الجاهل يخرج في المجاز لا شتر اط التا اول
لم يخرج في قول الاسناد الضيق وا في اللي كثير الغداة ومر الغيب في المجاز ار ع ان اسناد
اثبات وا في اللي كثير الغداة ومر الغيب في المجاز ار ع ان اسناد
هذا القول لم يعقد ظاهرة ار ظ الاسناد ولا شفا التا اول ح لا تحال ان يكون
هو معقده للظن بما يكون من فقد قول الجاهل من بني القبول الربيع البعد اي الان بانت من الربيع
يعني ان لم يعلم ولم يسد ل شي ع انه لم ير وظاهرة مذ الاسناد لال ع ان
اسناد مير الاجز اللي اي قول الجاهل من بني القبول الربيع البعد اي الان بانت من الربيع
المجمع في نواحي الرئيس جذب اللي اي مفيدة وا في اللي اي مفيدة وا في اللي اي مفيدة
اللي اي مفيدة وا في اللي اي مفيدة وا في اللي اي مفيدة

تقديره لا تطبقوا المسنين في امرهم

اسناده الى ان
 اسناده الى ان
 اسناده الى ان

ان اسناد لال عن ان اسناد ميرزا جديب التليان مجاز بقوله متعلق بتبدل
 اقول انهم عقيب عقيب قوله ميرزا جديب التليان مجاز بقوله متعلق بتبدل
 رانه في قوله رانه وارادته للسبب في قوله فانه يدل على انه فعل الله وان
 المبدؤ والمعبد والمشي والمشي فيكون الاسناد الى جديب التليان بتاول انه زمان
 الحبيب واق مع اقسام المجاز العطف باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيةهما في
 لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اليه لغويان كواثبت الربيع
 البطل او مجازان لغويان كواثني الارض شباب الزمان فالله باجاء الارض
 سبع الف سنة فيها واحداث نصارتها بانواع النباتات والاحياء في
 الحقيقة اعطاء الحيوة في صفة حقيقة كسر الحركة الارادية وكذا انما دللنا
 الزمان زمان ازدياد فوا اليه حقيقة عبارة عن كون الحيوان
 في زمان يكون حارته العربية مسبوقة ارضية مسبوقة او معلقان بان يكون
 احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا كواثبت البطل شباب الزمان في المسند حقيقة
 والمسند اليه مجازا وارجع الارض الربيع في حكمة وجه الاختصاص في الاربعه ما في
 اليه المصاطح لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او ما في معناه فيكون مقرا
 ولا مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا وهو المجاز العطف في القرآن كثير كثيرا
 نفسه للاضاحه في الايقاظ مع يكون الحقيقة العقلية قبله وتقديم في القرآن
 كثير لمجرد الانعام كقوله نعم واذا نلت عليهم اياته ايات الله عز وجل انما
 اسند الزيادة في قوله نعم ايات الله عز وجل ايات الله عز وجل انما
 الذر هو فعل الجش الى فرعون لانه سبب امر يخرج عنهما لباستهما سبب التخرج

وانما خص المجاز العقلي به اربعة اقسام
 مع حقيقة العقلية ايها اربعة اقسام
 اقول بعضهم انه لا يجوز ان يكون طرفا
 المجاز العطف مجازا استعماله ان يكون
 المجاز مجازا وانه اعلم

عن آدم وحواء هو فعل الله حقيقة لا ليس لان سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل من الشجرة
 اياها انه لهما من الناحيتين بوما نصب على انه معقول به لتقون ان كيف تقون بوجوه
 ان بقبس على اللغويين ما يجد الولدان شيئا لبس الفعل الى الزمان ومولده حقيقة ومولده
 عن شدة وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يقترن عند تقادم الشبان والحزن
 طوله بان اللغويين يتقون فيه اوان الشيوخه واخرجت الارض القلها من ماضيها الدفانين
 والكمالين لبس الاخراج الى المكان ومولده حقيقة وغيره فخلص ما يخرج عطف على قوله ليراد هو
 غير مختص بالجزء وانما هو قال ذلك لان تسمية بالجزء في الاثبات وابراده في احوال الاستدلال
 الجزئية فيهم اختصاصا بجزء الاثبات وكوبا بان ابن عمر قال فان البناء ففعل العلة وبانما
 سبب امر ولد فذلك ليقب الربيع كواثني الارض كواثني الارض كواثني الارض كواثني الارض
 الامرا والنهر الى ما ليس المصعد ورافعه والترك عنه فذلك فذلك لبس النهر جاري دونه
 انما اصل ذلك بامر كواثني الارض كواثني الارض كواثني الارض كواثني الارض
 المتبادر الى الفهم عند استعفاء القريش هو الحقيقة العقلية كما مر في قولهم في قوله فانه في
 الله او معنوية كاستعماله قيام المسند بالمند لورار بالمسند اليه المند لور مع المسند عقلا ارجح
 جهته العقول بغير يكون بحيث لا يدخر احد من المتحسين والمبطلين انما يكون رقيقا به بل
 العقول اذ اختل ونفسه بعدة محال لا تقول محبتك جئت اليك لظهور استحالته
 قيام المحبة بالجملة او عادة من جهة العادة كواثني الارض كواثني الارض كواثني الارض
 لا يرد حجة عادة وان كان محكنا عقلا وانما قال في ما لم يعلم الصدور عنه مثله
 ويزم وغيره مثله في قوله بعدد وصدور عطف على استعماله في قوله وصدور الكلام
 غير الموجه في مثله في قوله بعدد وصدور عطف على استعماله في قوله وصدور الكلام
 في قوله بعدد وصدور عطف على استعماله في قوله وصدور الكلام

کف چو کف مشرب بار بار
خشم خواب از روزم قرار

كذلك بقرينة شبهة أو عارضا مبالغة لظهور أن ليس المراد بالمشبهة في قولنا في المشبهة
 تشبهاً بغير أن هو اللفظ حقيقة والكلام مخرج بذلك في قوله والمصطلح المطلق عليه
 لأنه أراد بذهب إليه الكلام بيقض بنحو ساره صايم وبسببه قائم وبما شبه ذلك مما
 يشهد على ذكر الفاعل الحقيقي لا تشبهاً على ذكره في قوله التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام
 على الاستغارة كما صرح به الكلام والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكره تعالى
 دجراً في غير التشبيه بل يدان أنه إذا جدد قوله قد رزقناه من غير أن يشهد على التشبيه بل يدان
 مع ذكر الطرفين وبعضهم لم يلق يف على مراد الكلام بالاستغارة بالكناية باجتماع
 هذه الاعراضات بالترتيب عن رأيائنا تركه إلى أحوال المسند إليه من الأمور العارضة
 له ثم خيشت أنه مسند إليه وقدم المسند إليه على المسند لما سبباً أما حذفه فذكره على
 سائر الأحوال للكونه عبارة عن عدم البيان به وعدم الكادش سابق على وجود
 وذكره ههنا على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة حتى أنه إذا لم
 يذكر فكانت الآية ثم حذف بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة فكانه ترك عن
 أصله فلا حرج على العيب بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه وإن كان في
 الحقيقة هو ركن من الكلام أو تحيد العدول إلى أقوى الدليلين ^{للفظ} العقد والعقد
 فإن الاعتناء عند الذكر على دلالة اللفظ على حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
 العقد وهو أقوى لفتق اللفظ إليه وإنما قال تحيد لأن الدال حقيقة عند الحذف
 هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة كقوله قال في كيف أنت قلت لم يبق
 عليه الاختار والتحيد المذكورين أو عند القرينة مع عند القرينة من حيث أم لا أو
 اقتبأ مقدار ما عليه من قرينة بالقرينة الحقيقية أم لا أو بهام صوته المسند إليه

اوله نغمه من نغمه
عجب نغمه از
عقله نغمه من نغمه

النبأ الثاني في احوال المسند

بلفظ الكسوف وفي المبدأ بلفظ
الترك بينهما مع

أو القومية والله عليه نذكره بحسب
 لكن الانباء على الحقيقة وفي الحق
 الامر من الله على العلم والله
 فهو في الحقيقة الحق الله العظيم
 من الكلام فليكن يكون ذكر
 عبد الله

التي يقع المتكلم من جبال السمع
العدل في فاضل متعدد مصنف
المفعول الثاني في وفاء على
مفعول اول محمد وفي قوله
الذي له من فقر الى القصد والتعبد
والقصد لا يكون الا بالعدل

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا على صراط مستقيم

فیض

[illegible]

کروند و نظر ایشان بر او شد و فرمودند که
کتابت کنید که این کتاب را بنام خود

[illegible]

۵۳

عرف المسند

9A

[illegible]

معرفة وانما تقدم ههنا التعريف وفي المسند التذكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
 وفي المسند التذكير لان الاصل في المسند اليه التعريف لان المقام للتكلم كذا ان ضرب
 او الخطاب كذا ان ضرب او العلمية كذا ان ضرب لتقدم ذكره ايا لفظ حقيقة
 او تقدير او اما معابد لانه لفظ علمية او قرينة حاله او حكم او اصل الخطاب ان
 يكون لمعين واحد الكان او لغيره لان وضع المعارف على ان ليس بعد لمعين
 مع ان الخطاب هو توضيح الكلام الحاضر وقد يترك الخطاب مع معين الاخره اي غير
 معين ليعلم الخطاب كذا ان ضرب عن سبب البدل كذا ان ضرب او المجرمون ناكلا
 ردوسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو نزل من السماء قطيع من السماء
 لارتدوا عنها وهم في الظهور لا في الباطن حيث يشع خفا واما فلا يخص بها
 ردوسه رايه دون رايه واما كان كذلك فلا يخص به ارب هذا الخطاب كذا ان ضرب
 دون مخاطب بل كل من يتاخر منه الردية فله مدخر في هذا الخطاب وفي بعض النسخ
 فلا يخص بها ارب رديه حالهم مخاطب او كمالهم رديه مخاطب عما حذف المضاف
 وبالعلمية ارب تعريف المسند اليه بايراده على وهو ما وضع شي مع جميع متخفا
 لاحضاره ارب المسند اليه لعلية ارب حيث يكون غير اعين جميع ما عداه واخره
 هذا ان احضاره باسم جنس كذا ان ضرب عالم جاء في ذلك مع ابتداء ارب اول
 واخر ربه عن كذا ان ضرب وهو الكلب باسم محض به ارب المسند اليه كذا ان ضرب لا يطق
 باعتبار هذا الوضع عن غيره واخر ربه عن احضاره بصير التكلم او الخطاب او انهم
 الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذا القيد التوقيف
 مقام العلمية والافعال قيد الاخر مفعول عما سبق وقيل اخره بقوله ابتداء عن

تعريف العلمية

احضاره ثانيا بغير التمييز

الاحضار بشرط التقدم كما في خبر الغائب والمعرف بلام العهد فانه شرط تقدم
 ذكره والموصول فانه بشرط تقدم العلم بالعلمه وفيه نظر لان جميع طرق التعريف
 لذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع كذا ان ضرب قوله احد فانه اصله
 ان له حذف الهمة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
 الوجود كذا ان ضرب العالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق لليقين
 له وكل منهما كذا ان ضرب في فرد فلا يكون علما لان مفهوم جبرائيل وفيه نظر لانا
 لا نسمي اسم لهذا المفهوم كذا ان ضرب كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا
 الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم الكلام لما افادت التوحيد لان الكلام
 من حيث هو كذا ان ضرب كذا ان ضرب او لفظية او لفظية كذا ان ضرب الغائب الصالحة لذلك مثل
 ركب صبا ومرتب معاوية او لفظية في معنى لفظ العلم له مثل ارب ليهب فكذا
 كذا ان ضرب كذا ان ضرب كذا ان ضرب بالوضع الاول اعني ان احضار لان معناه طائر
 النار واما بهما ويلزمه انه جنس فيكون اشقلا من اللادرم المعلوم الى باقية
 الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية
 لما يقال جاء في حاتم ويراو به لانه ارب كذا ان ضرب لا الشخص المسبح كذا ان ضرب ويقال راي
 ارب ليهب ارب جنس وفيه نظر لان يكون استعارة لا كناية عن ما ينبغي ولو كان
 المراد ما ذكره الجاهل قولنا فكذا ان ضرب هذا الرصد طير الى كذا ان ضرب قولنا ابو عبد الله
 لكذا ان ضرب عن كذا ان ضرب ولم يقل به احد ولما يدل على ذلك انه مثل صاحب
 المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله من تبت بيا ارب ليهب ولا شك ان كذا ان ضرب
 به الشخص المسمى بيا ليهب لا كذا ان ضرب ارباهم استداوه ارب جبران العلم

لان العلم يدل على التعريف او التوضيح
 والمعادية يدل على الاشارة لا على التوضيح
 العداو وهو نباح الكلب شرح

مقوله لا تترك المشبه واردة المشبه
 الفرق بين كذا ان ضرب والاشارة والوضع
 القيد الاول بالعلم والوضع
 الاول اعني الاضافة والثانية باعتبار
 ووضع الثا في العلم فكذا ان ضرب

بنی پوشت بندان را از دریا
آنچه ز که پوشت بندان را
که از غیر عبارت از آب است

انما لم ينفخ غنمهم صدورهم ان تصيروا اسرا ملكوا وادعوا اليها وادعوا اليها
 انما طريقه تقول علمت هذا العبد ووجه علمك ووجه جهته ارسطو طرزة وطريقته ينفخ
 بالموصول والصله للثلاثة الى ان بناه بنجر عليهم ارسطو وطريقه ثم الثواب
 العقاب والمدح والذم وغير ذلك كقول الدين يستكبرون عبيدا في فان فيه ايام
 الى ان بنجر المبعي عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون جهنم احرا
 وهم كطوائف في هذا المقام يقصر الوجه في قوله الى وجه بناه بنجر بالعبه والسبب قد استوفينا
 في ذلك الشرح ثم انه ارسطو اياما وجه بناه بنجر لا يجرد بعد المسند اليه موصولا كما سبق اليه
 بعض الايام ربما بعد ذريعة ارسطو سبيله الى التعريض بالتعظيم ثم ان بنجر
 كقول الدين ارفع السماء بنجر لها بنجر او اية الكعبة او بيت الشرف والمجد
 دفاعة وارضوا حول من دعائم كدعيت فغف قوله ان الذر سلك السماء اياما الى ان بنجر
 المبعي عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند نه ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء
 عنه اللونه فغف رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارض او ذريعة الى التعظيم ثم
 غيره ارسطو بنجر كقول الدين كذبوا سعيها كقولهم انما سرين فقيه اياما الى ان بنجر المبعي عليه
 ما ينجح الكعبة والحمران وتوطين ثم سعيه وربما يكعد ذريعة الى ان ياثرت
 بنجر كقول الدين كين معرفة الفقه قد صنف فيه او ث ان غيره كقول الدين
 يبيع الشيطان فهو كافر فاسد وقد يكعد ذريعة الى تحقيق بنجر ارجله محققا ما بناه كقول
 ان ضربت بها مهاجرة بكوفة الحمد عالت واما عول ارسطو الملك مجدها عول
 فان في ضرب الجحيم البيت بكوفة والمهاجرة اليها اياما الى ان طريق بناه
 بنجر ما ينجح غير زوال المحنة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويعبر عنه

و کبر و کبر و طحله

تلك الحقيقة مطابقة لما يطق العقل الطبيعي على كل شيء من خبراته وذلك عند قيام
 قريته دالة على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من
 حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل من حيث بعضها كقولك ادخل السوق حيث ولا عند
 الخارج من قوله ادخل وان يا كذا الدرب وهذا المعنى كالنكرة وان كان اللفظ
 كبرر عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وداعال ووصف للمعرفة وموصوفا بها
 وكذلك وانما قال كالتكرار لما بينهما لغا واما هو ان النكرة معناه بعض غير معين
 من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية من القرينة كالدخول والكل
 فيما مر فالمراد باللام بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها مختلفان والكون في
 المعنى كالتكرار قد يعاين معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امرت بالبين
 وقد يفيد المعروف باللام المشابهة الى الحقيقة الاستغراق كوان الالف في خبر
 باللام الى الحقيقة لكن المقصد بها المماثلة من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض
 الافراد بل من ضمن الجميع بدليل صحة الاستثنا والشرطه دخول المتن في المتن منه لو
 سلمت في ذكره فاللام التي تعرف العهد الذي هو الاستغراق هو لام حقيقة خبر عما ذكرنا
 بحسب المقام والقرينة وهذا قلنا ان الضمير في قوله وقد ياتي وقد يعيد عايد المعنى
 باللام المشابهة الى الحقيقة ولا بد في لام حقيقة من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية
 باعتبار حضورها في الذم للتمييز عن اسماء الاجناس النكرات مثل الرجوع ورجوعه واداء الامر
 المحصور في الذم فوجه اطلاقه في تعريف العهد ان لام العهد اشارة حقيقة معنية
 من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من
 غير نظر الى الافراد فليما هو الاستغراق هو ان حقيقة ديموان براد كافر في المقام

وحيثما كان
المرجع
والمرجع
المرجع
المرجع
المرجع

[illegible]

ما يتبادر له اللفظ بحسب اللغة كوعالم العليين والشهادة أو كل غير ذلك شهادة وعمره
وهو أن يراد كل فرد مما يتبادر له اللفظ بحسب متفاهم العرف كوجع الأمير الصغير
أو صلواته بده أو أطراف مملكة لأنه المفهوم عرفاً لا ساعة الدنيا قيد المثال
مع منب المانة والافاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لأن
الكلام إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره كالمؤمن والكافر والعلم
والجاهل لأنهم فالواحد العقلية فغير في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث
ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره ^{اسم الذات} ^{موصول}
أيضاً مما ياتي للاستغراق نحو أكرم الدين يا تونك إلا زيد وأضرب القايين ^{اسم الذات} ^{موصول}
والاستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره ^{اسم الذات} ^{موصول} استغراق للمفرد
بمعنى أنه يتناول كل أسكن والجمع يتناول كل جماعة بل قد يسمى لارجال في
الدار أو كان فيها رجلان ورجلان دون لارجل فإنه لا يصح أن يصح أو كان
فيها رجلان ورجلان وهذا في النكرة المتعينة مسلم وأما في المعرف باللام فلا يصح ^{اللفظ} ^{المفرد}
الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد مع ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو
دلى عليه الاستغناء وإشرا إليه أئمة التفسير وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام في
الشرح فليطالع ثمة ولما كان بينهما مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل
مع وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متناقضان أجاب عنه بقوله
والاشارة بين الاستغراق وأفراد الاسم لأن الحرف ^{الدلالة} على الاستغراق كحرف
التعريف والتعريف إنما يدل على إعراب الاسم كالكونه مجرداً عن الدلالة مع
الوحدة والتمتع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على الشك كل اللفظ ولأنه المفرد

جواب سوال مقدر المصنف
 في قوله كان عندنا
 في قوله كان عندنا
 في قوله كان عندنا

VS

فولر دستغراق المهر و شمس
لقرج الشارح بان الدماء المهد
يعقيد اكمل و طقق و ناك ان
كون المصدر المضاف من صيغ
الاعوم فنده لا تصفيه بمره
لا حمله كما توهم و يدل على
وجه الاعتراض الا

جلی
ع
في كل ما وقع في الشريعة من هذا القدر
انما علم غيب السموات والارض و
علم آدم للاسماء كلها وادخل الجنة
وسجد ولآدم والسيك المخبين وما
هم الغالبين بعبادة والتبريد للثنا
للغالبين في غير ذلك من علم الله

وَصَفُّ الْمُسْنَدِ

بعض درجات اراد محمد بن قاسم هذا الابهام في تعظيم صفة واعطاء قدره ما لا يكف واما وصفه
اي وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق على
المصدر وهو النسب منها وادنى بقوله واما بيانها واما الابدال منه اي واما ذكر
النفس له فلكونه ار الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النفس على
ان يراد باللفظ احد معنيه وبضميره معناه الاخر على ما سيجي في البدع على بيانها
ار المسند اليه كاستغفار معناه كقولك الجسم الطويل العربي العيمى كيجاز الى
مراقى يغله فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تفهيمه وكوه في اللفظ
ار مسند القول في كون الوصف للكشف والابصار وان لم يكن وصفا للمسند
اليه قوله لا كغيره بل كالمثلن كان قد رآه وقد سمعاه فاما المعنى معناه ان
المستفيد والوصف بعده مما يثقف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه
مرفوع عما انه خبران في البيت الثاني بقى اعني قوله ان الذي صرح السامع والخبر
والبر والتعجب مجبا او منصوبا عما انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني او لكون
الوصف محصيا للمسند اليه مطلقا اشتراكه او رافعا لاجتماعه وفي عرف النحاة
التخصيص في تقليد الاشتراك في التكرار والتوضيح في رفع الاحتمال في المعارف
كقوله التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره او لكون
الوصف مدحا او دما كوجان زيدا العالم او الى هدميت يعني الموصوف
اعني زيدا قبل ذكره ار ذكر الوصف في الاطلاق الوصف محض او لكونه
مأكيدا كوامس الباجر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدور
وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تم واما مدابة في اللفظ

الفرق بين النعت والعطف ان
يستعمل فيما يميز الوصف فيما يميز
فيما لا يميز ولذلك يقال صفات الله
والانفال نعت الله واما صفات
العظمة ام مظهر العظمة (فصل مهم)
وجه التسمية هو ان لو كان المراد
منه نفس الشيء لم يكن ان يكون
كل واحد من الطرفين العتيق و
العتيق جهنا عتيق للمثال
الآن وليس كذلك بخلافه
اذ كان المراد التوضيحية فان
توضيحه لم يكمل جهنا الا بالجموع

وَيَكِيدُ الْمُنَافِقِينَ

ولا طير لطير كناية حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان
ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وهذا الاعتبار افا وهذا الوصف
زيادة التعظيم والاعاطة واما توليدها ترتاكيد المسند اليه فلهذا تقرير
المسند اليه كتحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث
لا يظن به غيره كونهما يزيدان اذا ظن التكلم عقلة ان مع غير سماع لفظ المسند
اليه او غير علمه على معناه وقيد المراد بقوله انكم كونا ما عرفت والمعلوم عليه
نحو انما عرفت في حاجتك وحده او لا غير وجه نظر لانه ليس من التاكيد المسند
اليه في شيء والتاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم فقط ويصح المص هذا او
لرفع قديم الجوز ان التكلم بالبحر كقطع اللص الامر الامر ونفسه او عليه
للملا يتوهم ان سنا والقطع الى الامر مجازا كونا القاطع لبعض علمائه اوله
نديم السهو كونا ثانيا يزيد للملا يتوهم ان الكائن غير زيد واما ذكر زيد
على سبيل السهو اول دفع توهم عدم التمول كونا ثانيا القوم كلهم او
للملا يتوهم ان بعضهم لم يكن الا انك لا تعتد بهم وانك جعلت العقد
الواقع من البعض كالواقع من العقد بناء على انهم في حكم شخص واحد
كقولك بنو فلان قتلوا زيدا واما قوله واحد منهم واما بيانهم ان الغيب
المسند اليه يعطف البيان فلا يصاحبه باسم كيص به كوقيد صد لفظ
فالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح كواران كيصد الا يصاحبه اوضحا
وقد يكون عطف البيان بغراسه محققا بقوله والمؤمن العايدات
الطير سميتها فان الطير عطف ببيان للعايدات مع انه ليس اسما يخص بها

اراد بالتعميم ما يعنى تعقيد الاشياء
ورفع الاحتمال
وانما

قال
زيادة التعظيم
لان التعظيم حاصل اولاً
وتنوع الثمرة في سباق النفس لها
صوب يعيد زيادة التعظيم
يعيد تعظيمكم لان نفس التكرير
لا يمكن ان تفرق بان التعظيم
ياضرب مع انهم هم حوايلان ليس في
عرفت اما لتكرير الكلام وانما بعد
لمجرد تكرير المعلوم
عليه

عطف بنار المسند اليه

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

وقد يحذف البيان لغير الايضاح كما في قوله ثم جبر الله المكعبة التي اكرام
فيما للناس ذكر صاحب الكسوف ان اليت اكرام عطف بيان المكعبة
حيث به المدح لا لا ايضاح كما يحذف الصفة لذلك واما الابدال منه الى من المسند اليه
فلما يراه التقرير من انما المصدر الى المعول او كما انما البيان الزيادة
التي هي التقرير وهذا من عادة اقتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد
للتقرير وهو انما لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخرج عن القاعدة ان الابدال انما
من البديل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة يحذف بعضها
بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو ما في الخواص
زيد في بدل المحذوف يحذف التقرير بانكرير كل واحد من العوم المبرهن في بدل
البعض وسلب زيد بوجه في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيها انما
يشترع في التبع اجمالا كما في مذكور انما في البعض فظهر واما في الاشتغال
فلان معناه ان يشتر المبدال منه عن المبدال لا الاشتغال الطرف مع
المطرف بغيره حيث يكون مشعرا به اجمالا في مقتضى ضيقه بوجه ما يحث
يقع النفس عند ذكر المبدال منه مشوقة الى ذكره منظره له وبما يحل كعب
ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التبع كونه عجيبة زيدا او
اعجبك عليه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان
نحو ما في زيدا حماره او غلامه او حماره بدل غلط لا بدل اشتغال كما في ثم ينفو
انما ثم بدل البعض والاشتغال ببدل المحذوف لا يخرج عن الايضاح و
تفسيره لم يقرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصح الكلام واما العطف

ار جبر اليت مطوقا في المسند اليه فلهذا قصيد المسند اليه مع اختصار نحو ما
زيد وعمر فان فيه تقصيلا للمفاد بانه زيد وعمر واما لانه في تقصيل
القدر بان المحبين كانا معا او مترين مع مهلة او بلا مهلة واخر بقوله
مع اختصار نحو ما في زيد وعمر فان فيه تقصيلا للمسند اليه مع انه
ليس من عطف المسند اليه من عطف الجملة على الجملة وما يقال من انه اقتران
نحو ما في زيد وعمر من غير عطف فليس بشئ او ليس فيه دلالة على
تقصيد المسند اليه بل كقولهم ان يكون اضرا باع الكلام الاول لضر عليه
الشئ في دلائل الاشارة او لتقصيد المسند بانه قد حصل عن اطل المذكورين
اولا وعمر الاخر بعده مع مهلة او بلا مهلة لذلك ارجع اختصاره واخره
بقوله لذلك من نحو ما في زيد وعمر بعده يوم او سنة نحو ما في زيد وعمر او
ثم عمر او جالغ العدم مع ثالثا ثلثا في تقصيد المسند لان
الفاء بدل عن التعقيب من غير تراخي واما التراجع حتى ان اجزاء
ما قبلها مترتبة في الذم من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى تقصيد
المسند فيها ان يعبر بعلوه بالمقبوع او لا وبالمتابع ثانيا حيث انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب كما في جبر فان قلت
في هذا الثلثة ان تقصيد المسند اليه فلم يقدر او تقصيدها معا قلت فرقا
بين ان يكون الشئ حاصل من شئ لا وبين ان يكون مقصودا منه و
تقصيد المسند اليه في هذا الثلثة وان كان حاصل للمع ليس العطف
في هذا الثلثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد رايد على مجرد الاشارة

بعد التخصيص لكن فالله في شرطه لا يصير فان مدحيب الشيخ انه ان دل حرف النفي
 فهو للتخصيص قطعا والافق يكون للتخصيص وقد يكون للمنفوق مضمرا كان الاسم او
 مرفعا كان او مضمرا مثبتا كان الفعل او منفيا ودرج التكلم انه ان كان ملزما فهو
 للتخصيص ان لم يمنع عنه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس للمنفوق وان
 كان مضمرا فقد يكون للمنفوق وقد يكون للتخصيص غير معرفة بلان ما يعبر عنه في غيره
 والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم بعد الاختصاص ان جاز تقدير كونه اى
 اليه في الاصل ما حواه انه فاعلم معنى فقط لا لفظا كذا قلت فانه يجوز ان يعذر
 ان اصله قد انما فيكون انما فاعلا محاتا كيدا لفظا وقد عطف على جاز يعنى افادة
 التخصيص مشروطة بشرطين احدهما جواز التقديم والآخر ان يعذر ذلك اى يعذره
 كان في الاصل ما حواه الا وى لم يوجد الشرطان فلا يصح التقديم للمنفوق الحكم
 سواء جاز تقدير التناجى في غيره نحو انما قلت ولم يعذر ولم يكره تقدير التناجى اطلاقا كويرد
 فام فانه لا يجوز ان يعذر ان اصله قام زيد فقد تم الاستدلال على ان مقتضى هذا
 الكلام ان لا يكون جاز بل جائز مفيد للتخصيص لانه اذا اخرج من فاعلا لفظا
 استثناه الحكم واخرجه عن هذا الحكم بان جعله في الاصل ما حواه انه فاعلم معنى لفظا
 بان يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعلا لفظا وهذا معنى قوله واستثنى الحكم للملك
 يجعله في باب اسرو الجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قد ان
 الاصل في رجل ياتى جاز بل يعنى ان رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير
 جاز كما ذكره قوله تعالى واسرو الجوى الذين ظلموا ان الواو فاعلا والذين ظلموا بدل
 منه وانما جعله في هذا الباب للابتداء بالتخصيص والاسباب اى للتخصيص سواء اى لا

قوله على القول بالابدال تقدير الذين
 ظلموا مبتدا وقدم عليه جزة وتقدر
 لفتب على الذم او رفع عليه تقدير
 الواو حرف دال على كون الفاعل
 جمعا كما يكون البراءة في غير

تقدير كونه مفعولا الا اصله انه فاعلا مفعولا لانه محض لما صح وقوعه مبتدا
 بخلاف المرفوع فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير اعتبار التخصيص فغيره ان الكتاب على الوجه
 في المنكر دون المرفوع فان قيد بغيره امرار الضمير في مثل جاز بل رجلان وجاز رجلان
 الاستعمال بجلا فلهذا ليس مراده ان المرفوع في قولنا جاز بل رجلان فاعلا فانه مما
 لا يقول به عاقل فضلا عن فاعلا بل المراد ان في مثل قولنا جاز بل يعذر ان الاصل
 رجلان ان رجلان بدل لافاعلا في مثل رجلان فاعلا فلهذا لم يبق رجلان فاعلا
 ثم قال الحكم في شرطه اى شرط كون جاز بل المنكر في هذا الباب واعلم ان التقديم والمساوية ان
 لا يمنع من التخصيص ما منع لفظا بل جاز بل على ما مر ان معناه رجلان فاعلا لا مرادة اول
 رجلان دون قولهم شرار الناس فان فيه مانعا للتخصيص ما على التقديم الاول يعنى كفى
 اكتمل فلا يمنع ان يراد المهر شررا لا جاز بل المهر لا يكون الا شررا ما على التقديم الثاني
 يعنى تخصيص الواحد بغيره من مطلق التخصيص استعماله اى لبيان تخصيص الواحد من مواضع استعمال
 هذا الكلام لانه لا يعذر ان المهر شررا لان هذا هو ادعى المهر كخصيصه حيث ادعى
 بالمراد ان الشرط الجوى اى وجبا مع بين قولهم تحببهم وقولنا بالمانع من التخصيص لفظا
 الشرطية اى جاز بل الضمير للمعظم والتمويه ليكون المنع شرعيا فطبع امراد ان الشرط
 فيكون التخصيص وجبا والمانع انما كان من تخصيص الجنس او الواحد وجبا لى فيما نسب اليه الحكم
 نظر ادعاء المفسر والمفسر كالتاكيد والبدل سواء في المانع التقديم ما يصح على
 حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعه اى ما جاء من التقديم التابع اوله يجوز التقديم
 المعنوي دون اللفظي كقولنا جاز بل الضمير في التابع دون الفاعل كقولنا ان المانع تفيد الفاعل
 انما هو عند كونه فاعلا والافلا اى مانع في ان يقال في كونه فاعلا فام انه كان في الاصل فام

قوله على القول بالابدال تقدير الذين
 ظلموا مبتدا وقدم عليه جزة وتقدر
 لفتب على الذم او رفع عليه تقدير
 الواو حرف دال على كون الفاعل
 جمعا كما يكون البراءة في غير

فان تقدير كونه مفعولا
 فان تقدير كونه مفعولا
 فان تقدير كونه مفعولا
 فان تقدير كونه مفعولا

فقد ريد وجهد متباد كما يقال في جرد قطيعة ان جرد كان في الاصل صفة فقدم وجهد
 وانشاع تقديم التامع ما لكونه تابعاً لما جمع عليه النماء الا في العطف على ضرورة التفرع هذا
 فكما في القول بان طالع تقديم الفاعل بعد متباد لم يرم غلو الفاعل في الفاعل هو حال
 الكثرة في التامع فانه لا بد من اعتبار محض ثم لا يسمي التامع في خصوص في جرد جرد في لولا الصير
 بتقديم لمحصله اي التخصيص لغيره اي غير تقدير التقديم كما ذكره الكفاك من التهور وغيره كما في التفرع
 والتقدير والتقدير والكفاك وان لم يصح بان لا سبب للتخصيص سواء كان لزم ذلك من كلامه
 في المتفاج حيث قال انما يتكلم في ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط الابتداء وفيه ثم لم
 استمع ان يراد بالمراد لا في كلف وقد قال الشيخ عبد القادر قدس سره لان المعنى ان الذي اظهره
 الشر لا في نفس الامر ثم قال الكفاك ويقر بتم تقديره قائم قائم في المعنى لتضمنه اي التخصيص
 قائم الصير ثم قام فيه في محض الكلام نقوي وشبهه اي شبه الكفاك مشرقاً في التخصيص للصير بالاجابة اي
 عن الصير بوجه عدم لغيره في الكلام والطلب والطلب كونه قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يغير الكفاك
 الصير كونه قائم وانت بحدود مورد جرد بهذا الاعتبار قال ويقر ولم يقد نظيره وفي بعض النسخ
 وشبهه بلفظ الاسم مجروراً في نفسه لغيره ان قوله بقر شرباً في شبهه في النقوي وليس كذلك
 النقوي في زيد قائم فالاول في التخصيص الصير والاشارة بشبهه بالجملة عن الصير وهذا اي وشبهه بالجملة
 عن الصير كلفاً بانه اي مشرقاً في الصير وكذا مع فاعله الظاهر اي جملة ولا عوم قائم مع الصير
 معاً عليها اي معاملة جملة في البناء في مشرق طر قائم وطل قائم ودر جرد قائم ومما يرى في تقديمه
 اي في المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كما لا يرم لفظ مشرق وغيره وشبهه بالجملة على
 سبب الكفاك في نحو قولك مثلك لا يحد ويرك ان يكون بمعنى انت لا تجد وانت تودم عزاء
 لتقر ليس لغير المطلب بان يراد بالمشق والغير ان اخر مما مر للمطلب وغيره مما مر المراد

والجواب ان الكفاك
 ومن انما يكتب في مشرق جرد في ذلك
 الوجه البعيد لكون المقدار
 محضاً في نفسه فيكون عند الكفاك
 بدل مقدم لا محذور وان كان في نفسه
 لا سبب في ذلك فيكون كفاك
 بعيد من كلام الكفاك واما في
 وتبين ان السهول في كلامه في مثل
 زيد قائم ويقر تعدد ان المراد كلف
 ان يكون مدلاً مقدماً ولا يكتفى
 الى التفرع فيهم بتقديم التامع
 حتى قال ان ربح في هذا المقام ان الكفاك
 هو الذي لا يقدم بوجه ما واما التامع
 في تقديم التقديم في طريق الفسخ وهو
 ان الفسخ كونه تابعاً وتقديمه واما
 لا على طريق الفسخ فيتمتع بتقديمه
 ايعلم لا سيما في تقديم التامع جرد
 هو تابع في تقديم جرد جرد جرد

في الجرد عنه على طريق الكفاك لانه اذا وقع الجرد عن جرد كان على صفة غير قصد في ما مر من نفسه عنه
 اثبات الجرد في نفسه غير جرد مع انصافه كما يقدم به وانما يرى التقديم في مشرق الصورة في الكلام
 للمدونة اي التقديم اعون على المراد اي بهذين التركيبين لان الغرض منها اثبات الحكم بطريق
 الكفاك في التامع في التامع في التقديم لان في التقديم اعون على ذلك وليس معنى قوله كما لا يرم
 انه قد تقدم وقد لا يقدم بل المراد انه ان مقتضى القياس ان يكون التامع جرد لكون لم يرد الاستعمال
 الا على التقديم لعل عليه الشئ في ذلك الامر الجرد في تقديم اي المسند اليه المورد كلف على
 المقرون بحرف التامع لانه اي التقديم والاعون اي على ان الحكم في كلف في جرد كلف
 لم يبق فانه لا يفيد في القيام غير كلف واحد من افراد الالف ان كلف ما لو اشرحو لم يبق كلف ان
 فانه لا يفيد في الحكم غير جملة الافراد لا في كلف في التقديم في تقديم عدم السبب في التامع
 والتامع لا يفيد في التامع في التامع وذلك اي لكون التقديم مفيد للعدم دون التامع
 لكلامه بوجه التاكيد وهو ان يكون نقطة كلف في التامع في التامع في التامع وهو ان يكون
 لافادة معنى صير مع ان التامع راجح لان الافادة خير من الاعادة وبما ان لزم ترجيح
 التاكيد على التامع في صورة التقديم فلان قولن ان لم يبق موصية معلقة اما الكفاك
 فيه فلانه لم فيها بقية عدم القيام للالف ان لا يبق القيام عنه لان حرف السبب في
 جرد المحمول واما الالبال فلانه لم يترك فيها ما يدل على كفاك افراد الموضوع مع ان
 الحكم فيها على ما صدق عليه الالف ان واذ كان ان لم يبق موصية معلقة
 ان يكون معناه في القيام غير جملة الافراد لا في كلف في التامع لان المحمية المعلقة
 المحمول في قوة السالبة الجرد في جرد في الموضوع كلف في بعض الالف ان يبق انها
 متساوية في الصدق لانه قد حكم في المحمية بغير القيام على ما صدق عليه الالف ان

الغير في قوله التقديم كفاك ان يكون
 راجعاً الى المسند اليه المورد كلف
 لغيره سبب في الكلام كما هو المتبادر
 من كلامهم وكلام الشارح وكفاك
 ان يكون راجعاً الى المسند اليه

فمن ان يكون جميع الافراد وبعضها دايما كان يصدق عليه نفي القيام عن البعض وكلما صدق
 نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فخرج في قوة السالبة الجزئية
المستندة نفي الحكم في الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع بان نفي الحكم في كل
فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض دايما كان يلزم ما نفي الحكم في جملة الافراد دون
كل فرد لان يكون نفيه عن البعض ثابا للبعض وادراك ان ان لم يقيم بدون كل
 معناه نفي الحكم في جملة الافراد لا في كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه لذلك كان
 كل تأكيد للمعنى الاول فيجب ان نفي الحكم في كل فرد ويكون كل ليس نفي اخر في
 التأسيس على التأكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقيم احد سالبة محتملة لا سلبية
والسالبة المحتملة في قوة السالبة الكلية المنقضية نفي الحكم في كل فرد وكذا لا شيء اخر لان
 يقيم ولما كان هذا معنى لما عندنا من ان المحتملة في قوة الجزئية بينة بقوله لو رددت
 اي موضوع المحتملة في سياق النفي فالكونية مرة غير مصدرية بل فقط كلفانه بقيد نفي
 الحكم في كل فرد وادراك ان لم يقيم احد ان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان
 بعد دخول كل ايضا لذلك كان كل تأكيد للمعنى الاول فيجب ان نفي القيام
 مع جملة الافراد يكون كل تأسيس مع اخر وذلك لان لفظة كل في هذا المقام لا يفيد
 الا احد اثنين المعنيين فبعد ثبوت احد ما يثبت الاخر ضرورة والى هذا التقدم
 كل السلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فيبعد دخول كل
 يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتأسيس التراج دون التأكيد المرجوح وفيه نظر
لان النفي في الجملة في الصورة الاولى نفي الموجبة المحتملة المعدولة المحمول كقولنا
لم يقيم احد فرد في الصورة الثانية نفي السالبة المحتملة كقولنا لم يقيم احد

الاسماء والاما اضعف اليه كل وهو لفظ ان وقد رآنا ذلك لاسماء المفيد لهذا
 المعنى بالاسماء اليها اي الى كل لان ان ناصار هذا اليه فلم يبق سندا اليه فيكون ان
 على تقدير ان يكون الاسماء الى كل ايضا مفيد للمعنى الى كل من الاسماء لان ان
 يكون كل تأسيسا لا تأكيد لان التأكيد لفظ يقيد بقوة ما يقيد نفي اخر وهذا ليس
 لذلك لان هذا المعنى انما افاده الاسماء واللفظ كل لا شيء اخر حتى يكون كل تأكيد
 له وحده في الكلام انما لاسم انه لو وجد الكلام بعد كل على المعنى الذي جعل عليه قيد كل
 لان كل للتأكيد ولا يوجب ان هذا المعنى على تقدير ان يرد التأكيد الاصطلاحي
 انما لو ارد بذلك ان يكون كل افادة معنى كان حاصله بدون فاع المعنى افادة لفظ اخر
 وحيث توجه ما اشار بقوله ولان الصورة الثانية نفي السالبة المحتملة كقولنا لم يقيم احد
 اذا افاد المعنى عن كل فرد وقد افادت النفي في الجملة فاذا جعلت كل على السالبة اي على
 افادة النفي في جملة الافراد حتى يكون لم يقيم كل ان نفي القيام عن الجملة لا عن كل
 فرد لا يكون كل تأسيسا بل تأكيد لان هذا المعنى كان حاصله بدون روح فلو جعلنا
 لم يقيم كل ان لعموم السلب مثل لم يقيم احد ان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
 اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيد على الاخر وما يقال ان لا
 لم يقيم احد ان على النفي في الجملة بطريق التاخرام ودلالته لم يقيم كل ان على بطريق
 المطابقة فلا يكون تأكيد ففيه نظر اذ لو شرط في التأكيد انما والدلائل ان لم يكن
 كل ان لم يقيم كقولنا لم يقيم احد تقدير كونه نفي الحكم عن الجملة لا ان دلالة
 ان ان لم يقيم على هذا المعنى بالانتماء ولان التاكيد المنفية دائمة كانت قولنا لم
 ان ان سالبة كلية لا محتملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مملوك

وهو لفظ يقيد بقوة المعنى الذي
 افاده لفظ اخر
 من المعنى

التقييد بالسطر

العلم

فان كان
حجته
عليها
انما هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزم الثاني للادول فانما هو اعتبار المنطقيين
فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية كلهم
بوجود النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس والمحكوم عليه هو النهار المحكوم
الموجود باعتبار المنطقيين الحكم بلزم وجود النهار لطلوع الشمس والمحكوم عليه
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكيف يفرق بين الاعتبارين ولكن لابد
من النظر ههنا في ان داود اولان فيها ايجابا كثيرة لم يعرض لها في علم النحو
فان داود الشرط في الاستقبال لكن اصدا ان عدم الجرم بوقوع الشرط فليقع
في كلام الله تعالى الاصل الحكيم اذ عني ضرب التاويل واصدا فلا جرم بوقوع الشرط
فان داود ايشتر كلان في الاستقبال بخلاف داود يقرر فان باجرم بالوقوع وعدم
الجرم به واما عدم الجرم بلا وقوع الشرط فلم يتبرهن له لكونه مشتركا بين ان
داود او المقصود بيان وجه التفرق ولذلك اردنا ان اصدا ان عدم الجرم
بالوقوع كان احكامهما في الوقوع لكونه بغير مقطاع به في الغالب موقعا لان
اصدا ان الجرم بالوقوع حلت لفظ الماضي لدلالة عن الوقوع قطعاً نظر اللفظ
اللفظ وان نقدر ههنا الى معنى الاستقبال مع ادخول فاداءاتهم ارفوم موسى
الحكمة كالحديث والرفاء والوالو السادة اربعة محضه بنا ونحن مستقدا وان انهم
سنة ارجح في بلاء النظر والارشاد مواجبهم ومفعول المؤمنين جئ
في جانب حكمه بلفظ الماضي مع ادالان المراد حكمه المطلقة الى حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت حكمه تعريف احسن من الحقيقة لان وقوع احسن
كالواجب للشرية وان عني لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع من الحكمه وجئ في

فان المخلصين فهموا الى ان القضيته
جعلت جزاء الشرطيه مقدمه لاوليا رفع
عنها اسم القضيته ولم يبق بها الحكم
والله اعلم

مَجْدِ وَازِ السُّط

في المرض والنفوس في غلبه كما ان الصفة

استعمال التثنية

باب السبعة لفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسبعة ماورة بالسبعة اليها انما
 المطلقة وهذا المثلث السبعة ليدل على التثنية وقد استعمل في مقام الجرم بوزن
 الشرط كما يلاحظها واستعمل العبد في سبده هو مودة الدار وهو يعلم ان فيه فيقول
 ان كان فيها اجرتك او لعدم جرم الخاطب بوقوع الشرط فيجوز الكلام على سنن عنقاده
 لئولئك لم يلد بك ان صدقت فماد انفق مع علمك بانك صادق او تزيلا لشريل
 الخاطب العالم بوقوع الشرط من له الجاهل في لغة مقتضى العلم لئولئك لم يولد زبانه
 كان اياك فلا توده او التوخي اربيع الخاطب على الشرط والتقدير ان المقام لا ينافي
 على ما يقطع الشرط على اصله لا يصلح الا لفرقة ارض من كما لفرق المحال لغرض من الاخر
 في قوله فليعلم انكم انما كنتم في قوله فليعلم انكم انما كنتم في قوله فليعلم انكم انما كنتم
 صهي ارضوا او لا ارضوا ومريضان في كنتم فاما مريضان فيمن فراء ان بالكر
 فلو منهم مريضان امر مطلق به لكن جزم بلفظ ان لقصد التوخي والتقدير ان
 من العاقل في هذا المقام يجب ان يكون الاعي سبب الغرض والتقدير كالمحالات
 لاشمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
 اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مفكوكا بعدد وقوعه لئولئك لم يولد
 فيه ان لشريكة منزلة ما لا قطع بعدد سبب المحالة وارتباط العيان في قصد
 التثنية كما في قوله فماد ان كان للرجل ولد فانا اول العاقلين او تعقيب
 المنصف به اربا الشرط على المنصف به كما اذا كان القيا م قطع الحصول لزيد
 غير قطع العمد فيقول ان فيما كان كذا وقوله فماد ان كان للمناطين المرنا بان وان
 في ريب ما نزلنا على عبدنا كجملتها ان يكون للتوخي والتقدير المذكورين

فتجوز في سبده
 قوله لم يلد بك ان صدقت
 فماد انفق مع علمك بانك صادق
 او تزيلا لشريل
 الخاطب العالم بوقوع الشرط
 من له الجاهل في لغة مقتضى العلم
 لئولئك لم يولد زبانه

المقام هو الذكر ان القرآن وهو
 على الايات الدالة على منع الاسراف
 بلفظ الشرط بالكلية والشرط هو ما هو

واما في قوله فليعلم انكم انما كنتم
 فلا يكون مما نحن فيه مستك

التثنية كبيرة بلا متخا
 كردان

وان يكون التعقيب غير المرنا بان على المرنا بان لانه كان في المناطين من يعرف الحق
 وانما ينكر الحق عندا فيجوز الجمع كانه لا ريب لهم وهما بحث وهو انه اذا جعل الجمع
 بمنزلة غير المرنا بان كان الشرط قطع الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان
 قطع الوقوع لانها انما يستعمل في المعاني المحمودة الملوكة وليس لمع ههنا على حدوث
 الارباب في المستقبل ولما رغب الكوفيون ان ان ههنا بمعنى او نفس المبردة والارباب
 على ان ان لا تعقيب كان في معنى الاستقبال لقوة دلالة على المنهج والتعقيب لا يصح
 ان استعمال ههنا بل لا بد من ان يقال لما علق بهما في جميع بمنزلة غير المرنا بان وصار
 الشرط قطع الاشياء فاستعمل فيه ان على سبب الغرض والتقدير للتبكيك والارباب
 لقوله فماد ان امنا بمشرا ما منتم به فقد اهتمموا فماد ان كان للرجل ولد فانا
 اول العاقلين والتعقيب باب واسع يجرى في قول كبرية لقوله فماد ان كانت في القيا
 غلب المذكور على الاثر بان اجور الصفحة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الدكر
 خاصة فان القنوت مما يوصف به المذكور والاثاث لكن لفظ فاشيان انما يجرى
 على المذكور فقط وكقوله فماد انتم قوم يجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ
 لان القياس يجهلون ببناء الغيبة لان الصير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغائب
 لكونه اسما مظهر الكنية في المعنى عبارة عن المناطين فغلب جانب الخطا على جانب
 الغيبة ومنه ارباب التعقيب لربان للاب والام وكقوله كالغيرين لا يجرى
 والفرق بين الشمس والقمر وذلك بان يغلب احد المعنى حين او المتشبهين على
 الاخر بان يحدد الآخر مشقافا في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليها جميعا
 فماد ان ليس من جند فماد ان كانت في القاشيان كما نوهمة بعضهم لان

العقول والادب
 ان السان والخطا
 ان السان والخطا
 ان السان والخطا

الاشرار بانهم قد جعلت اعمالهم كذا شئت احد مقتول والله ان شئتم الامر
 لا ضربته ولا يخفى انه لا معنى للتعليل لمن لم يصدر عنهم الاشرار وان ذكرنا
 لا يقيد التعريف للكونية على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
 نسبة الامكان والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ولطيرة انظر الى شئ
في التعريف لا في استعمال الماضي مقام المصارع في الشرط للتعليل قوله
وما لا اعبد الذر فطرنا اريد انكم لا تعبدون الذر فطرتم بديل الله عز وجل
 اذ لو لا التعريف لكان المناسب ان يقال والله ارجع على ما هو الموافق
 للسياق ووجه حسنة احسن هذا التعريف اسماع المتكلم المتطابقين الذين هم
 اعداء الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يريد ذلك الوجه عندهم وهو
 اريد ذلك الوجه ترك التعريف بمنهم الى الباطل والعيان عطف على لا يريد لغير
 هذا في كلام النكاح ارجع وجه عيان على قبوله ارجع قبول الحق للكونية اكون
 ذلك الوجه اذ في محاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
 ولو للشرط ان يتحقق حصول مضمون اجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا
 في الماضي مع القطع بانشاء الشرط فيلزم انشاء اجزاء كما نقول لو جئنا
 معلقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانشاء فيلزم انشاء الاكرام فلهذا
 الثاني ارجع اجزاء لا ميثاق الاول اعني الشرط يعني ان اجزاء ميثاق سبب انشاء
 الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن كاجب ان الاول
 سبب الثاني سبب انشاء السبب لا يدل على انشاء السبب كجواب ان
 يكون للشيء اسباب متعددة بل لا يمكن بالعكس لان انشاء السبب يدل

وجه الضعف ان قوله
 واصله اذا تقدم القس على
 الشرط يحل اوله اوله
 على الماضي فيكون كقولهم
 فلما تحقق ان وحوال الشرط في
 هذا التعريف على استعماله في كلامهم

بحثوا الشرط

على انشاء جميع سببه فيجوز لا ميثاق الاول لا ميثاق الثاني الا ان كان قوله لو كان
 فيها الية الا الله لفسد الكلام انما يسبق ليشهد بانشاء الفاء على انشاء
 بعد والالية دون العكس واخفى المتأخرون ان ابن كاجب حجة كادوا يجمعون
 على انها لا ميثاق الاول لا ميثاق الثاني اما لما ذكره واما لان الاول مذكور والثاني
 لازم وانشاء اللازم يوجب انشاء المندرج من غير عكس يجوز ان يكون اللازم
 انما اقول ان مثل هذا الاعتراض قوله تعالى لا اله الا الله لا ميثاق الثاني لا
 كما ينبغي فانه لا يمكن ان يكون من الميثاقين ان يكون من الثاني
 الاول انه يشهد بانشاء الاول على انشاء الثاني فيجوز ان انشاء السبب
 او المندرج لا يوجب انشاء السبب واللازم معناه انها للدلالة على ان انشاء الثاني
 في الخارج انما هو بسبب انشاء الاول فمعنى لو ان الله لهداكم اجمعين ان انشاء الاول
 انما هو بسبب انشاء المشيئة يعني انها يستعمل للدلالة على ان علة انشاء مضمون اجزاء
 في الخارج هي انشاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانشاء اجزاء
 ما هي الا ان كان قوله لو لا ميثاق الثاني لوجود الاول نحو لو لا علم لملك عمر معناه
 ان وجود علم سبب لعدم ملك عمر لان وجود علم لا يدل على ان عمر لم يملك
 ولهذا ارجع مثله قولنا لو جئنا لكرمك لكنك لم تجئ ارجع عدم الاكرام بسبب عدم المجئ
 قال كاجب ولو كان في غير قبيلها طرقت ولكن لم يطرد يعني ان عدم طرقت
 تلك الفرس بسبب انه لا يطرد وما فرقنا في المعترض ولو دامت الدولات كان العلم
 رعايا ولكن ما لم يردوا وما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة المندرج وانما
 يستعملونها في القيات لحصول العلم بالشيء فلهذا لا بد ان العلم
 بانشاء الثاني علة للعلم بانشاء الاول ضرورة انشاء المندرج بانشاء اللازم من

في قوله لو كان العلم بانشاء اجزاء
 في الخارج هي انشاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانشاء اجزاء
 ما هي الا ان كان قوله لو لا ميثاق الثاني لوجود الاول نحو لو لا علم لملك عمر معناه
 ان وجود علم سبب لعدم ملك عمر لان وجود علم لا يدل على ان عمر لم يملك
 ولهذا ارجع مثله قولنا لو جئنا لكرمك لكنك لم تجئ ارجع عدم الاكرام بسبب عدم المجئ
 قال كاجب ولو كان في غير قبيلها طرقت ولكن لم يطرد يعني ان عدم طرقت
 تلك الفرس بسبب انه لا يطرد وما فرقنا في المعترض ولو دامت الدولات كان العلم
 رعايا ولكن ما لم يردوا وما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة المندرج وانما
 يستعملونها في القيات لحصول العلم بالشيء فلهذا لا بد ان العلم
 بانشاء الثاني علة للعلم بانشاء الاول ضرورة انشاء المندرج بانشاء اللازم من

تخصيص السند

تركة

تعريف السند

وعمر وسائر التلقين كونه من المعتبرين على انه خبر متبداً محمد وفيه اوجز ذلك الكتاب واللفظ
 كونه ما يزيد شيئاً واما تخصيص السند بالاضافة كونه عظام رجل او الوصف كونه زيد بن
 عذلم فلكون الغايده اتم لما مر من ان زياده اخصوص لوجب اتمية الغايده واعلم ان
 جند معمولات السند كالحال وكونه من المقييدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات
 انما هو مجرد اصطلاح وقيل ان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا يشوع للتعديل
 انما يدل على مجرد المفهوم والكمال تعقيداً والوصف كنج في الاسم الذي فيه الشيوع
 فيخصصه وفيه نظر واما تركه اترك تخصيص السند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في
 ترك تعقيد السند لما مر من ترتيبه الغايده واما تعريفه فلا فائدة ان مع كل ما على امر معلوم
 له باحد طرق التعريف ينبغي ان يترك تعريف السند تعريف السند اليه وليس في كلام
 مسند اليه كونه مسند معرفته في الجملة انجزيه باخر مثله اركبها على امر باخر مثله في كونه معلوماً
 للمعنى باحد طرق التعريف سواء تجد الطريقان كونه الركب هو المنطق او كونهان كونه
 زيد هو المنطق اولاً ثم علم عطف على كل ما كذا على امر معلوم باخر مثله وفي هذا شبهة على
 كون المتبداً والخبر معلومان لا ينافي فائدة الكلام للمعنى فائدة مجهولة لان العلم بنفسه
 لا يجرى لا يستلزم العلم باسناد واحد الى الآخر كونه زيد اخوك وعمر والمنطق ما يكون المنطق
 متوقفاً باعتبار تعريف العهد والجنس وظاهر لفظ الكتاب ان كونه زيد اخوك انما يقال
 لم يعرف ان له افاداً المذكورة في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء يعرف ان
 له اماً ولم يعرف وجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النية ان اصل وضع
 تعريف الاضافة على اعتبار العهد والاسم سبق فرق بين علام زيد وعلام لم زيد
 فلم يكن احد ما هوته والاخر كونه لكن كثيراً ما يقال بان علم علام زيد من غير اشارة الى

فان السند هو المعتبر في كونه من المعتبرين على انه خبر متبداً محمد وفيه اوجز ذلك الكتاب واللفظ كونه ما يزيد شيئاً واما تخصيص السند بالاضافة كونه عظام رجل او الوصف كونه زيد بن عذلم فلكون الغايده اتم لما مر من ان زياده اخصوص لوجب اتمية الغايده واعلم ان جند معمولات السند كالحال وكونه من المقييدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل ان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا يشوع للتعديل انما يدل على مجرد المفهوم والكمال تعقيداً والوصف كنج في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اترك تخصيص السند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تعقيد السند لما مر من ترتيبه الغايده واما تعريفه فلا فائدة ان مع كل ما على امر معلوم له باحد طرق التعريف ينبغي ان يترك تعريف السند تعريف السند اليه وليس في كلام مسند اليه كونه مسند معرفته في الجملة انجزيه باخر مثله اركبها على امر باخر مثله في كونه معلوماً للمعنى باحد طرق التعريف سواء تجد الطريقان كونه الركب هو المنطق او كونهان كونه زيد هو المنطق اولاً ثم علم عطف على كل ما كذا على امر معلوم باخر مثله وفي هذا شبهة على كون المتبداً والخبر معلومان لا ينافي فائدة الكلام للمعنى فائدة مجهولة لان العلم بنفسه لا يجرى لا يستلزم العلم باسناد واحد الى الآخر كونه زيد اخوك وعمر والمنطق ما يكون المنطق متوقفاً باعتبار تعريف العهد والجنس وظاهر لفظ الكتاب ان كونه زيد اخوك انما يقال لم يعرف ان له افاداً المذكورة في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء يعرف ان له اماً ولم يعرف وجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النية ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والاسم سبق فرق بين علام زيد وعلام لم زيد فلم يكن احد ما هوته والاخر كونه لكن كثيراً ما يقال بان علم علام زيد من غير اشارة الى

فانك لا تقول على من زيد لا انما هو معلوم واما ان السند هو المعتبر في كونه من المعتبرين على انه خبر متبداً محمد وفيه اوجز ذلك الكتاب واللفظ كونه ما يزيد شيئاً واما تخصيص السند بالاضافة كونه عظام رجل او الوصف كونه زيد بن عذلم فلكون الغايده اتم لما مر من ان زياده اخصوص لوجب اتمية الغايده واعلم ان جند معمولات السند كالحال وكونه من المقييدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل ان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا يشوع للتعديل انما يدل على مجرد المفهوم والكمال تعقيداً والوصف كنج في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اترك تخصيص السند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تعقيد السند لما مر من ترتيبه الغايده واما تعريفه فلا فائدة ان مع كل ما على امر معلوم له باحد طرق التعريف ينبغي ان يترك تعريف السند تعريف السند اليه وليس في كلام مسند اليه كونه مسند معرفته في الجملة انجزيه باخر مثله اركبها على امر باخر مثله في كونه معلوماً للمعنى باحد طرق التعريف سواء تجد الطريقان كونه الركب هو المنطق او كونهان كونه زيد هو المنطق اولاً ثم علم عطف على كل ما كذا على امر معلوم باخر مثله وفي هذا شبهة على كون المتبداً والخبر معلومان لا ينافي فائدة الكلام للمعنى فائدة مجهولة لان العلم بنفسه لا يجرى لا يستلزم العلم باسناد واحد الى الآخر كونه زيد اخوك وعمر والمنطق ما يكون المنطق متوقفاً باعتبار تعريف العهد والجنس وظاهر لفظ الكتاب ان كونه زيد اخوك انما يقال لم يعرف ان له افاداً المذكورة في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيد بعينه سواء يعرف ان له اماً ولم يعرف وجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النية ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والاسم سبق فرق بين علام زيد وعلام لم زيد فلم يكن احد ما هوته والاخر كونه لكن كثيراً ما يقال بان علم علام زيد من غير اشارة الى

معين كالمعروف بالاسم وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب باظر الى هذا الوضع
 وما في الايضاح الاضافة حكمها اركبها على المثلين المذكورين وهو اخوك زيد بن عذلم
 وعمر والصواب في التعقيد انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
 السمع انصافه باحد هاتون الاخر فانهما كانا كجند تعرف السمع مع انصاف
 الذات به وهو كالتعاليب كجند نعلم ان نعلم عليه اركبها على ذلك الشيء بالآخر كجند
 بقدم اللفظ الدال عليه ويجعله متبداً وايهما كان كجند كجند انصاف الذات به
 وهو كالتعاليب كجند نعلم عليه او انصافه عنه كجند ان يفر اللفظ الدال عليه
 ويجعله خرافاً فاذ عرف السمع مع زيد بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه اخوه واذ
 ان تعرف ذلك قلت زيد اخوك واذ عرف خاله ولا يعرفه عما النعيان واذ
 ان تعلمه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويطهر ذلك في قولنا زيد
 اخوك غائباً التراجع ولا يصح ما حها الغائب والنا في معنى اعتبار تعريف الجنس قد
 فخر كجند على شيء حقيقة كونه لا يبرأ الم يكن امره سواء او مبا لعه كماله فيته اي
 كمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس كونه والشيء اركبها على الشجاعة كانه
 لا اعتدال شجاعة غيره لقصور ما عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعروف بلام الجنس
 متبداً كونه لا يبرأ من الشجاعة ولا تعادلت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر اللفظ
 على زيد والشجاعة على عمرو والكاصلان المعروف بلام الجنس ان جعل متبداً فهو
 مقصور على اخبر سواء كان اخبر معرفته او لمرة وان جند جند فهو مقصور على المتبداً
 والجنس قد بقي على اطلاقه كحاضر وقد يعقيد لوصف وطال او ظرف وكذا ذلك كونه
 هو الركب الكبير وهو الركب وهو الاخير في البلد وهو الواجب الف قطار

والناية ان لا يبرأ من التعريف والناية ان لا يبرأ من التعريف والناية ان لا يبرأ من التعريف

در تفسير قطار اختلاف است فير موبلد قور ذهب لام

جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصريح تركيب البلغاء وقوله وقد يعيد بلفظ قد إشارة
 الى انه قد لا يعيد البصر كما في قول الخنثى اذ فاج البكاء على قدير راسيت بكاءك احسن مفعول
 الجملة فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المتبحر والتقدير في معرفته معناه كلام لما
 العرب ان ليس المعنى ههنا على تقدير ان يكون بجانب النظر الظاهر والظاهر
 العاصم وقيل في ريد المنطلق والمنطلق ريد الاسم متعين للافتداء تقدم او تاخر
 لدلالة على الذات والصفة متعينة للجزئية تقدمت او تاخرت لدلالة لها على امر لانه
 لان معنى الافتداء المنسوب اليه ومعنى الجز المنسوب الى الذات هو المنسوب اليه وهو
 هو المنسوب فواء قلنا ريد المنطلق او المنطلق ريد يكون ريد للمبتداء والمنطلق جزاؤه
 رار الامام الرازي توسل سره ورد بال المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم
 يعني ان الصفة تحيد والى على الذات ومبتدأ اليها والاسم يحيد والى على امر لانه
 مبتدأ واما كونه امر المسند جملته فله مقول كجزء ريد قام او لكونه سبباً كجزء ريد او فاء
 كما امر من افراده يكون لكونه بغيره مع عدم افادة التقدير وسبب التقدير في ريد
 قام مع ما ذكره صاحب المشايخ هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ ليبتدع وان يبتدأ اليه
 شيئاً فاذ جاء بعده ما يصلح ان يبتدأ اليه لذلك المبتدأ وصرفه المبتدأ والافئنة
 سواء كان فالبا عن الخبر او متضمناً له فيقعده بينهما حكم ثم اذا كان متضمناً لغيره
 المتعدي به بان لا يكونان شيئاً بها للامانة عن الخبر كما في ريد فاء ثم صرفه ذلك الخبر الى
 المبتدأ ثانياً فيلزم ان يكون فعله هذا يخص التقدير بالكون مسنداً الى خبر المبتدأ ويكون
 عنه كجزء ريد بغيره وبجانب ان يكون سبباً واما على ما ذكره الشيخ في دلائل ان على ريد هو
 ان الاسم لا يؤيد به معر عن العواطف اللغوية الاحد فيقولون اسما اليه فاذ قلت

وان تيج البكاء على كل قدير
 الناس كمن بكاء لو كنت
 حسن جدير عند رايها
 او قد حسن على البكاء بغيره لا يتبادر
 الى بلاء البكاء بغيره لا يتبادر الى
 او حسن

كوز المسند جملته

فكثيره
 مريد

ريد فقد اشرب قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام
 به فاذ قلت قام ومنه فليبه ودخل الما توش وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة
 وانك وبالجمله ليس الاعلام بالشيء بعينه مثل الاعلام به بعد التبيين عليه والتقدم
 فان ذلك كجزء ريد لا يبدل الاعلام في التقدير والاحكام فيدخر فيه كجزء ريد
 ويؤمر مرت به وما يكون المسند فيه جملته لا للثبوت او التقدير جزئياً وان ولم
 يتعرض له لشبهة امره وكونه معلوماً مما سبق واما صور التخصيص كوا ما سجدت في
 فاجلك ورجل طاعة فيهم واطعة في التقدير على ما مر واسمها وفعلها وشروطها
 مرتبة ان كون المسند جملته للثبوت او التقدير وكون تلك الجملة اسمية للمدوام
 والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحديث والدلالة على ان لا زمنية الفعلية على
 اخروجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة كما صلت من ادوات الشرط وطريقها
 لاخصار الفعلية او ان الجملة الظرفية مقدرة بالفعل على الاتصاف لان الفعل هو
 الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الجزان يكون مفردا ورجح
 الاول لوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واحبب ان الصلة من
 مكان الجملة بخلاف الجز ولو قال اذا ظرف مقدراً بالفعل على الاتصاف كان اجاب
 لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير
 الاصح ولا يخفى فساد ما جاء به من المسند لان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المبتدأ
 اليه واما تقديم المسند فله خصوصية للمسند اليه لنقص المسند اليه على المسند على
 ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى قولنا نحن انا هو انه محصور على التبعيض لا انما هو
 القاطن في لا يها عمل ارجح من جوار الدنيا فان فيها عو لا فان قلت المسند هو الظرف

فأخبر المسند
 نقد نعمة

القول (الاسم)

افان يكون ذلك اذا كان

اعني فيها والمسند اليه ليس بمفعول عليه بل علة جزم منه اعني الضمير المحرور والمرجع اليه
 محذورا كجثة قلت المقصود ان عدم العول مقصور على الاتصاف بغير محذورة كجثة لا يتخلو
 الا بالاتصاف بغير محذورة الدنيا وان اعتبر في باب المسند فالمنع ان العول مقصور
 على عدم حصول في محذورة كجثة لا يتخلو وزه الا عدم حصول في محذورة الدنيا فالمسند اليه
 مقصور على المسند قصر غير جقيق وكذلك لقياس في قوله تعالى لم ينكحوا ولم ينكحوا
 ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حجابهم الا على ربة من ان المنع حجابهم مقصور
 على الاتصاف بغير ربة لا يتخلو وزه الا بالاتصاف بغير غيره فجميع ذلك في قصر الموصوف
 على الصفة دون العكس كما توهم بعضهم ولهذا اوردوا ان التقديم يعيد التحسين
 يقدم الطرف الذي هو المسند على المسند اليه لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريبا
 يعيد تقديمه عليه ثبوت الرب في سائر كتب الله بناء على اختصاص عدم الترتيب
 وانما قال في سائر كتب الله لانه المعبر في مقابلة القرآن كما ان المعبر في مقابلة
 محذورة كجثة محذورة الدنيا لا مطلق المشروبا وغيره او العلية عطف على كجثة رتبة
 المسند للشيء من اول الامر على انه ارسله جاز لا نعت اذا نعت لا يتقدم على
 وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه جاز لا نعت بالبناء على المنع والنظر الى انه
 لم يرد في الكلام غير التقديم كقوله تعالى لم ينكحوا ولم ينكحوا وجملة الصغرى اجاب من
 الذي هو عليه لم ينكحوا لم ينكحوا او المعاد لانه قد عرفت بغير وجهك لا يوم او التثنية
 الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول وليتوق النقص الى ذكر المسند
 اليه فيكون له وقع في النقص ومحمد من القبول لان احصاء بعد الطلب
 المنق في باب القبول كقوله تعالى هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تعالى من شر

الركن من حيث هو في المقام اليه

بنيت صار مضيا وفاقله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثمة وهو الضمير المحرور
 بهما اركانها ونصارها الركنين الدائمين في هذه الثلاثة وبها هما والمسند اليه
 المناخر هو قوله تعالى الشمس والضحى والضحى والضحى في هذا الباب يعني باب المسند
 الدائر عليه يعني باب المسند اليه غير محض بها كذا ذكره في غيرهما من التعريف والتكثير
 وغير ذلك مما سبق وانما قال كثيرا لان بعضها محض بالبيان كغيره في المحض بالبيان
 المسند والمسند اليه ولكون المسند فاعلة محض بالمسند اذ كل فاعل مسند واما
 هو اشارة الى ان جميعها لا يجر في غير البابين كالتعريف فانه لا يجر في احوال وغيره
 ولا تعديم فانه لا يجر في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكره في البابين
 غير محض بها لا يقتضي ان يجر شي من المذكورات في كل واحد من الامور التي
 غير المسند والمسند اليه فضلا عن ان يجر كل منهما في ذلك لعدم الاحتصاص بالبيان
 ثبوته في شيء مما يغير بها فافهم والظن اذا التقى اعتبار ذلك فيهما اشارة الى البابين
 لا ينفك عليه اعتبارا في غيرهما من المعاني والملاقات بها والمضاف اليه احوال متعلقة
 الفعل قد اشرنا اليه الى ان كثيرا من الاعتبارات التي يجر في متعلق الفعل
 لكن ذكرنا هذا الباب لتعريف بعض من ذلك لاحتصاصه ببحث عمدة ومهم ذلك
 مقدمة فقال التقديم مع المفعول كالتقدم مع الفاعل في ان الغرض من ذكره
 مع اشارة الى كل من الفاعل والمفعول مع الفعل اذ ذكر الفعل مع كل منهما
 افادة لتبينه به ان التقديم لكل منهما اما بالفاعل في جهة وقوعه عنه واما
 للمفعول في جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مظهر ليس لغرض من ذكره مع
 افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير اشارة الى ان يعلم ممن وقع او عطف

مقبلة

متعلق الفعل
 الباب الرابع في احوال

وقع ادوار يد ذلك لغيره وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكرها على القول
 لكونه عينا فادانم يذكر المفعول به مع الفعل المتقدر المستدل فاعله فالغرض
 ان كان اثباته ارسابا ذلك الفعل فاعله اولفقه عنه مظهر من غير اعتبار
 عدمه في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
 اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عدمه وخصوصه نزل الفعل المتقدر
 منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع لا يسمع
 منها ان الغرض الاجبار بوقوع الفعل عن الفاعل على اعتبار تعلقه بمن وقع
 عليه فان قولنا فلان يعطى الدنيا فيكون ليمان جنس ما يثبت وله الاعطاء لا
 ليمان لونه معطيا كذا مع من اثبت له اعطاء غير الدنيا مع من يفهم ان يكون
 منه اعطاء وهو هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم صراحا لانه اما ان يجعل
 الفعل لكونه مظهر من غير اعتبار عدمه او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه
 بالمفعول كناية عنه ارعن ذلك الفعل لكونه متعلقا بمفعول مخصوص ثبت
 عليه قرينة اولي بعد ذلك الثاني لقوله ثم قد يستور الدين بعلون و

الذين لا يعطون ان لا يستور من بوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم
 الثاني لانه باعتبار كثره وقوعه اشدا انما باجماله الكفاية ذكر في بحث افادة اللازم في العلم
 الاستغراق انه اذا كان المقام خطا لا استدلالا لبقوله المفعول من غير كبريم ذكر
 حيث يتم حمل المفعول باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعله ايها المان
 القصد في فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المسائل وبيان على ان
 ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد نفس الفعل بل يثير المتقدرا
 الكون

منزلة اللازم وانما في قولنا ان يعطى لا معنى بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
 ابها ما للبالغة بالطريق المذكورة افادة اللازم الاستغراق فبجعل المصنف قوله بالبرهان
 المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطا لا استدلالا لبقوله المفعول باللام على
 الاستغراق واليه اشار بقوله ثم ارعد يكون الغرض ثبت اصل الفعل واثباته
 منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطا لا يكتفي فيه مجرد المظهر للاستدلال
 يطلب فيه البقيد البرهان افادة المقام والفعل ذلك لكون الغرض بثبوت الفاعل
 او لغية عنه مظهر مع التقييم في اخر والفعل وفاء للعلم اللازم من حمله على فرد دون
 آخر وكيفية ان معنى يعطى لفعل الاعطاء فالاعطاء المعروف بلام الحقيقة يحل في
 المقام كخطا في علم الاستغراق الاعطاءات وتحويلها مبالغة للعلم بترجيح احد
 المسائل وبيان على الاخر لا يقال افادة التقييم بانه كون الغرض الثبوت والتقييم
 مظهر من غير اعتبار عدمه ولا خصوص لانا نقول لانه ذلك فان عدم كون
 الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مغا وامن الكلام فان التقييم مغا
 غير مقصود وبعضهم في هذا المقام يمثله بالسند لا طاب من ختمها فلم تعرض لاعتبارها
 وموان كقول الفقيه مظهر كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص ولست عليه قرينة
 لقول البصري في المغتنر ايضا بالمستعين بالية كجواز وعيد عداه ان يراد به مظهر
 واقع ان يكون دور وية ووسيع فيذكر بالبرهان كناية بالجمع اخباره
 الظاهرة الدالة على استخفافه الامامة دون غيره فلا يجد والضمير عطف على يد
 ان فلا يجد لعداوه وحادة الذين يمتنون الامامة الى منازعة الامامة سلبا فاعلم
 انه نزل برز وديع منزلة اللازم المستبعد عنه السماع والرؤية من غير مفعول كونه

انما المانع في قوله ثم اذا كان المقام خطا لا استدلالا لبقوله المفعول باللام على
 الاستغراق واليه اشار بقوله ثم ارعد يكون الغرض ثبت اصل الفعل واثباته
 منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطا لا يكتفي فيه مجرد المظهر للاستدلال
 يطلب فيه البقيد البرهان افادة المقام والفعل ذلك لكون الغرض بثبوت الفاعل
 او لغية عنه مظهر مع التقييم في اخر والفعل وفاء للعلم اللازم من حمله على فرد دون
 آخر وكيفية ان معنى يعطى لفعل الاعطاء فالاعطاء المعروف بلام الحقيقة يحل في
 المقام كخطا في علم الاستغراق الاعطاءات وتحويلها مبالغة للعلم بترجيح احد
 المسائل وبيان على الاخر لا يقال افادة التقييم بانه كون الغرض الثبوت والتقييم
 مظهر من غير اعتبار عدمه ولا خصوص لانا نقول لانه ذلك فان عدم كون
 الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مغا وامن الكلام فان التقييم مغا
 غير مقصود وبعضهم في هذا المقام يمثله بالسند لا طاب من ختمها فلم تعرض لاعتبارها
 وموان كقول الفقيه مظهر كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص ولست عليه قرينة
 لقول البصري في المغتنر ايضا بالمستعين بالية كجواز وعيد عداه ان يراد به مظهر
 واقع ان يكون دور وية ووسيع فيذكر بالبرهان كناية بالجمع اخباره
 الظاهرة الدالة على استخفافه الامامة دون غيره فلا يجد والضمير عطف على يد
 ان فلا يجد لعداوه وحادة الذين يمتنون الامامة الى منازعة الامامة سلبا فاعلم
 انه نزل برز وديع منزلة اللازم المستبعد عنه السماع والرؤية من غير مفعول كونه

بمفعول مخصوص ثم جعلها كالمباين عن الرؤية والسمع المتعلقين بمفعول محض
وهو محسنة واجباره باو على الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحسنة
وكذا بين مطلق السمع وسماع اجباره للدلالة على ان اجباره واثاره بلغت من
الكثرة والاشتهار بحيث يمنع خفاء ما فابصر بالدرج وجمعها كل فرع بدلا من الراجح
اللائق لا تارة ولا يسمع الواو لا تلك الاجابة فذكر المعلوم واراد اللاحق على ما هو
الكناية في ذكر المفعول والاعراض عنه اشعار بان فصلا تلك قد بلغت من الظهور
والكثرة بحيث فيها جردان يكون وتوسيع ودو بصيرته يعلم انه المنعز وبالفصل بدلا من
انه يعزف هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا اراد ان لم يكن الغرض عند
عدم ذكر المفعول مع القدر المنقدر المسد لا فاعله اشباعه او نفيه عنه مظهر
تعلق بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان
عاما مقام ان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعيين انه مراد ومحدود من
اللفظ لغرض فاشارة الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام
لما في قدر المشية والارادة وكما اذا وقع شرطا فان الجواب بدل عليه ^{في قوله} المشية لكنه
انما يحذف ما لم يكن تعلقه بغير تعلق قدر المشية بالمفعول غير مباشر فلو ان
المراد به ان لا ينفك المفعول عن المشية فانه لما قيد لوشا وعلم ان مع ان هناك شيئا علق
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جئنا بواب الشرط صار ملتبسا وهذا وقع في النص
بجلاء ما اذا كان تعلق قدر المشية به غير مباشر فانه لا يحذف كما في قوله ولو شئت
ان ايك واما بليكن عليه ولكن ساقه الضمير او شئ فان تعلق قدر المشية بكذا وال
غريب فذكره ليفرغ في نفس الشئ مع وبالنسبة لوشا اما قوله فلم يبق منه الشوق غير تعلق

الابحاث

المراد ان المشية لا تكون
بغير اجزاء مباين

المراد ان المشية لا تكون
بغير اجزاء مباين

فلو شئت ان ايك بليكن تعلقا فليس منه امر مشترك فيه حذف مفعول المشية بناو على
غرابه فتلها به على ما ذهب اليه صدر الا فاصلة في قوله ثم السمع من ان المراد لو شئت
ان ايك تعلقا بليكن تعلقا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بليكن تعلقا ان
تعلق المشية بكذا التفكير عرني تعلقها بكذا الدم وانما لم يكن من هذا القبيل
المراد بالاول البقاء الحقيقي لا البقاء التفكير لا لم يرد ان يقول لو شئت ان ايك
تعلقا بليكن تعلقا بل اراد ان يقول ايضا في التعلق فلم يبق من غير خواطر يقول في
حين لو شئت البقاء فمرت جوفه وعصرت عيني ليعتدل معها ومع لم اجد وخرج منها
بدل الدمع التفكير فالبقاء والدرار او ايقاع المشية عليه بكذا مطلق مبهم غير متعدي
الى التفكير القبة والبكاء الشا في مقيد معدر الى التفكير فليصل تفسير الاول وبيان
له لما اذا قلت لو شئت ان تقطع درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاجازة
مماث في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول ايك
والمراد ان اليبس ليس من قبل ما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام
بل انما حذف لغرض آخر فيقدر ان يكون المعنى لو شئت ان ايك تعلقا بليكن
تعلقا لم يبق في ماوة الدمع ففترت بليكن اقدر على بقاء التفكير فيكون من قبل
ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابه وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق من
الشوق يوثر التفكير في هذا المعنى عند التأمل الصادق لان العذر به بقاء التفكير
لا يتوقف على ان لا يبق في غير التفكير فافهم واما لدفع توهم ارادة غير المراد عطف
اما للبيان ابتداء متعلق بتوهم كقولهم لو شئت ارفعك عن من كذا يدرك
يقال تأمل فلان على اوله يعدل وكما جارية ومجربا قوله من كذا يدرك اوله

استخرج من قوله ثم السمع من ان المراد لو شئت

فان

ريد عودا لانه عدة في الكلام وحقة ان يلى الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عودا
 لان في نحو ضرب زيد علامة مقتضية للعدول عن الاصل والمفعول الاول
 نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو ان
 اراد العطاء اولان ذكره اذ ذكر ذلك لبعض الذر مقدم اهم جعل اللاحقة
 الهنا قبالا للون التقديم وجعلها في المسند اليه شاعلا لغيره من الامور المقضية
 للتقديم وهو الموافق للمقتضى ولما ذكره الشيخ عبد القاهر طيب قال انما لم يجرى
 اعتماد في التقديم شيئا بجر محو الاصل عن العناية والاهتمام لكن بغير ان
 يفسر وجه العناية بشيء وتعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
 يقال انه مقدم للعناية ولكونه اهم من غيره غير ان من اين كانت تلك العناية
 وبم كان اهم فمرد المفضل بالا هيمنة الهنا اللاحقة العارضة بحسب اعتبار المتكلم
 او ان مع بشيء في الاتمام كماله لغرض من الاغراض لقولك قد انكأ جبر
 فلان لا لاق الا اهم في تعلق الفعل هو انكأ جبر المفعول ليخص الناس من
 شره اولان في التاخر اطلاقا لا ببيان المعنى نحو قال رجل مؤمن من ال
 فرعون يكتنم ايمانه فانه لو اضر قوله من ال فرعون عن قوله يكتنم ايمانه
 لتوهم انه من صلة يكتنم ايمانه من ال فرعون فلم يفهم انه ارض ذلك
 الذي كان منهم ارض من ال فرعون وكما صلا انه ذكر ليرصد ثلثة او ثمانية
 قدم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود
 اولان في التاخر اطلاقا لا بالتساكب كراية الفاصلة كونا وجس في نفسه
 موسعة بقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الارجاء الى

الباب الخامس
 في بيان
 في بيان

كتاب القصر

القصر في اللغة الجس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو
 حقيقة وبغير حقيقة لان تخصيص الشيء بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس
 الامر بان لا يتجاوزها الى غيره اصلا وهو حقيقة او بحسب اللفظ اما ان يتجاوزها
 ليشيئ اخره الا ذلك الشيء وان المكن ان يتجاوزها ليشيئ اخره بلفظ وهو غير حقيقة
 بل اضاف في كقولك زيد الا قام بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى المفعول لا بمعنى
 انه لا يتجاوزها الى صفة اخر اصلا والفت منه الى الحقيقة والاضافة بهذا المعنى
 لا بناء على كون التخصيص مطلقا من قيد الاضافة وكلاهما من الحقيقة وغيره
 زمان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف عن تلك
 الصفة الى صفة اخر لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف اخر وقصر
 الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة ذلك الموصوف الى موصوف
 اخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفة اخر والمراد بالصفة هنا
 الصفة المعنوية اعني معنى القام بالغير لا الفت الخو اعني التابع الذي يدل على
 معنى في متبوعه غير الشمول و بينهما عموم وخصوص من وجه لصادقتهما في الشيء
 اعني هذا العلم وتعارفهما في العلم حسن ومررت بهذا القيد واما قوله لا يتجاوز
 ما زيد الى اخره في الباب لا يتجاوز وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة
 بقدره او المعنى انه مقصور على التضاف لكونه اضافة او زيادة او لا
 ارض الموصوف على الصفة من حقيقة نحو ما زيد الا كاتب او اريد انه لا يصف
 بغيره ارض الكاتب وهو لا يكاد يوجد لتعذر الافة لصفات الشيء حتى
 يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية بل هذا محال لان للصفة حقيقة

قال الشيخ في القصر في اللغة الجس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقة وبغير حقيقة لان تخصيص الشيء بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزها الى غيره اصلا وهو حقيقة او بحسب اللفظ اما ان يتجاوزها ليشيئ اخره الا ذلك الشيء وان المكن ان يتجاوزها ليشيئ اخره بلفظ وهو غير حقيقة بل اضاف في كقولك زيد الا قام بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى المفعول لا بمعنى انه لا يتجاوزها الى صفة اخر اصلا والفت منه الى الحقيقة والاضافة بهذا المعنى لا بناء على كون التخصيص مطلقا من قيد الاضافة وكلاهما من الحقيقة وغيره زمان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف عن تلك الصفة الى صفة اخر لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف اخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة ذلك الموصوف الى موصوف اخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفة اخر والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية اعني معنى القام بالغير لا الفت الخو اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول و بينهما عموم وخصوص من وجه لصادقتهما في الشيء اعني هذا العلم وتعارفهما في العلم حسن ومررت بهذا القيد واما قوله لا يتجاوز ما زيد الى اخره في الباب لا يتجاوز وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة بقدره او المعنى انه مقصور على التضاف لكونه اضافة او زيادة او لا ارض الموصوف على الصفة من حقيقة نحو ما زيد الا كاتب او اريد انه لا يصف بغيره ارض الكاتب وهو لا يكاد يوجد لتعذر الافة لصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية بل هذا محال لان للصفة حقيقة

نقضنا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيض
 مثلا او قلنا ما يريد الا كاتب دارنا انه لا يتصف بعينه لزم ان لا يتصف
 بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني ان قصر الصفة على الموصوف من جهة
 كبر كونه في الدار لا يريد معناه ان الحصول في الدار المعينة مقصور على
 زيد وقد يقصد به ان يثبت المبالغة لعدم الاعتدال بخلاف المذكور كما يقصد بقولنا
 ما في الدار لا يريد ان جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم العدم فيكون نفرا
 مقيضا او عايناه في القصر الغير الحقيقي فلا يبعد في المذكور بمنزلة العدم بل
 يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصله لغيره وان
 كان حاصله لغيره فالاول هو قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي كقوله
 امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها ان يخصص بصفة مكان صفة اخرى والثاني في
 ان قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي كقوله بامر دون امر اخر
 او مكانه وقوله دون اخر معناه متجاوز عن الصفة الاخرى فان المماثل
 يعقد اشتراكه في صفتين والمنكلم بخصصة ما جدهما ونحوه من الاخر
 معنى دون الاصل او في مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان الصفة
 منه قليلا ثم استعملت في احوال والتركيب ثم اتسع فيه فاستعملت في كل
 نحو هذا الحد ويحفظ حكمه في كل وقت فلو قلنا ان يقول ان اريد بقوله دون
 ودون امر اخر دون صفة واحدة اخر ودون امر واحد اخر فقد خرج عن
 ذلك اذا اعتقد المماثل طباشيرك فوق الاثنين لقولنا ما يريد الا كاتب
 لمن اعتقده كائنا وشاعرا ومنها وقولنا ما كاتب لا يريد لمن اعتقد الكاتب

العلم ان يقال المراد الصفة الموصوفة
 والمفروض ليس موجودا

زيد او غيره او يكره ان اريد ان من الواحد ويؤخذ فقد دخل في هذا التفسير
 الحقيقي وكذا الكلام على مكان اخر ومكان آخر فكل منهما ارسل من هذا الكلام
 من استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة و
 قصر الصفة على الموصوف صريحا الاول ان يخص شي دون شيء والثاني
 ان يخص شي مكان شي والمماثل بالاول من ضرب كل منهما ارسل من قصر
 الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ونحوه بالاول ان يخص
 شي دون شيء من يعقد الشركة او شركة صفتين في موصوف واحد
 في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة
 على الموصوف فالمماثل بقولنا ما يريد الا كاتب من يعقد اتصافه بالثرو
 الكتابة وبقولنا ما كاتب لا يريد من يعقد اشتراكه بزيد وعمر في الكتابة
 ويشترط هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة الى اعتقاد المماثل طباشير
 بالثاني ان يخص شي مكان شي من ضرب كل من الضربين من
 يعقد العكس ارسل حكمه الذي انبثت المنكلم فالمماثل طباشير ما يريد الا
 قائم من اعتقد اتصافه بالعود دون القيام وبقولنا ما شاعر لا يريد من
 اعتقد ان الشاعرا لا يريد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب المماثل طباشير
 عند عطف على قوله يعقد العكس على ما يقع عنه لفظ الاتصاف المماثل طباشير
 بالثاني اما من يعقد العكس واما من لا وعنده الامران اعني الاتصاف
 بالصفة المذكورة وبغز في قصر الموصوف على الصفة والاتصاف بالمراد
 وبغز بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المماثل طباشير ما يريد الا قائم من يعقد اتصافه

على الموصوف

والجواب ان المراد من او ينفذ
 والموصوف المختص بهما لا في المكان

ان يخص شي مكان شي
 امر اخر

بالقيام او القعود من غير علم بالقيمين وبقولنا ما شرط ان يند من يعتقد ان
 الشا عر يند او عر ومن غير ان يعلم على النقيض ويسمى هذا القصر قصر يقين
 يقينه وهو غير معين عند المتكلم فلا يمكن ان التحصيل شيء دون شيء اخر
 قصر امر او القصر شيء مكان شيء ان اعتقد المتكلم فيه العكس قصر قلب
 وان لا يبا عنه قصر يقين وفيه نظر لان لو سلمنا ان في قصر النقيض
 تخصيص شيء بغير مكان شيء اخر فلا يخفى ان المتكلم فيه تخصيص شيء بغير مكان
 اخر فان قولنا ما يند لا فاقم لمن شرطه بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
 ودون القعود وهذا جعل الكمال في تخصيص شيء دون شيء مشترك بين القصر
 الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر يقين وجعل في تخصيص شيء مكان
 شيء قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم ثبات الصفة
 حتى يصح اعتقاد المتكلم في اجتماعها في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية ما يند
 الاش عر كونه كائنا او منبها لا كونه متفقا او غيرت عر لان الاقوى هو وجوده وان
 التجدد غيرت عر بنا في الاش عرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق
 ثباتها ارثنا في الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما يند لا فاقم كونه قاعدا
 او مطلقا او كونه ذلك مما بنا في القيام والقعود احسن صاحب المفتاح في احوال
 هذا الاشراط لا قولنا ما يند الاش عر لمن اعتقد انه كائنا ليس بعر قصر
 قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم ثبات العود والكتابة ومثل هذا خارج
 عن اقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط كس او المدا والاشا في
 اعتقاد المتكلم لا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع اننا لم نعلم من

قولنا ما يند الاش عر لمن اعتقد انه كائنا عر واما الثاني فلان الشا عر كونه
 المتكلم معلوم مما ذكره في تفسيره فيكون هذا الاشراط ضايعا وايضا لم يصح
 قول المصنف ان الكمال لم يشترط في قصر القلب ثبات الوصفين وعلى المصنف ان
 ثبات الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشرا باثباتها وفيه نظر
 بين في الشرح وقصر النقيض اعلم من ان يكون الوصفان فيهما ثبات
 اول افكر مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر النقيض من غير غلو
 وللفظ المذكور ههنا اربعة وغيا قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها
 العطف كقولك في قعره ارفق الموصوف على الصفة افراد ان يند عر لا كائنا
 او ما يند كائنا بمرتا عر مشرا بمرتا لين او لهما الوصف المثبت فيه معطوف
 عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس وقلبا يند فاقم لا فاعدا وما يند
 فاقم بمرتا فان قلت اذا تحقق ثبات الوصفين في قصر القلب ثبات
 احداهما يكون مشرا باثباتها والغير فاقم فاقم في الغرض اثبات المذكور لطريق
 الحصر قلبي العائدة في هذه النسخة على رد الخطا وفيه اذا المتكلم اعتقد العكس
 فان قولنا ما يند فاقم وان دل على نفي القعود لكنه قال عن الدلالة على
 ان المتكلم اعتقد انه قاعدا وفي قصرنا ارفق الصفة على الموصوف افراد
 لا قلبا بحسب المقام يند عر لا عر واما عر واما عر بمرتا بمرتا عر
 عر واما يند بتقديم الخبر لكنه يحجب رفع الاسمين لبطون العلم ولما لم يكن في
 قصر الموصوف مثال الافراد صالحي للقلب لا بشرط عدم الثبات في الافراد
 وتحقيق الثبات في القلب على نفي او رد القلب مثلا لا ثبات في الوصفان

ان قصر القلب هو الذي يعتقده في
 المتكلم العكس

فيكون كون اثبات الصفة مشرا باثباتها
 على ثباتها لان اثبات الصفة بطريق العلم
 مشرا باثباتها والغير فاقم فاقم في الغرض
 بمرتا بمرتا والاشا عر كونه كائنا او منبها
 فاقم لا كونه كائنا او منبها

طرق القصر

العطف

انما

بجلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما كما كان كل ما يصلح مثالا لهما
مثالا لقصر التعيين لم يتقوض لذكره وبهذا في سائر الطرق ومنها النفي والافتقار
لقولك في قصر افراد اما زيد الاشعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصر افراد
ما سوا الا زيد والحد مثلا لا يصلح للتعين والتفاوت انما هو كسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما تقولك في قصره افراد انما زيد كاتب قلب انما زيد قائم
وفي قصر افراد وقلبا انما قائم زيد وفي دلالة العجز ان انما ولا ولا العطف
انما يستقلان في الكلام المعتد به القصر دون الافراد واشرا لا سبب فادة
انما القصر بقوله لتنظيمه معنى ما والا واشرا يلفظ النظم الى انه ليس بمعنى ما
والاشرا كانهما لفظان مراد فان اذ فرق بين ان يكون في الشئ معنى في الشئ
وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما صرح بذلك الشيخ في دلالة العجز ولما اختلفوا في فادة انما القصر في نظم
معنى ما والا يثبت ثلثه اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الملية لغيره
معناه ما حرم عليكم الا الملية وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع ورفع الملية
وتقرير هذا الكلام ان في الآية ثلث فرائد حرم بئنا للفاعل مع نصب
الملية ورفعها بحرم بئنا للمفعول مع رفع الملية كذا في تفسير الكواشي
القراءة الاولى ما في انما حرم عليكم الملية كذا في انما كانت موصولة بغير
ان بلا جرد الموصول بلا عابد وعلى الثانية موصولة بكون الملية خيرا او لا
ارتفاعها بحرم الملية للفاعل ما لا يخفى والمعنى ان الذم حرم الله عليكم
هو الملية وهذا يفيد القصر لما في تعريف الملية من ان يكون المنطلق زيد

انما

وبهذا المنطلق يفيد حصر الاطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا ما والا كانت
معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الملية كانت مطابقة للقراءة الثانية
والا لم يكن مطابقة لهما لا فادتها القصر فمراد الكلام والمضمر بقراءة الضب
والرفع في القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتوصل للاختلاف في لفظ
حرم بئنا لفظ الملية رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع الملية
وحرم بئنا للمفعول فيجوز ان يكون ما كذا حرم عليكم الملية وان يكون
موصولة لان الذم حرم عليكم هو الملية ويرجع هذا ببقاء وان عاتله عما
هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد الكلام والمضمر بقراءة الرفع هذه القراءة
الثالثة فظا لهما بالسبب اخصيا ركونها موصولة مع ان الربط اخصا رها
كافة ولقول النحاة ان انما لاثبات ما ذكر بعده ونفي ما سواه ارشاد
ما ذكر بعده واما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام
زيد ونفي ما سواه من العقود وكذا في قصر الصفة كذا انما يقوم زيد فهو
لا لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما والصحة الفصل الصغير
مع انما نحو انما يقوم اما فان الفصل انما يجوز عند تعذر الاتصال
ولا تعذر ههنا الا ان يكون المعنى ما يقوم الا انما فيقع بين الضمير
عائله فصل عن ضمير ثم تشهد على صحة هذا الفصل بئنا من هو ممن شهد
بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق انما الزبير من الزبير وهو
الطير والامر الزبير العهد وفي الاساس هو امر الزبير ما راد ارجح ما لم يكن
للبيتم وعنف من حاة وتحريمه وانما يدافع عن احبابهم انما او مطلقا
انما

انما

غرضه ان يخص المدافع للدافع عنه فصدر الجهر واخره اذ لو قال وانما دفع
عن احبهم لصار المعنى انه يدافع عن احبهم لا عن احب غيرهم وهو ليس
بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال
وانما ادافع عن احبهم انما عا ان يكون انما كيد او ليلت باموصوة
وانما جازا اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من اللفظ ما ومنها النقطة
ان تقديم ما صدره التاخر لتقديم الجرح والمقولات على الفعل كقولك فصره
فصر الموصوف بغيره انما كان الاستيفاء كالمثاليين لان التسمية والعسمية
ان تنافيا لم يصلح هذا مثلا لا فصر الا فردا لا لم يصلح فصر القلب وفي فصر
انما كلفت مهلك افرادا او قلبا او تعيليا بحسب الاعراف وهذه الطرق الاربع
بعد اشترائها في افادة الفصر يختلف من وجوه دلالة الرابع التقديم
بالنحو اسر بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا ما لم صاحب المروق التيم فيه فهم
منه الفصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك دلالة السكت الباقية
بالوضع لان الوضع وضعها لمعان تفيد الفصر والاصول الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اسر في طريق العطف النص على
المفيدة والمنفعة كما مر فلا تترك النص عليها لان الحراية الاطباء كما اذا
البريد يذيع النحر والتعريف والعروض او يذيع النحر وعمره وكبره فقول
فيهما اسر في هذا بين المتقايين يذيع النحر لا يذيع اسر اما في الاول فعناه لا يذيع
في النحر لا التعريف ولا العروض واما في الثاني فعناه لا يذيع اسر لا يذيع
ولا يذيع حذف المضاعف من غير يذيع على الضم تشبيها بالغايات وكذا

التقديم

اختلاف الطرق

التمثيل بالضم والفتح والجر والرفع

بعضه

بعض النماة ان لا يذيع ليلت عاطفة بل يذيع الجهر او كونه اسر لا يذيع اسر لانه
من عداه واما شبه ذلك الاصل في السكت الباقية النص على المفيد فقط دون
المفيد وهو ظاهر والنفي اسر الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة
لا يجمع التا في معنى النفي والاستثناء فلا يصح ما يذيع الا فاعدا قد يقع مثله ذلك
في الكلام المتعقبات لان شرط النفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك النفي منفيا
بشيء اخر من ادوات النفي لانها موصوغة لان يذيع بها ما اوجبه للتبوع
لان التقيده بها النفي في شيء قد نفيت وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لانك اذا قلت ما يذيع الا فاعدا فقد نفيت عنه لوصفه وقع فيه الشارح حتى كالمفيدة
ليس مرفعا عنه ولا ناهيا ولا مضطج وكذا ذلك فاذا قلت لافاعدا وقد نفيت
بلا العاطفة شيئا مرفعا قبلها بما اذ الباقية وكذا الكلام في ما يقوم الاربعة وقوله
بغير اذيع من ادوات النفي على ما صرح به في المضاح وفائدة الاخر انما اذا
كان منفيا بغير الكلام او علم المتكلم او ال مع او كذا ذلك كما سيجي في انما لا يقال
هذا يقتضي حوازا ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخر كذا في الرجال لا لئلا
لا يندلانا نقول البصر لئلا الشخص اسر بلا العاطفة التي فيها ذلك المنفع ومعلوم
انه يجمع نفية قبلها بها لا مضاعف ان يذيع الشيء بلا قبل الا تيان بها وهذا كما يقال
ذات الرعد الكبريم ان لا يذيع غيره فان المفهوم منه انه لا يذيع غيره سواه
ذلك بغير كبريا ويزكر كرم وبما مع النفي بلا العاطفة الاجرين اسر انما التقديم
فيقال انما انما يذيع لا يذيع وهو يذيع لانه لان النفي فيها اسر في الاجرين بغير مضاعف
به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفع بلا العاطفة منفيا بغير اسر ادوات النفي

يشكل في زيد قائم لا قد عدل ان
يقال المنفع انما قائم قد وقع
الايجاب البتة المسند اليه
وهو البتة منفرد بالمتابع
انما قد عدل

وقاسن الادوات ومع هذا القياس في سببية في الغاية والمفعولية والمالية وكذا
 ذلك واذا كان النفع متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للشيء في جنبه وصفه
 فاذا اوجب منه اي ذلك المقدر شيئا بالاجزاء الضرورية بقا ما عداه على صفته
 الاضافية في انما يخر المقصود عليه تقول انما ضرب زيد يخر وان يكون القيد
 بمرته الواقع بعد الاتيكون هو المقصود عليه ولا يجوز تقديره اي تقديم المقصود عليه
 بانما عده لالتباس كما اذا قلنا في انما ضرب زيد يخر وانما ضرب عمر واريض بكذا
 انفي والاستثناء فانه لا التباس فيه او المقصود عليه هو المذكور بعد الاسماء والقديم
 او ما خروجهما ليس الا المذكور في اللفظ بمتضمنين وغير كانه اذا وده العصريين اي
 قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا وفيه
 مما معناه لا العطفه كما سبق فلا يبيح ما زيد يخرش عرلا كالتب ولا ما ش عر غير زيد لا عر ولا
 اعلم ان الاث وقد يطلق على نفس الكلام الذي ليس له نسبة خارج تلافية ولا تلافية
 وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام ثم ان الاخبار كذلك
 والظاهر ان المراد بهما هو انما في بقرته تقسيمه الى الطلب وغير الطلب الى النفع
 الاستفهام وغيرهما والمراد بهما معانيهما المصدرية بقرته قوله واللفظ الموضوع على
 كذا وكذا الظهور ان لفظ ليت مثلا مستعمل بمعنى التمني لا لقوله ليت زيد فافهم فانهم
 فالانث وان لم يكن طلبا كفعال المفارقة وافعال المخرج والدم وصيغ العقود
 القسم وريبت وكذا ذلك فلا يثبت عنهما بهما لفظا المباهج المناسبة المتعلقة
 بهما وان اكثر في الاصل اخبار نقلت الى معنى الاث وان كان طلبا استند
 مطلقا بغير ما صدر وقت الطلب لا مشاع طلب كما صدر فلو استعمل صنع الطلب

وانما هي لفظ غير المذكور ان كانت
 الاستثناء لان بقرته لفظ الاستثناء
 لا يستعمل في الاستثناء والمخرج هو المخرج

الباب الثاني في الاشياء

فيه بحث في المضمحل في اول الكتاب
 يعني لفظه بقوله لان الكلام ما خرو
 اوله وثانها ظاهر هذا هو وافي له

وانما قال والظاهر ان المراد بهما
 ان بواو الاث والنفس كلام كذا في
 في كان معناه والمصدر

المطلوب ما صدر متبع اجراء ما مع معانيها الحقيقية وبولد منها بحسب القربى كما
 المقام وانواعه اي انواع الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل
 المحبة واللفظ المودع له ليت ولا يشترط امكان التمني بخلاف الرجي يقول ليت
 الشيا بعد ولا يقول لعله يعود لكن اذا كان التمني ممكنا يجب ان لا يكون
 توقع وطامعته في وقوعه والاصار ترجيا قد يسمي بهل كونه من شئ من شئ
 ان لا شئ من شئ بل يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام كحصول الجرم باثنا والتمنية
 في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابرار التمني لكالك الغاية به في صورة الممكن الذي
 لا جرم باثنا وقد يسمي بلو كونه لا يسمي فتمني بالتمني على تقدير فان تحدثني فان
 التمني فرقة عما ان لو ليت على اصلها اذ لا يمتنع المصارع بعد باثنا وان
 وانما يصير بعد الاشياء السمة والمناسب لهما التمني قال الكالك كان حروف
 التنديم والتخصيص وهي هلا والابقي لهما بهمة ولولا ولوما ماخوذة منها خبر
 كان اي كانها ماخوذة من هلا والالتين للتمني كالكونهما مركبتين مع لا ولا
 لتضمنيهما على لقوله مركبتين والتضمنين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمن
 الكتاب كذا بابا او اجعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض والمطلوب
 من هذا التركيب التزامة هو جعل هلا او متضمنين مع التمني لقوله على لتضمنيهما
 يعني الغرض من تضمنيهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى
 التمني المتضمنين الا اياه في الحاشية التنديم كونه الكرميت ريدا ولوما الكرمية على
 معنى ليتك الكرمية قصد الجبله ناهيا على ترك الكرام وفي المضارع التخصيص كونه
 لما تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصد الامام القيام والمذكور في الآية

التمني

و كما صدر من بواو الاث كانت مفردة
 مجرد من التمني على سبيل المثال اذا ركبته مع ما
 لزم من التمني كانه في بواو الاث
 التنديم في الحاشية من التنديم في المستقبل
 سترج معناه

قوله في كلام المفتاح لا يخرج من كسبه
المرتبين في الطلب بالترتيب في
الترتيب في الطلب

الاستيفاء

ليس عبارة الحكماء لكنه ما صدر كلامه وقوله لتضمنها مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التضمن مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنها عن لفظ التقدير
وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا ليعلم ان لفظ التقدير بلفظ التقدير
يتضمن مفعول كالمبني ويضرب في جوابه المضارع على اصح ان يكون لفظ التقدير
بالنصب ليعبر عن حصول وجه الشبه في الحالات الممكنة التي لا تامة
في وقوعها فيتم له منه التخييل ومنها اي من انواع الطلب الاستيفاء وهو طلب
حصول صورة في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين امرين اولاهما
محمولة على التصديق والافهم الصورة والالفاظ المحصورة في الصورة وهو
وما من دأى ولم وكيف واين وان في وقتي واثبات فالصورة لطلب التصديق
اي التقيد والذهن واذا عان لوقوع نسبة ثالثة بين الشاين كقولك قام زيد
في الجملة الفعلية وازيد قائم في الاستبصار او التصور اي ادراك غزائيه كقولك
في طلب تصور المسند اليه او تبيينه في الالفاظ اما عمل عالم يحصل شي في الالفاظ
لتعيينه وفي طلب تصور المسند اليه كما يتيه وسلك ام في التيقن عالم يكون الدرس
في واحد من الكاينة والفرق طالبا لتعيين ذلك ولهدا اي وللمجي الصورة لطلب
التصور لم يبيح في طلب تصور الفاعل اريد قام كما فيج هـ زيد قام ولم يبيح في
طلب تصور المفعول اعرف عرفت كما فيج عـ عرفت وذلك لان التقديم لا يبيح
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هو لطلب حصول كما فيج هـ زيد قام ولم يبيح في
اعرف عرفت لانه اريد قام فليتنا من المسؤل عنه بها اريد ان الصورة هو ما يليها
كالعقل في ضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادق
وللتعيين تقديم ليس الا في غير حصول التصديق
نفس الفعل ولو قيل عرفت عرفت لم يبيح في طلب حصول التصديق

ومع كونه في الصورة فانما يكون لطلب التقيد
وتعيين الفاعل والمفعول
وهو الذي من تقدير كالمصدر في قوله
عرفت لان المراد مفعول ونفسه الكلام
وللتعيين تقديم ليس الا في غير حصول التصديق
نفس الفعل ولو قيل عرفت عرفت لم يبيح في طلب حصول التصديق

في الكلام

عن المطلب لواقع عما زيد وادرت بالاستيفاء ان تعلم وجوده فيكون المطلب
التصديق ويحتمل ان يكون المطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فقدم
المطلب بزيد لكن لا يعرف انه ضرب او كرام والفا عرفت ان ضربت اذا كان
الشك في الضارب والمفعول في اريد ضربت اذا كان الشك في المصروب
وكذا قياس سائر المتعلقات وهو المطلب التصديق فحيث يترتب على الجملة
كقول قام زيد وهل عرفت فاعدا اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت الله
القيام لزيد والقعود لغيره ولهدا اي والاضطراب لطلب التصديق اذ منع هل
زيد قام ام عرفت لان وقوع المفرد بينهما دليل على ان ام متصلة وهي لطلب
لتعيين احد الامرين مع العلم بثبوت الحكم الحكم هل انما يكون لطلب الحكم ولو
قلت هل زيد قام بدون ام عرفت ولا يبيح ولا يبيح ولا يبيح ولهدا اي فيج هـ زيد
زيد ضربت لان التقديم لا يبيح حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
الطلب حصول الكاين وهو موح وانما لم يبيح لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف او يكون التقديم لا يبيح حصول ذلك خلاف الظاهر دون هل زيد
ضربت فانه لا يبيح لواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل ضربت زيدا ضربته وجعل الشك
في هل رجل عرفت لذلك اي لان التقديم لا يبيح حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من مدحبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجلا بدل
من الضمة عرف قدم للتخصيص ويظهر اي الشك ان لا يبيح هل زيد عرف لان
تقديم المظهر المرفوع ليس للتخصيص عنده حتى يبيح حصول التصديق بنفس
الفعل مع انه فيج باجماع النسخة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم مخرج يجوز

فلم يهنا السؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال هو التفرغ والتفريق
 بكيف عن كمال وبيان عن المكان وبقي عن الزمان ما فيها كان او يستقبل او ياتي
 عن الزمان المستقبلي ويستعمل في مواضع التخييم مثل يقال ايان يوم القيمة
 وان يستعمل نارة بمعنى كذا ويجب ان يكون بعد ما فعلنا نحو ما تروا فيكم ان شئتم ان
 عما اي حال شئتم ومن اي شئ اردتم بعد ان يكون الماقي موضع الحث ولم
 يحسن ان يري بغير كيف هو واخرى بمعنى من اي نحو ان لك هذا اي من اين فالك هذا
 الرزق الا ان كل يوم وقوله يستعمل في الاشارة الى انه يجتمعا ان يكون مشتركا بين
 وان يكون في احد هما حقيقة وفي الاخر مجازا ويجتمعا ان يكون معناه اين الا انه
 في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كمانه قوله من ان عشر من اي من اين او من
 لقوله ثم ان لك هذا من اي من اين ما ذكره بعض النحاة ثم ان هذا الكلام
 الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام كما ينسب المقام بحسب معونة القرائن
 كالاستفهام في نحوكم دعوتكم والعجب نحو ما لا ادرى الهدى لانه كان لا ينبغي عن
 بلا اذنه فلما لم يجره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم البصيرة اياه ولا يخفى انه لا معنى
 للاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف في نظر سليمان الامكان
 الهدى فلم يجره فقال ما لا ادرى وهو ما ضل به في سيرة او غير ذلك ثم لا يخفى انه غايه
 ما ضرب عن ذلك واخذ بقوله يقول هو عاقل كانه يقال عن صحة ما لا لا
 بدل على ان الاستفهام عن حقيقة والمثبه على الضلال كوفان من يكون ولا
 لقولك من لبي لا ادرى او قوب فلانا اذ اعلم المني طلب ذلك وهو انما اذنت
 فلانا فيفهم منه معنى الوعيد والتوبيخ ولا يحل على السؤال والتفريق اي حال

مع ايان يوم القيمة ايان وقوله
 فان تفرق الزمان يقع خبره كذا
 دوران اليهود كانوا يقولون
 جامع لمراته راكعة في ذراعيها
 كان ذلك ما حول فذكر رسول الله
 كذب اليهود ونزلت الآية

انما يكون الاستفهام اذا تضمنت شيئا
 منها فيفهم ان المتكلم لا يسأل عن عدد
 مات دعوتك فقول به دعوتك في حال
 ان يقول لك مع كذا فمما لم يجره
 وما اجبت فبعده بليان الاجابة
 ما لا ادرى الهدى لانه كان لا ينبغي

باب في وجوب اليمين على المقلد
 ان يثبت ان الذي يقلده هو الذي
 المتأخر على الاثر

على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول
 اضربت ريدا في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل واريذا في
 في تقريره بالمفعول وعلى هذا القيس وقد يقال للتقرير بمعنى التحقيق والمثبة
 فيقال اضربت ريدا بمعنى انك ضربت اليمين والانكار كذلك اي باللام المنكرة
 الهمزة كالفعل في قوله اتقنني والمثبة في مضاجع والفاعل في قوله ثم اغز اليمين
 تدعون وقوله ٣ اغز اليمين اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجوز للتقرير والانكار للكن
 لا يجرى فيه هذه التفصيل ولا يكسر كثرة الهمزة فلذلك لم يسمها عنه وقوله اي وم
 مجي الهمزة للانكار ليس اليمين بكاف مجبده اي المكاف لان انكار النفي
 نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة في التقرير اي
 حمل المني طلب على الاقرار بما دخله النفي وهو اليمين كالف بالانفي وهو ليس اليمين
 بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون باكمل الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
 المني طلب من ذلك الحكم اثباتا ونفيا وعليه قوله ثم انت قلت للمفسر اتخذ في
 وامي اليمين من دون اليمين فان الهمزة في التقرير اي بما يعرفه عيسى ٣ من
 اكلم لا بانه قد قال ذلك قوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل
 ان ياء الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا ياء فيها الفعل الهمزة اشارة اليها
 بقوله ولا انكار الفعل اليها صورة اخرى وهي نحو اريدا ضربت ام عمر والمون يركد
 الضرب بينهما من غوان يعقد تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها فقد نفيت
 عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار ما للمعنى اي بالان كان ينبغي
 ان يكون ذلك الامر الذي كان كذا عصى ذلك فان الضميمة والنفي

١١٠
 قوله ان الذي يقلده هو الذي
 المتأخر على الاثر
 اهم يقتضون رحمة ربك والمفعول في قوله
 ومنه رزق كاياب اغوال
 مشرف قريها رشام والواحد مشرف
 مشرف في غيب المشرف
 لسم ارض فيل اسم فاعل يلبس اليه

الاستغفار
بما ذكره في كتابه

لكنه منكر ما يقال انه للتقرير فعنه التحقيق والتثبت او لا ينبغي ان يكون اى
ان يحدث وتحقيق مصحون ما دخلت عليه الهرة نحو ان يصح ربك يعني ينبغي ان يتحقق
العصيان او للتكذيب في المسمى اى لم يكن نحو ان يصح ربك بالعباد اى الفعل
ذلك وفي المستقبل اى لا يكون نحو ان لم يكن اى ان لم يكن تلك الهداية او ان يتحقق
انكم كنتم على قبولها وتفسيركم على الاسلام والاهنداء واما حال انكم لها كما يكون في
لا يكون هذا الامر او الحكم عطف على الاستبطاء والانتكار وذلك لانهم اخطوا
في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان جميع معطوف على الاول او كل واحد عطف
على ما قبله نحو اصلوا تارك ان تترك ما يعبد باو واذلك ان شعبا كان
لغير الصلوة وكان قومه اذ ارادوا يصلي قضا حكوا فقصدها بقولهم اصلوا
تارك الشهادة والخرقة لاحقيقة الاستغفار والتحقير نحو من هذا استحقاقا لثواب
يعرفه والتمويل لقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجحنا في اسرائيل من العدا
المهاجرين من فرعون بلفظ الاستغفار اى من يفتح الميم ورفع فرعون على
انه يبتدأ ومن الاستغفار ميم جزة او بالعكس على اختلاف الرايين فانه لا يفي
لحقيقة الاستغفار ميمها وهو لا يزيل المراد انه لما وصف العبد بعبادة والفظ
زادهم نحو بلا بقوله من فرعون اى هل تعرفون من هو في طريق عبادة
شكهم فيما ظنكم بعذاب يكون المعبود به مثله ولهذا قال انه عالميا من المعبود
زيادة التعريف عالمه ونحو بل عذابه والاستغفار نحو انه لهم الذكرى فانه لا يجوز
حمله على حقيقة الاستغفار وهو لا يزيل المراد استغفار وان يكون لهم الذكرى
بغيره قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اى كيف تتركون ويقتلون

الاصحاء
بركزيه

لقد كان يكون عطف على التوراة
والشريعة والوحي والقرآن والكتاب
فانهم اتوا

كف الدخان من عظامه القيمة
وعذاب الآخرة



دخول نظر لا يخرج عنه نحو الكف عن القتل
لانه طلب ختم الكف عن القتل
هو التقدير

ويقتلون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب وقد جاءهم بما هو اعظم واود
في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الآيات والنبيا
من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكره في مواضعهم من اى من انواع الطلب الامر
طلب فعل غير كف على جهة الاستغفار وصيغة يستغفر في معان كثيرة فاشتمل على
حقيقة الموصوغة من اى لها اخلافا كثيرا ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال
المصنف والاطهر ان حقيقة من المقترنة باللام نحو ليضرب زيد وغيره نحو اكرم عمرا
وروي بكر افا المراد بصيغة ما دل على طلب فعل غير كف استغفار وسواء كان
اسما او فعلا موصوغة لطلب الفعل استغفار او على طريق طلب المعلو وعيد الله
نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا ليعباد الفهم عند سماعها اى سماع
الصيغة لا ذلك المعنى اعني الطلب استغفار والتباعد راي الفهم من اقوى امارات
الحقيقة وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اى يطلب الفعل استغفار كالا باحة كوجاه
الحسن اذ ابن سيرين وبخروان كمالس احدهما او كليهما وان لا يبالس احدا
اعلا والتهديد اى التحويل ومواعيم من الانية لانه البلاغ مع التحويل في
الصالح الا ان التحويل مع دعوة نحو اعلموا ما كنتم تعلمون ان ليس المراد الا ان لا
عذر شواذ المعجز نحو فاقوا البقرة من مثله او ليس المراد طلب اتيانهم بكرة من
مثله لكونه محالا والظرف اعني قوله من مثله متعلق بفاتوا والضمير لعبدنا او لله
لعبادة والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون
الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغ وعملوا الطهارة
بشهادة الذوق او التجرنا يكون من المآب به فكان مثل القرآن ثابت لكم

الشرط في غير ما في غير هذه المواضع لغرضه نزل عليه لمخوام اتخذوا من دونه اولها
 فالتة هو الولد اي ان ارادوا اوليا وكفى فالتة هو الولد كجيب ان يتولد وحده ويعتقد
 انه المولد والسيد وقيل لا شك انما قوله ام اتخذوا لانك لو تخرج بمعنى لا ينبغي ان يتخذ
 من دون الله اوليا ورج ترتب عليه قوله فالتة هو الولد من غير تقدير بشرط كمال
 لا ينبغي ان يعبد غير الله فالتة هو المستحق للعبادة وفيه نظرا وليس كل ما فيه معنى
 الشئ الحكمه حكم ذلك الشئ والطبع المستقيم شأ به صدق على صحة قولنا لا تقرب ربي
 فهو انوك بالغا بخلاف ان تقرب يذم فهو انوك استغناء انكار فالتة لا يصح الا بال
 الكاينة ومنها اي من انواع الطلب النذرا وهو طلب الاقبال بحرف ثابت او عوا
 انقضاء او تقدير او تقدير صيغة اي صيغة النذرا في غير معناه وهو طلب الاقبال كالانقضاء
 في قولك لمن اقبل عليك تظلم لاي مظلوم قصد الى اعزائه وحته على زيادة الظلم
 الشكوي لان الاقبال حاصل والاحتماس في قولك انا اقبل كذا ايها الرجل فقوله ايها
 الرجل اعلمه شخص الرجل المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجزا عن طلب الاقبال
 ونقل الى شخص مدلوله من بين امثاله بالنسب اليه وليس المراد بالاتي ولا وصفي
 المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فابها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل
 النصب عما انه حال ولهذا قال اي متخضا اي مجتمعا من بين الرجال وقد
 يستعمل صيغة النذرا في الاستغناء كقوله كونا به والتعجب كقوله يا ايها النجم والنجم كقوله
 نذا والاطلال والمنازل والميلاد والباينة ذلك ثم انكر قد يقع موقع الاثا انا
 للمقال بلفظ الماضي ولانه على انه كان وقع نحو فقل الله المتيقن اولها كقوله
 في وقوعه كما في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شئ كبير فصوره

النذرا

ايها فربما يجعل اليه حاصله نحو زرقني الله لقاءك والمخاض البعيفة الماض من البليغ
 لقوله رحمه الله سبحانه اي انما قال واظهرها كحرس واما غير البليغ فهو ذابل عن
 هذه الاعتبار اولها خزان عن صورته او لعل الخاطب على المطلوب بان يكون
 المتطلب محقق لا يجب ان يكذب الطالب اي ينبغي اليه المكذب لقولك لصاحبك
 الذي لا يجب تكذيبك يا بني عند مقام ايتني بكلمة بالطفه به على الايمان لانه
 ان لم يالك عند امرئ كذا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
 الجرحية الاثا وكما في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد و
 المسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليقره اي ذلك الكثير الذي كان
 فيه الاثا انما طر بغير البصيرة في لطايف الكلام مثلا الكلام الاثا في الاثا
 الا مذكرا او غير مذكرا والمسند اليه فيه ما محذوف او مذكور الى غير ذلك الفصل والاول
 به مذكرا الفصل لانه الاصل والوصل طارعا من حاصل زيادة خوف لكن لما كان
 الوصل بمنزلة الملكية والفضل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها به
 في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض على بعض والفضل تركه
 اي ترك عطفه عليه فاذا انت جله بعد حمله فالاولى اما ان يكون لهما محل
 من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
 ان قصد تشريك الثانية لهما اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان
 لهما مثل كونها جرا لمبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطف الثانية عليها
 اي على الاولى ليبدل العطف عن التشريك المذكور كما مضى فانه اذا قصد
 تشريك بمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطف

اللام كقوله العبد للمولاي ينظر المولاي
 في صورة الامر وان قصد به الدعاء
 اول الشافعية

بجود
 تبيين

السايع اصل
 البناء الفصل

لأنه يشبه ايها فان كان بينهما اي بين اجمليتين كمال الانقطاع بلا ايها م اي يكون
 ان يكون في الفصل ايها م خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبهة ايها م اي يكون
 احد الكمالين فذلك بقاين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة ومناخلة والا
 اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايها م ولا كمال الاتصال ولا شبهة
 احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالي وصل ان اجمليتين
 التين لا محالهما من الاعراب ولم يكن الا في حكم لم يقصد اعطاه للثانية
 ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايها م الثاني كمال الاتصال الثالث
 شبهة كمال الانقطاع والرابع شبهة كمال الاتصال والى من كمال الانقطاع
 مع الايها م والثالث وسر التوسط بين الكمالين فحكم ان الآخرين الوصل وحكم
الاربعة البقية الفصل فاذا لم يصح تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الاتصال
 بين اجمليتين فلا خلا فيها جزا وانث ولفظا ومعنى اي يكون احد اجمليتين في
 لفظا ومعنى الاخرى انث ولفظا ومعنى كذا وقال رايدهم موالي الذي يتقدم
 القوم على الماد والكل او اسوا اي اقيموا من ارسيت الفينة اي جنبها
 بالشيء تراولها اي كمال تلك الحروب ونعاجها فكل من كبرى بمقدار اي
 قال ذلك مقدم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس كبرى بقدر الله
 لا يكون نجية ولا الاقدام يريده لم يعطى تراولها على اسوا لانه في لفظا ومعنى
 وارسوا انث ولفظا ومعنى وبذا مثال كمال الانقطاع بين اجمليتين باخلاها
 جزا وانث ولفظا ومعنى قطع التعلق عن كون اجمليتين محاليس له مما من اللوات
 والى فاجعلتان في محال النصيب انه معقول قال اول خلا فيها جزا وانث ومعنى

كمال الانقطاع

بان يكون

بان يكون احدها جزا والاخرى انث ومعنى وان كاشا جزئين او انثايتين لفظا وكما
 فلان رحمة الله لم يعطف رحمة الله على مات لانه انث ومعنى ومات جزع وان كاشا
 جزئين لفظا ولا لانه عطف على لا محذوف فيها والضمير لثان لا جامع بينهما كما سياتي
 بان اجمليتين فلا يصح العطف في مثل ريد ملول وعمر قائم واما كمال الاتصال
 بين اجمليتين فلكون الثانية مؤكدة للثانية لا كيد معنويا لرفع توهم تجزؤا وعطف
 نحو لا رب فيه بالصفة الى ذلك الكتاب واجعلت الم طائفة من الحروف او جعلت
 مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا رب فيه ثالثة فانه لما بولع في وصفه
 اي وصف الكتاب بولوعه متعلق بوصفه اي في ان وصفه بانه بلغ الدرجة
 القصوى في كماله وبقوله بولع متعلق بالجملة قوله يجعل المبتدأ ذلك الدال
 على طحال العناية بتميزه والتمويل بعده الى المعظم وعلو الدرجة وتوقيف جزا لان
 الدال على الاختصاص مثل عام اجزا وقع ذلك الكتاب ان الكتاب الكامل الذي
 ليس ان يسمي كتابا كات ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب
 جاز جزا بل اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يسمي ان مع قبل ان
 انه اعني قوله ذلك الكتاب مما يري به جزا من غير محدود عن روية وبصورة
 فاتبعة على لفظا المعنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا رب فيه والمقصود
 البارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا رب فيه نابعا لذلك ليعين لذلك التوهم
 فورا انه اي ولان لا رب فيه مع ذلك الكتاب وزان لغيره ريد في ريد جزا
 لانه فظهر ان لفظ وزان في قوله وزان لانه ليس بريد كما توهم او كيد لفظا
 لما انث رايد بقوله وكوهدى اي موهدى للمتقين اي الصالحين الصالحين
 الذين يهدون

كمال الاتصال

لأنه يشبه ايها فان كان بينهما اي بين اجمليتين كمال الاتصال بلا ايها م اي يكون
 ان يكون في الفصل ايها م خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبهة ايها م اي يكون
 احد الكمالين فذلك بقاين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة ومناخلة والا
 اي وان لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا ايها م ولا كمال الاتصال ولا شبهة
 احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع فالي وصل ان اجمليتين
 التين لا محالهما من الاعراب ولم يكن الا في حكم لم يقصد اعطاه للثانية
 ستة احوال الاول كمال الاتصال بلا ايها م الثاني كمال الانقطاع الثالث
 شبهة كمال الاتصال والرابع شبهة كمال الانقطاع والى من كمال الاتصال
 مع الايها م والثالث وسر التوسط بين الكمالين فحكم ان الآخرين الوصل وحكم
الاربعة البقية الفصل فاذا لم يصح تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الاتصال
 بين اجمليتين فلا خلا فيها جزا وانث ولفظا ومعنى اي يكون احد اجمليتين في
 لفظا ومعنى الاخرى انث ولفظا ومعنى كذا وقال رايدهم موالي الذي يتقدم
 القوم على الماد والكل او اسوا اي اقيموا من ارسيت الفينة اي جنبها
 بالشيء تراولها اي كمال تلك الحروب ونعاجها فكل من كبرى بمقدار اي
 قال ذلك مقدم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس كبرى بقدر الله
 لا يكون نجية ولا الاقدام يريده لم يعطى تراولها على اسوا لانه في لفظا ومعنى
 وارسوا انث ولفظا ومعنى وبذا مثال كمال الاتصال بين اجمليتين باخلاها
 جزا وانث ولفظا ومعنى قطع التعلق عن كون اجمليتين محاليس له مما من اللوات
 والى فاجعلتان في محال النصيب انه معقول قال اول خلا فيها جزا وانث ومعنى

استجاز ان يسمي كتابا كات ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب
 جاز جزا بل اي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يسمي ان مع قبل ان

الى المعنى فان معناه انه اى الكتاب يقع في الهداية ودرجة لا يدرك كنهها اى شأنا
 لما في غير هدى من الاهام واليقين كانه هداه حصص حيث في هدى ولم يقل ما ودرجته
 الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكمال والمراد بكماله في الهداية لان الكتاب
 يحكيها اى بقدر الهداية واعتبارها بتفاوت درجات الكمال لا يجب غير ذلك
 الاصل من الانزال فزانة اى وزان هدى للمقيس وزان ريد الثاني في جاني ريد
 ريد لكونه مفر من ذلك الكتاب مع انهما في المعنى بخلاف لاريد فيه فانه بخلاف
 مع اولكون اجملة الثانية بقدر لا منها اى من الاول لا منها اى الاول غير اى تمام
 او بغير ~~الواقعة~~ الواقعة حلت يكون في الوفاء قصور ما او خفا بخلاف الثانية فانها وفي
 حال الوفاء والمقام يقتضي اعتناء بمشاة اى شان المراد لثبته ككونه اى المراد
 في نفسه او ظاهرا او غيبا او لطيفا فقتل الثانية من الاول منسلة بدل البعض او الاشياء
 فالاول نحو انكم ما تعلمون اهدكم بانعام وبيان وجبات وعمود فان المراد
 التوبة على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلقا في نفسه ودرجته
 غيره والثاني اى قوله اهدكم بانعام الى اوتى بنا وبيده اى تاديبه المراد الذى هو التوبة
 لدلالة اى الثاني عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير حاله على علم
 المعنيين فزانة وزان وجهه في اعجبي ريد وجهه لدخول الثاني في الاول
 ما تعلمون يشاء لانعام وبعثا والثاني اى المنزلة منسلة بدل الاشياء
 نحو اقول له ارحل لا يقمن عندنا والافكون في السرد الجبر مسلي فان المراد
 به اى يقول له ارحل كمال اظهار الكرامة لاف منية اى المنى طيف قوله يقين
 عندنا او في بنا وبيته لدلالة اى دلالة لا يقمن عليه اى على كمال اظهار الكرامة

المشكاة

القطع
لاد وشار

الرحمة
بان كثر البين

بالمطابقة

بالمطابقة مع التاكيد كما حصل من النون وكونها مطابقة بقية باعتبار الوضع
 حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد كنه عن الافة بل مجرد اظهار كمال كرامته
 حضوره فزانة اى وزان لا يقمن عندنا وزان حسنها في قولك بحسنه الدار حسنها
 لان عدم الافة مغايرة للكمال فلا يكون تأكيدا وعودا بل فيه فلا يكون بدل
 البعض ولم يقصد بدل الكل لانه انما يسمي عن التاكيد بمغايرة اللطائف لكون
 المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في انجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب
 مع ما بينهما اى بان عدم الافة ولا اشكال من الملازمة اللزومية فيكون بدل
 الاشياء والكلام في ان اجملة الاولى اى ارحل ذات محل من الاعراب مثل
 ما مر في ارسوا زاولها وانما قال في المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى
 واقية مع ضرب من القصور باعتبار الاجال وعدم المطابقة بقية الدلالة فصارت
 كغير الواقية او لكون الثانية بيانها اى للادنى كقولك سوس اليه الشيطان
 قال يا ادم هل اولى على بكرة الجمل تلك لا سيما فان وزان اى وزان قال يا ادم
 وزان قوله اقسيم بالية ابو حصص عمر ~~ما منها~~ ما منها من لقب لا وبر حيت جعل
 الثاني بيان وتوضيح للادنى فلهذا ان ليس لفظ قال بيان وتفسير للفظ وسوس
 فيكون هذا من باب بيان الفعل دون اجملة المثالين هو بل مجموع اجملة
 لونها اى اجملة الثانية كالمقطعة عنها اى عن الادنى فكون عطفها عليها
 الثانية على الادنى هو ما لعطفها على غير ما ليس بمقصود وشبه هذا كمال الانقطاع
 باعتبار اشماله على مانع من العطف انما كان خارجا يكون دفعه بغيره في شيء
 لم يجعل هذا من كمال الانقطاع وليس الفصل لذلك قطعاً مثاله ولفظ سلى اى

قوله كونا مطابقة جواب عن سؤال مقدّم
 ان قوله لا تقمن عندنا لا يادل بالمطابقة
 طلب اللفظ في الافة لانه موضوعه المعنى
 وانما اظهار كرامته لانه موضوعه المعنى
 عليه لا تترك ان المطابقة فاحاطت بقوله
 هذا كماله وصنع العرف منظم

سكتا هما لاد الاول

شبه كمال الانقطاع

انفع بها ثبوت الاراء في الضلال فيمن يفسر الجملتين مناسبتة ظاهره لا كما اذا
 لان معناه اراها اظنها وكون المسند اليه في الاول محبوا وفي الثانية محبا لكن
 العطف للتأنيدهم انه عطف على انفع فيكون من مفعولات سلمي وسجل الاستدلال
 فكانه قبل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتخرج او دية الضلال واما كونها
 اي الثانية كالمتمصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضه الاول
 فنزل الاول من ثمة اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فقصده الثانية منها
 اي عن الاول كما بقصد الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال الكمال في
 اي ذلك السؤال الذي يقتضيه الاول ويدل عليه بالفتح في ثمة السؤال الثاني
 ويطلب الكلام الثاني في قوله جوابا فيقطع عن الكلام الاول لذلك وشرطه
 السؤال الواقع انما يكون لثمة كائنا كان مع عن ان لا يكون او مثل ان لا
 منه اي من ان مع شيئا تحقرا او كراهته للكلام او مشددا لا ينقطع كلاما بل
 او مثل القصد الى كثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف
 او غير ذلك وليس في الكلام الكمال ان الاول ينزل من ثمة السؤال وكان
 المضمرة منه نظرا الى ان قطع الثانية عن الاول مثل قطع الجواب عن السؤال
 انما يكون على تقدير شيرل الاول من ثمة السؤال وتبينها به والظاهر انه
 لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاول من ثمة السؤال كاف في ذلك اليه بشرط
 الكسوف وتبين الفصل لذلك اي لكونها جوابا لسؤال اقتضه الاول استنباطا
 وكذا الجمل الثانية نفسها تسمى استنباطا ومتكافئة وهو اي الاستنباط فثمة
 احرب لان السؤال الذي تضمنته الاول اما عن سبب الحكم مطلقا كمال كيف

تصال
 شبرك الله
 ذلك

الاستنباط

استقلت على سبيل سهر دائم وخرن طويل اي مالمالك عيلا او ما سبب طبعك بقرش
 العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يقال عن موجب مرضه وسببها
 ان يقال بل سبب علته كذا وكذا ان سببا السهر والخرن حتى يكون السؤال عن سبب
 الخواص واما عن سبب خاص لهذا الحكم فهو ما ابرئ نفسي ان النفس لا مارة بقرش
 لانه قبل هذا النفس مارة بالسوء بقرش التاكيد وهذا الصرب يقتضي التاكيد
 كما مر في احوال الاسناد من ان المحاطب اذا كان طالبا مزا و احسن تقوية
 الحكم بكونه ولا يخفى ان المراد من مقتضى استحقاقه لا وجوبه بالمسحوق باب البلاغة
 بمنزلة الواجب واما عن غير هذا اي غير السبب المحل والخاص فالمراد ما قال سلا
 اي فاما قال ابراهيم في جواب سلامهم فقول قال سلام اي حياتهم بحية اسوة
 لكونها باجملته الاستحسان الدالة على الدوام والبقوت وقوله نعم العود الى جميع عادة
 يعني جماعة عادته التي في غرة اي في شدة صدقوا اي بجماعات العود الى غرة
 التي في غرة ولكن غرة لا يتجلى ولا شك في خلاف الكثرة الغرات والتدابير كان
 قيل اصدقوا ام كذبوا فقول صدقوا وايضا منه اي من الاستنباط وهذا
 الى تقيم اخوله ما ياتي باعادة اسم ما استوفى عنه اي اوقع عنه الاستنباط
 واسئل الكلام استوفى عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة
 اللازم كوا حنت است الى ريد ريد تحقيق بالاحسان باعادة اسم ريد و
 عليه على صفته اي صفته ما استوفى عنه دون اسم والمراد بصفته تصليح الترتيب
 الحديث عليه كوا حنت الى ريد صدقك القديم اهل لذلك والسؤال المصنف
 فيها لما ذكر من اية اهل هو تحقيق بالاحسان وهذا الاستنباط المبنى على العود

ففقد نعم ان النفس مارة بالسوء
 التاكيد وليد على ان السؤال عن سبب

الا الله وما بالدين احسانا ودين القربى واليتامى والمساكين وقوله للناس حسنا
 فحفظ قولوا حسنا لا تعبدون مع اخلاهما لفظا لكونه لاثنتين مع لان قوله
 لا تعبدون اجابة في معنى الاثنتين واما لا تعبدوا وقوله وما بالدين احسانا لا بد له
 من فعل فاما ان يعذر في معنى الطلب اي وكنتمون بمعنى احسنوا فيكون الجملتان
 جزا لفظا واثنتان في معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعل في الاثنتين اما لفظا فالجملتان
 قوله لا تعبدون اما في معنى فالبعض لا يعبدون انما يطلب كانه سارح الى الاعتقال فلهذا
 يخرج عنه لما نقول تذايب الى فلان نقول له كذا تريد الامر او يعذر من اول الامر
 صرح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالدين احسانا فيكون ان اثنتان في
 معنى مع ان لفظ الاول اجابة ولفظ الثانية اثنتان واما الجمع بينهما اي بين الجملتين
 يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه
 في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الاولى والمسند في الثانية
 كونهما ريد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشئ والشيء وقدرتها في خيالهما
 ويعطى ريد ويمنع لثمنه والاعطاء والمنع هذا عند النسخ والمسند اليهما واما عند التثنية
 فلا بد من ثنائيهما كما ان رايه يقول ريد وعمره كاتب ريد طويل وعمره قصير
 بينهما اي بين ريد وعمره كالاخوة او الصداقة او العدالة او نحو ذلك وبالحكمة
 ان يكون احدهما مناسبا للاخوة والى ان ملائمة لهما نوع احصاها كلاف ريد
 كاتب وعمره عريذ ونها اي بدون المطابقة بين ريد وعمره فانه لا يصح وان
 المسندان ولهما حكموا بالمشاع كخفي خفي وخفي خفي وخفي خفي وخفي خفي
 طويل ملا اي سواء كان بين ريد وعمره مناسبة او لم يكن لعدم ثنائيهما

القائمة كما ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجعلهما عند القوة للفظا جميعا
 العقل وهو الجمع العقل او من جهة الوهم وهو الجمع الوهم او من جهة الخيال
 وهو الجمع الخيال والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم
 القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتبادر اليها
 طرق الكواسل كادراك لثمة في الذنب وبالخيال القوة التي تجمع فيها صور
 المحسوسات ويحفظ فيها بعد غيبتها عن احسن المشترك وبالقوة التي يتبادر اليها
 صور المحسوسات من طرق الكواسل الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شأنها اغتيال
 والتركييب بين الصور لما خذوه عن احسن المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
 مع بعض وبغير ما يصور ما يمكن ادراكه باحدى الكواسل الظاهرة وبالمعاني لا يكون
 فقال كما ان الجمع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد
 في تصور مثل الاتحاد في المجرى وادراكه في قديم من قديمها وادراكه في ان
 المراد بالتصور الامر المقصور ولما كان مقرا لا يلفظ في عطف الجملتين وهو كاي
 بين مفردين من مفرداتهما باعراف ان الكا ايضاً في المص عبارة الكا وقال
 الجمع بين التبيين اما عقلي وهو امر بسببه يقضي العقل اجتماعهما في لفظة واحدة
 بان يكون بينهما اتحاد في التصور وتماثل فان العقل يجمع بينهما في
 الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران مجعدين وذلك لان العقل
 يجرى في عوارضه المشخصة كالحجيرة ويخرج منه المعنى الكلي فيذكر كونه
 ما نقرر في موضوعنا قال في الخارج لانه لا يجرى من المشخصة العقلية لان
 كل ما موجود في العقل فلا بد له من شخص عقلي يميزه عن سائر المقولات

اراد بالقوة المدركة القوت في اللفظ
 سواء كانت مدركة او غير مدركة

تركيب الصورة بالصورة كما في قوله
 المحسوس وادراكه في قديم من قديمها
 في قوله لانه لا يلفظ في عطف الجملتين
 في قوله لانه لا يلفظ في عطف الجملتين
 في قوله لانه لا يلفظ في عطف الجملتين

الجامع العقلي

في قوله لانه لا يلفظ في عطف الجملتين

وهنا بحث وهو ان التماثل هو الاتساخ في النوع مثل اني وزيد وعمر مثلان في النوع
 واذا كان التماثل فابعدا لم يتوقف متوقفا قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على اخوة زيد وعمر
 وادعاء قسما او نحو ذلك لانها متماثلان لكونهما من افراد الانس ان وكواب
 ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع احصا ص بهما على ما ينبغي في
 باب النسبة والتضاد وهو كون الشئيين بحيث لا يكون العقل لكل واحد منهما
الا بالقياس الى العقل الاخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه
 امر اخر باستقلال او بواسطة انضمام الغزائية فهو علة والاخر معلول والاول
 والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر واذا
 اكثر منه او واهي وهو امر بسببه يحال الوهم في اجتماعها عند الملكة بخلاف العقل فانه
 اذا خيل ونفسه لم يكلم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما شبهة تماثل كلوية
 بياض وصفرة فان الوهم يميزهما في معرض المتشابهين من جهة انه يسبق الى اوجه
 انهما نوع واحد زيد في احد ما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
^{انما يعرف انهما نوعان} باعتبار بياض واحاطان تجسب وهو اللون ولذلك اى ولان الوهم يميزهما
 في معرض المتشابهين مسن بجميع بين الثلثة التي في قوله ثلثة شرق الدنيا ^{باعتبار بياض واحاطان تجسب وهو اللون} باعتبار بياض واحاطان تجسب وهو اللون
 شمس لضيء وابواسحاق والتميز فان الوهم يتوهم ان الثلثة من نوع واحد وانما
 اختلف بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما
 تضاد وهو التماثل بين امرين وجوديين بينهما تباين على محمل واحد بينهما تباين
 اكلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايان والكفر في المعقولات
 وادعى ان بينهما تماثل لعدم والملكية لان الايمان هو تصديق البنية في جميع علم

الوهمي

مجبته بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تغير التصديق
 في المنطق عند المحققين مع الاقرار به بالان والكفر بعدم الايمان عما مشيئة ان يكون مؤمنا
 وقد يقال الكفر انكار شئ من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما
 ينصف بهما اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر واما لهما
 فانه قد تقدم المتضادين باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين او شبه
 تضاد كالتساوي والارض والمحسوسات فانها وجوديان احدهما في غاية الارتفاع
 والاخر في غاية الانخفاض وهذا معنى الشبه المتضاد وليست متضادين لعدم تواردهما
 على المحمل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض
 لان الوصفين المتضادين ههنا ليس بداطين في مفهومى السماء والارض و
 الاول والثاني فيهما ليعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
 سابقا على الآخر ولا يكون مسبوقا بالآخر والثاني هو الذي يكون مسبوقا بالآخر
 فقط فاشبهها المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يكون اجتماعهما
 لم يحصل متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين ان يكون
 بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثلثة والاربع وغيرهما للاول اكثر
 من مخالفة الثاني في الجمع ان عدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه
 اى انما جعل التضاد وشبيهه جامعاً ومبداً لان الوهم يميز لهما متضادة التضاد
 في انه لا يميز احد المتضادين او الشبهين لهما لانه لا يميز الاخر ولذلك يجد
 الضد اقرب خطورا بالبال مع الصدق من المتغيرات الغير المتضادة يعني ان ذلك
 ينشأ على علم الوهم والا فاعقل يتعقل كلا منهما ولا يلاعن الاخر ولا يلاعن

الخيالي

امر بيبي يقتضي الخيال اجتماعها في المفكرة وذلك بان يكون بين تصورهما
 تقارب في الخيال سابق على العطف لا سببا يورثه الى ذلك اسباب اي سبب
 التقارب في الخيال مختلفة ولذلك اختلف التصورات الثابتة في الخيال لا ترتبها
 فلم من صور لا زلفهاك بينهما في خيال وفي خيال اخرهما لا يجمع اصلا ولم من صور
 لا تعين عن خيال وفي خيال اخرهما لا يجمع اصلا يقع قطر لصاحب علم المعاني
فضل اجتماع المعرفة بالجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو يبنى على
 اجماع لا سيما اجماع الخيال فانه يجمع على مجرى اللف والعاده بحسب انعقاد
 الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وهو اي الاسباب مما يفوتها كحصر
 ان ليس المراد بالجامع العقل ما يدرك العقل وبالمعنى ما يدرك بالحواس وبما
 ما يدرك بالخيال لان التصناد وشبهه ليس من المعاني التي يدركها الحواس
 وكذا التقارب في الخيال ليس من الصور التي يجمع في الخيال بل هي ذلك
 معاني معقولة وقد خفي هذا على من الناس ما اعتضوا بان السواد والبياض
 مثلا من المحسوسات دون الوهميات واما ابوابان اجماع كون كل واحد
 منهما متضادا للآخر وهذا معنى جوهري لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه مصنوع وان
 ارادوا ان تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جوهري فمثلا في اجماع ذلك
 وقضيه مع ابيض معنى جوهري فلا تفاوت بين التماثل والتضاد والتضاد
 وشبههما في انها شيان ان اضيف الى الكليات كانت كليات وان اضيف الى
 الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا لكونها
 وهميات ثم ان اجماع الخيال هو تقارب الصور في الخيال والظاهر انه ليس

صورة مرتبة على
 ثم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام المصنف مشوبا بانه يلحق العطف
 وجودا بجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بعينه
 ذلك حيث منع صحة كونه صينيق ويكنو الشمس ومرارة الارنب واللف بالجملة
 قلت كلامه بهما ليس الا في اثبات الجامع بين الجملتين واما ان كانا مفردين
 اجماع بحسب لصحة العطف فمفرد من المفردات او قد مر في ما بشرط المتأنيبه
 بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمضامين لما اعتقد ان كلامه في بيان اجماع
 سهو منه واراد اصلا غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الثنتين ومكان
 قوله انما في التصديق وقوع الحمل في قوله الوهمي ان يكون بين تصورهما
 شبه تماثل او تضاد او شبهة تضاد والخيال ان يكون بين تصورهما تقارب
 لان التضاد ومثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصورهما ان
 العلم بهما وكذا التقارب في الخيال انما هو بين نفس التصور لا بين تصورهما
 فلا بد من تاويل كلام المصنف وحله على ما ذكره الكاظمي بان يراد بالثنتين
 وبالتصور مفرد من مفردات الجمل مع ان لا يراد بهما بل في ذلك والبحث
 اجماع زياده تفصيل وتحقيق اوردا في الشرح ولانه من المباحث التي
 ما وجدنا احد اجماع حول تحقيقها ومن محسبات الوصل بعد وجود المصنف متايب
 الجملتين في الاسمية والفعلية وشبه الفعلين في المعنى والمضارعة
 فاذا اردت مجرد الاختيار من غير تعرض للتفرد في احداهما والقبول في اخرى
 قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قام وعمرو قاعد لا يمتنع مثلان يراد
 في احداهما التجدد وفي الاخر الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد ويراد في

محسبات الوصل

المضنى وبالأخرى المضنى رتبة فيقال زيد قام وعمر وليعد وبرد في أحدهما ^{ظهور} ^{الاول}
 وقال آخرى التقييد بالشرط كقولهم وقالوا لا انزل عليه ملكا ولو انزلنا ملكا
 لفتى الامر منه قوله فاداءوا اطلبهم لا يتأخرون ساعة ولا يتقدمون
 فعندى ان قوله ولا يتقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجواب
 اعني قوله لا يتأخرون اذ لا معنى لقولهم اداءوا اطلبهم لا يتقدمون
 تذييل وهو جعل اشيى ذائبة للشيى شبه به ذكر كبحث الجملة الحالية وكونها
 بالواو نارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل والموصل والمكان المتأينة
اصل اكمال المتقدمة اي الكثير الرجوع فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة
 ان يكون يعرف او واخرى بالمتقدمة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها
 يجب ان يكون يعرف او والبيته لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل
 في المتقدمة اكلوا عن التواول لانها في معنى اكلم على صاحبها كالجزم بالنسبة الى المتقدمة
 فان قولك جاني زيد ركبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد ركبا لانه اذا كان
 على سبيل التبعية وانما المقصود هو اثبات المجيء وجبت اكمال الترتيب في الجواب
 عن المجيء في اللفظ ووصف له اي ولا نهية في المعنى ووصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
 الى المنعوت الا ان المقصود في اكمال كون صاحبها على هذا الوصف حال
 مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان للقيمة وقوة كمال النعت
 فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد انتصاف المنعوت به واذا كانت اكمال مثل الجزم
 والنعت لهما انهما يكونان بدون الواو فكذلك اكمال واو ما وروية بعض
 الخبرين من الاخبار والمنعوت المصدرية بالواو كما في خبره باب كان وجملة التواو
 في اشارة تيم

فانما هو
 ما اوردناه
 في قوله
 المفعول

المقدرة بالواو والشيى تيمى واو تكيد للصوق الصفه بالموصوف فعلى سبيل
 التشبيه والالتحاق بالكمال لكن حرف الفصل اذ كانت اكمال جملة فانها
 اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف
 على التعليق بما قبلها وانما من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير متقدمة
 بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها فيحتاج اكمال الواقعة
 حالا لا يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا منه وكل من المصير والواو صالح
 للربط والاصل الذي لا يعدل عنه عالم متشعشع الى زيادة الارتباط ^{بالمصير}
بدليل الاقتصار عليه في اكمال المصدر وهو الجزم والنعت فالجملة التي تقع حالا ان
 غلت عن ضمير صاحبها الذي يقع به حالا عنه وجب فيها الواو لجعل الاتباط
 فلا يجوز خرب زيدا قائم ولما ذكر ان كل جملة غلت عن ضمير صاحبها الواو اذ
 ان يبين ان اي جملة يجوز فيها واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة حالية عن
 ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان يثبته حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا
 معروفا او منكرا محضو صلا لا مكرة محضة ولا مبتدأ او خبرا فانها لا يجوز ان يثبته
 حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب اكمال لان قوله كل جملة مبتدأ وخبر قوله
 يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان يثبته عنه حال بالواو وانما
 هذا كالمعنى وقوع اكمال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب اكمال عليه الا مجازا وانما
 قال يثبته عنه حال ولم يقل يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه جملة
 الكائنية عن الضمير المصدرية بالمضارع المثبت فيصح استثناء ما بقوله ان المصدر
 بالمضارع المثبت كقوله زيد ويكلم عمر فانه لا يجوز ان يجعل ويكلم عمر حالا

ريد لما سيات من ان رطل مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان
 المراد بقوله كل حلية اجملة الصالح الى لينة في اجملة خلاف ان كانت ثيابا
 لا يقع حال البتة لامع الواد ولا بدولها ولا عطف على قوله ان قلت اي وان
 لم تكن البتة الخالية عن ضمير صا جهها فان كانت فعيلة والفعل مضارع
 امسح دخولها اي الواو نحو ولا تاتن تستكبر اي لا تعطف حال كونك بعد ما تعطف
 كبر الان الاصل في اكمال اكمال المفردة العراقية في ان عواب تفضل اجملة
 اقومها موقعة وهي اي المفردة تدل على حصول صفة اي معنى قائم بالغير لانها
 لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة معنى قائم بالغير بعبارة
 الكلام في اكمال المشتقة مقارن ذلك الحصول لما جعلت اكمال قيد له لئلا
 لان الغرض من اكمال تخصيص وقوع مضمون عا عليها بوقت حصول مضمون اكمال
 وهذا معنى المقارنة وهو اي المضارع المثبت كذلك اي دل على حصول صفة
 غير ثابتة مقارن لما جعلت قيد له للمفردة فيتمتع الواو فيه كما في المفردة او
 الحصول اي اذ لا تارة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا
 فيدل على التجرد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على الحصول واما المقارنة فلكونه
 مضارعا فيصير للمحال كما يصح للاستقبال وفيه نظر لان المحال التي يدل عليها
 المضارع وهو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من احوال في داخل
 المستقبل واما ان نحو يصد وما تجب ان يكون مقاما لزمان مضمون
 الفعل المقيد بالمحال ما ضيفا كان او حالا او استقبالا فلا دخل للمضارعة في
 المقارنة فالا ولان يعلل اشياء الواو في المضارع المثبت بانه على

انما العنق

اسم الفاعل لفظا وتفسيره معنى واما ما جاء من نحو قول بعض العرب فمت وجهه قوله واصكتم
 فلما خيبت طائرهم اي اسلمتهم بخوت وارزاهم بالحق فيقول انما جاء الواو في المضارع
 المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف الجسد ليكون اجملة اسمية اي واما امك
 وانا اوههم كما في قوله فلم تودوني وقد تعلمون وميل الاول اي فمت واصك
 وجهه شاذ والثاني اي بخوت وارزاهم ضرورة وقال عبد الله بن عمر اي الراويها
 للعطف للمحال اذ ليس المعنى فمت صا كما وجهه بخوت رايها ما كابل المضارع
 بمعنى الماضي والاصل فمت وصلكت وبخوت ورهنت عمل عن لفظ الماضي
 المضارع حكايته للمحال الى ضيعة ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي فعلا
 في هذا الزمان فيغير عنه بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا مضميا فالامر
 بانزان الواو وتركه كقراءة ابن ذكوان خفيها ولا تعبعان بالتحقيق اي بتخفيف
 النون فيكون لا للنفى دون النفي للثبوت العون التي هي علامة للرفع فلا يخفى
 عطفه على الامر قبله فيكون الواو للمحال بخلاف لظواهر العامة ولا تعبعان بالثبوت
 نفي مؤكدة معطوف على الامر قبله ونحو قوله فلما قال اي اي شئ يثبت لن لا تؤمن
 باله اي حال كوننا بزموم منين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز
 فيه الامر ان دلالة على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه مضميا
 والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان
 الفعل ماضيا لفظا او معنى لقوله نعم اخبارا في يكون لا غلام وقد بلغني الكبر لولا
 وقوله نعم او جاوركم حشرت صدورهم بدون الواو واذ في الماضي لفظا واما الماضي
 معنى فالمراد به المضارع المنفي لم اولها فانها تعقبان معنى المضارع الماضيا والمضارع

الصلح
 كوفون

في رسول الله رايتهم قد تعلمون

للمنفى لم يمتثلين احدهما مع الواو والاخر بدونها واقتصر المنفى على ما هو
 فكان لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى النفس فقال وقوله ثم
 يكون لا غلام ولم يحسن بشيء وقوله ثم فانقلبوا نبغ من الله وقيل لم يحسن
 وقوله ثم ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين طعموا من قبلكم اما الميث
 اى اما جوار الامرين في الماضي المثبت فدلالة على الحصول بغنى حصول
 غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ما ضيفا فلا يفارق اكمالها
 اى ولعدم دلالة على المقارنة شرط ان يكون مع فائدة كما في قوله ثم
 وقد بلغنى الكبر ومقدرة كما في قوله تحشرت صدورهم لان قد يقرب الماضي
 في اكمال الاشكال المذكور واراد ههنا وهو ان اكمال التى نحن بصدد
 جوارى التى تقابل الماضي وتقرّب فعل الماضي منها فمجرى المقارنة اذا كان
 اكمال والماضى والعامل ما ضيحين ولفظة قد انما تقرب المثلث اكمال التى
 زمان والتكلم وربما يتقده عن اكمال التى نحن بصدد كما كما في قوله جانا
 زيد فى التثنية الماضية وقد ركب قرينة الاعتذار المذكورة فى الشرح واما الله
 اى اما جوار الامرين في الماضي المنفى فدلالة على المقارنة دون الحصول
 اما الاول اى دلالة على المقارنة فلان لما للاستفراق اى لا امتداد
 المنفى من حين الاستفراق الى زمان التكلم وبغيا اى غير لما مثل لم واللام
 متقدم على التكلم مع ان الاصل استمرار اى استمرار ذلك الاستفراق
 حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما في قوله لم يضرب زيد امس لكنه
 اليوم فيحصل به اى بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها

اى على المقارنة عند المطلق وترك التعقيب بما يدل على انقطاع ذلك
 الاستفراق بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجرد ومن غير ان يكون
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزاءه
 الماضي واذا قلت ما ضرب فاذا استفراق المنفى يجمع اجزاء الزمان الماضي
 لكن لا فطعا بخلاف لما ذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والمنفى
 في طرفي تقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافى في المنفى دائما وتخيلا
 تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يقتضيه سبب بخلاف استمرار
 الوجود فيحتاج الى ان ينفى الوجود وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
 لانه وجود عقيد وجوده ولا بد للموجود ان يكون له سبب بخلاف استمرار
 العدم فانه عدم فلا يحتاج الوجود وسبب بل يكفيه مجرد استغناء سبب الوجود
 والاصل في حوادث العدم حتى يوجد عليها ففى الجملة لما كان الاصل في المنفى
 الاستمرار حصل من الاطلاق الدلالة على المقارنة واما الله اى عدم دلالة
 على الحصول فلكونه منقبا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فاما الله
 جوارى تركها اى الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اى دلالة الاسمية على
 لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدالتها على الدوام والثبات
 قوة الاتي بعنات فيها وايضا المشهور ان دخولها اى الواو اول من تركها
 لعدم دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيفاف
 فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله فلما جعلوا الله ندا واثم تعلمون اى
 اثم من اهل العلم والمعرفة واثم تعلمون ما بينهما من التناقض وقال عبد

ولا في غاية الفهم أي كلامهم في مجرى عرفهم في تاديب المعاني عند المعالاة
 والمحاورة وهو أي هذا الكلام لا يحد من الاوسط في باب البلاغة لعدم
 رعايته مقتضيات الاحوال ولا يدم ايضا منهم لان نوصفهم تاديبه اصل المعنى
 بثلاث وصيغته والفاظ كيف كانت ومجرى التاليف يخرجها عن حكم التعيين ^{فالكلام}
 اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطباء اداوه بالكثرة منها ^{فالكلام}
 الاخصا ^{فالكلام} كونه في مارة ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه
 ويرجع مارة اخرى الى كون المقام خليقا بالبط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره ^{فالكلام}
 وتوهم بعضهم ان المراد مما ذكره متعارف الاوسط وهو غلط لا يخفى على من له
 قلب في الفهم وهو شبهه يعني كما ان الكلام يوصف باليجاز لكونه اقل
 من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام ظاهره وتقيده
 لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله نرباني ومن العظم مني الية فانه ^{فالكلام}
 بالنسبة الى المتعارف اعني قوله ياربني شحت ^{فالكلام} واجازة بالنسبة الى مقتضى المقام
 لانه لانه مقام بيان انقراض الشبان ^{فالكلام} المشيب فبين ان يبط فيه الكلام
 غاية البطلان كما مر معنا ان بينهما عموم من وجه وفيه نظر لان كون الشيء
 نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما يتحقق معاني الامور النسبية وتعرف
 بتعريفات يلق بها كالبوة والاخوة وغيرها واجواب انه لم يرد تفسيره بان
 لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا ^{فالكلام}
 واجازة وذلك لطبا ثم البناء على المتعارف والبط الموصوف بان يقال
 الاجازة هو الاو باقل من المتعارف وما يليق بالمقام من كلام المصنفين

نقن الغراب يتقن بالغير عا صرح

سحب لظهورها فاعلمنا
 سحب لظهورها لانه لو كان
 اقل مما يقتضيه المقام

لنستلزمها فاعلمنا
 ومن مقتضى المقام جميعا كما ذكره
 رب شئت بخلافه في العباد والادب
 وصدق الاول بدون انما كان في قوله
 اذا قال الخسيس لم يرد في المبتدأ وفيه
 اقدر عبارة المتعارف في قوله انما
 دل على اقدر مقتضى المقام لان
 المقام يقتضي تعسر تحقيق معناه
 كلامه وصدق المتعارف في الاول
 في قوله ربنا ومن العظم مني الية
 يمكن اعتبار المعنيين في الاوسط
 لكنه ترك لاسباق الية ذكره

الكلام المذكور ردا على الجاهل اذ لا يعرف كمينه متعارف الاوسط وكيفية
 لاختلاف طبقاتهم ولا يعرفون كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يعتد
 عليه ويرجع اليه والجواب ان الانفاظ فوالرب المعاني والاوسط الذين لا يفهمون
 في تاديب المعاني على اختلاف العبارات والنصرف في لطايف الاعتبارات
 لهم حد معلوم من الكلام كبري منهم في المحاورات والمعالاة معلوم للبلغاء
 وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
 الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال يعتد بها بل انهم
 فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والا فربط الصواب
 ان يقال المصوب من طرق التعبير عن المراد تاديبه اصله بلفظ من دل على اصل
 المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة في مساوات ان
 يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والاجاز ان يكون ناقصا عنه وايقابه والاطباء
 ان يكون زائدا عليه لفائدة واخر زبواف من الاحلال وهو ان يكون اللفظ
 ناقصا عن اصل المراد في قوله والعيش خيرة طلال النوك اي الحق في قوله
 ممن عاش كذا اي كذا واما متعبوا اي الناعم في طلال العقل يعني ان الاصل
 المراد هو ان العيش الناعم في طلال النوك خيرة من العيش الشقي في
 طلال العقل ولفظه غير داف بذلك فيكون محلا فلا يكون مقبولا واخره
 بفائدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لفائدة ولا يكون
 اللفظ الزائد متعبا كقوله وقدرت الايام ليراهن ولا تقى اي وجد قولها
 كذا وبينا والكذب واليمين واحذر فقوله قدوت اي فطعت والراي ان

وحيثما كانت
 كناية عن كونه
 وجوبه
 والادب
 روجه
 جنيته
 ملك
 ش على العرف
 نصير اليها
 من كنهها
 في كنهها

يعرفان في باطن الزراعتين والصبر في راميته وفي العظمى لجميعة بن البرش في
 فدت وفي قولها للذبا والبيت في قصيدته قتل الذبا والجميعة البرش وهي معروفة
 واحترز ايضا بقايدة عن كسوة وهو زيادة معيشة لاغايدة المقصد للمعنى كالشدي في
 قوله ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والشدي وصبر النفس لولا القاشعوب وهي
 علم المنيته صر فيها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في السجاعة
 والصبر لتيقن الشجاعة بعدم الهلاك وتيقن الصبر برؤاى المكروه بخلاف لباذل
 ما لانه اذا تيقن بالخلود وعرف ان جباة المال دائما فان بدله افضل مما اذا
 تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتداده ما ذكره لاما م ابن جني وهو ان في
 الكلود وشغل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخا ما يسكن النفس
 ويسهل اليوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن كسوة المقصد للمعنى لقوله واما
 علم اليوم والاسر قبله ولكتف عن علم ما في غير حلفه قبله شوقه بغيره وهذا
 بخلاف ما يقال البصيرة يعني وسعته باذني وكتبته يدي في مقام بغيره التاكيد
 الحشوات قد مهالها ان اصل المصنف عليه كولا يقيق المكره السبي الابا بله ولو
 فانك كالليل الذي هو مدرك وان قلت ان المشاي عنك واسع اى موضع له
 عنك فوسعه شبهته في حال محطه وموله بالليل قيل في الآية حذف المنشي منه
 وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر
 اعتبار هذا الحذف عابته لانه لفظي لا يقتضيه نادية اصل المراد حتى لو صرح باله
 اظنا ببل تطولوا وبجمله لان ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد
 والايجاز ضربان ايجاز العصر وهو ما ليس بحذف نحو واكلم في القصص جوده
 ايجاز ببل لا يخلو الا الواضحة حاله

ولا يجوز ان لا يكون
 اسر زايده في المولد القليلة

حاق به شئ
 لرا حاط

الايجاز

فان

فان معناه كسوة لفظه ليس وذلك لان معناه ان الالف ان اد علم انه متى قتل قتل
 كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فان رفع بالفضل الذي هو القصاص
 كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان بار ترفع القتل استضع جوده لهم ولا حد
 فيه اى ليس فيه حد شئ مما يورى به اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به
 رعاية لانه لفظي حتى لو ذكر لكان تطولوا وفضل اى رجاء قوله انه واكلم في القصص جوده
 على ما كان عندهم او جز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل النفس للقتل لفظه حروف مبناطة
 من قوله تم في القصص جوده مع الثوبين لان قوله انكم رايد على معنى قولهم القتل
 النفس للقتل فحروف في القصص جوده مع الثوبين احد عشر وحروف القتل النفس للقتل
 اربعة عشر اعني الحروف الملقوطة اذ ايجازة يتعلق ان ايجازا بالكتابة والنص اى وبالنهو
 على المطلوب يعنى ايجازة وما يقيد شجرة جوده من التعظيم لمنه اى منع القصاص اياهم
 عما كانوا عليه من قتل جماعة او واحد فحصل لهم في هذا الجس من الحكم اعني القصاص جوده
 عليه او من النوعية اى واكلم في القصص نوع من ايجازة وهي ايجازة اكمالها للمقتول اى
 الذي يقصد قتله والقائل اى الذي يقصد القتل بالابتداء عن القتل لكان العلم بالعلم
 بالقصاص والارادة اى ويكون قوله انه واكلم في القصص جوده مطروا اذ القصاص مطروا
 سبب ايجازة بخلاف القتل فانه قد يكون النفس للقتل كالدني على وجه القصاص وقد يكون
 ادعى له كالقتل ظاهرا وخلوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يسجل على تكرار القتل ولا يخفى
 ان التكرار افضل من المشمل عليه وان لم يكن محلا بالقصاص واستغناء عن تعديده
 ممدوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل النفس للقتل من تركه والمطابقة اى في حاله
 على صفة المطابقة وهي اجمع بين معنيين متقابلين في تجلية كالتقصاص وايجازة وتكرار

امر الخطا الذي يظن قوله القتل النفس

اوتدع
 بالابتداء

لاحدهما عند التعيين ومنها ان بدل الفعل عليه العادة على التعيين نحو قوله ثم قد
 الذي لم يثن في غير فان العقل دل على ان فيه حذف اذ لا معنى للقول مع ذات الشخص واما
 تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في جملة لقوله قد شغفها حباً وفي مرادوه لقوله ثم قد
 فيها عن نفسها ثم نه محتملها اي احب والمرادوة والعادت دل على الثاني اي
 لان احب المحذوف لا يلام صاحبها عليه في العادة لقهره اي المحذوف اي اياه اي صاحبه
 فلا يجوز ان يقدر في جملة في شانه لكونه شاكلاً ويتعين ان يقدر في مرادوه
 نظراً الى العادة عليها كقولنا لم نعلم قتالا لا تبعناكم اي مكان قال اي مكانا صالحا
 للقتال لهذا اثره واما البقاء في المديته ومنها الشروع في الفعل يعني من اوله
 تعيين المحذوف لامن ادله كحذف كان دليل كحذف ههنا هو ان اكابر والمجوز
 لا بد ان يتعلق بشئ والشروع في الفعل دل على انه ذلك الفعل الذي شرع الله
 فيقدر ما جعلت التسمية بعد ذلك ففي القراءة يقدر الله اقول وعلى هذا القائل
 ومنها اي ومن ادله تعيين المحذوف الاقران لقولهم للمعسر بالقران والقران
 فان مقارنه هذا الكلام لا عارس للمحذوف على تعيين المحذوف اي اعترفت
 او مقارنه المحذوف بالاعراس وبليته دل على ذلك والرفاء هو الالقيام ولا
 والباء للملابسة والاطالب بالابيضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين
 مختلفتين احدهما مبهم والاخرى موضح وعلما من علم واحد او يستعمل في
 في النفس فضل على ما جعل الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر معها ثم بين
 كان اوقع عندنا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى لما لا يخفى من ان ينيل الشئ
 بعد الشوق والطلب نحو رب الشرح في صدرى فان اشرح بعيد طلب شرح لشيء ما

ومنها ان نزل العادة

المعترض

مضاف
الاطالب بالابيضاح

ليكون

نقد

الاطالب

اي لاطالب صدرى بغير تغيير اي لغير ذلك الشئ ومنه اي ومن الابهام بعد الابهام
 باب لعم على احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبراً مبتدأ محذوف اذ لو اريد الابهام
 اي ترك الاطالب كفي لعم زيد وفي هذا اشعار بان الاختصاص قد يطلق على ما يشمل
 ايه ووجه حسنة اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الابهام بعد الابهام ابرار الكلام
 في معرض الاعتدال من جهة الاطالب بالابيضاح بعد الابهام والاسما يستبد في المبتدأ
 وابهام الجمع بين المتناهين اي الاسما والاطالب في قبل الابهام والمقتضيل ولا
 ان ايهام الجمع بين المتناهين من الامور المستقرة التي تستلزمها النفس وانما قال
 ايهام لان حقيقة جمع المتناهين ان يصدق على ذات واحدة وصفان متضادان
 على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محتمل ومنه اي من الابهام بعد
 الابهام التوسيع وهو في اللغة لف القطن المبتدوف في الاصطلاح ان يؤتى
 في الكلام بمبنى مفسر بما بين يمينها معطوف على الاول كقوله بن آدم وشجرة
 حصلنا ان الحرس وطول الامل واما بذكر الحارس بعد العام فحذف قوله اما بالاح
 بعد الابهام والمراد بالذكر على سبيل العطف للتشبيه على فخره اي كذا حتى كان
 ليس من جنسه اي العام مترادفاً للتغايرة الوصف منزلة التغايرة الذات يعني ان
 لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ آخر مغاير
 للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
 اي الوسطى من الصلوات او الفضل من قولهم للفضل الاوسط وهي صلوة العصر
 عند الاكثر واما بالنكير لئلا يكون اظنا بالانطويلا وملك التكنية كالبكر لئلا
 في كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون فقوله ثم كلا روع من الانهاك في الدنيا

التوسيع

درآمد نیاز و...

وسوف تعلمون انما روي في اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا علمتم ما
 من قول المحقق وفي كبرية توكيد للتردد والانداز وفي ثم دلالة على ان الالفاظ التي يبلغ
 من الاول شرطا بعد التكرار بعد الزمان واستعمال اللفظ ثم في مجرى التدريج في دفع
 الارتياء واما بالايجال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره
 فيقول هو ختم البيت بايضا فكتمة ثم المعاني بدونها كزيادة المبالغة في قولها في قول
 التثنية في مريضة الجاهل وان صرح السامع اي تعدي الهداة به كانه علم اي جيل مرتفع
 في رتبته فقولها كانه علم وادف بالمقصود اعني التثنية بما يستدعي به الا ان في قولها
 في راسه نازية زيادة مبالغة وتحقيق اي كتحقيق التثنية في قوله كان عيون الوحش
 حول جبايتها اي خيا مناد واطلها المخرج الذي لم يتقبل المخرج بالفتح انما هي في الدنيا
 سواد وبها من شبه بعيون الوحش وادف بقوله لم يتقبل تحقيقا للتثنية لانه اذا
 كان غير مقبوع كان شبه بالعين قال الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا جبين فيقول
 كلها سودا فاما ما بدأ بها ضما وانما شبهها بالمخرج وفيه سواد وبها من شبه بعيون الوحش
 كثرة العبد يعني كثرة العيون عندنا كذا في شرح ديوان امر القيس فاعلم التفسير
 يحش الايجال بالشعر وقيل لا يحش بالشعر بل هو ختم الكلام بايضا فكتمة ثم المعنى
 ومثل ذلك في غير الشعر بقوله قال يا قوم لا تتبعوا المرسلين استمعوا من الذين يكلمكم
 وهم مهتدون فقولهم وهم مهتدون مما تيم المعنى بدونه لان الرسول مهتد
 لا محالة الا ان فيه زيادة حش على التباعد وترغيب في الرسل واما بالتدليل
 وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى اي معنى كبدلة الالف للتوكيد هو اعلم من الايجال من جهة
 انه يكون في ختم الكلام وبغوه وانض من جهة ان الايجال قد يكون لغير الجملة والاولى

التثنية
 الالفاظ
 الالفاظ
 في قولها

مما اكتمناه

التدليل
 في قولها

دعوى

وهو اي التدليل ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستعمل بافاده المزايا بل توقف على
 نحو ذلك خبرنا هم بالكره واول سبيل في الا الكفور على وجه وموان براد واهل سبيل
 ذلك سبيل المحض فبمقتضى ما قبله واما على الوجه الاخر وموان براد واهل سبيل
 الا الكفور بناء على ان المبالغة هي المكافاة ان خرافة وان شرافه فهو من
 الثاني وضرب اخر مخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كل منفصل عما قبله
 مجرى المثال في الاستقلال وقول الاستعمال كقول جاء الحق وزهق الباطل ان
 الباطل كان زهوقا وموان اي التدليل ينقسم قسمين احدهما في نفي الباطل
 عما ان انقسم للتدليل على الباطل في قوله ان يكون كانه منطوق كانه
 الالبه فان زهوق الباطل منطوق في قوله زهق الباطل واما كانه مفهوم لقوله وسد
 على لفظ الخطاب مسبقا حال عن احوالهم او عن ضمير المتكلم في قوله وسد
 اي تفرق وديم خصال فهذا الكلام دل بمفهومة على الكمال من الرجال وقد كلف
 بقوله اي الرجال المهذب استغناء انكار اي ليس في الرجال منفع الفاعل مرضي كخصال
 واما بالتكميل وليسمى الاخر اس الباطل لان فيه التوقي والاختيار عن نوبهم خلاف المقصود
 وموان يوفي في كلام يومهم خلاف المقصود بما يدعي اي يدعي ايها ام خلاف المقصود
 وذلك لدفع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله في قوله
 غير مقصود انصب على ال من فاعل سفي وهو صوب السمع اي نزول المطر وقوله
 في السمع وديمته اي تسيل فلما كان المطر قد يؤدي الى الخراب ليدار دف دانه
 بقوله غير مقصود ما فعل ذلك والثاني كقوله على المؤمنين فانه لما كان مما يومهم ان
 يكون ذلك الصنفهم دفعه بقوله اقره على الكافرين بثبها على ان ذلك لواقع مهم

يقال له الله شمس ارضه ما تفرق
 من امور ومهم

التكميل
 الاخر اس

صوب ازموافه وادان في سبيل
 وديمه المطر في اليل والنهار

صوب ازموافه وادان في سبيل
 وديمه المطر في اليل والنهار

التعظيم

الاغراض

للمؤمنين ولهذا عدى الدال على التعظيم في العطف ويجوز ان يقصد بالبعدية بعد الدلالة
 على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين حافظون لهم اجتهتهم واما بالتعظيم
 هو ان يوافق في كلام لا يؤمن خلاف المقصود بفضله مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما
 ليس بجملة متعلقة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضله ما ينتمى اصل المعنى بوجه فقد
 كذب كلام المتكلم في الايضاح وانه لا يخص لذلك التعظيم لكنه كالمبالغة نحو يطعمون الطعام
 على جبهته وجهه وهو ان يكون الضمير جبهه للطعام اى يطعمون مع جبهه والاضحاج اليه
 جعل الضمير لله اى يطعمون على جبهه الله ٣ فقولنا بانه اصل المراد واما بالاغراض
 فهو ان يؤتى في اشياء والكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها
 من الاعراب لكنه سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط
 بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والنواجع والمراد بانصال الكلامين ان يكون
 الثاني بانه الاول او كيدا او بدلا منه كالشبهة في قوله ٣ ويجعلون لله البنات سبحانه
 لهم بالبنهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في انشاء الكلام
 لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والى ما عاين في قوله ان البنات
 وبلغتها قد اوجبت سماعي الترجمان اى مفسر ومكرر فقوله بالبعثها اغراض في انشاء
 الكلام لغرض الدعاء والواو في مثله لئلا يغيب عن الباطن ليعتد بها طرفة ولا حاله والى قوله
 واعلم فعلم المراد بغيره من اغراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف ياتي كل ما قد كان
 به المنفعة من المتكلم وصير ان محذوف يعني ان المقدرات وان وقع فيه ناسخا
 وفي هذا التلخيص وتيسر على الامر فالاعراض بين التعظيم لانه انما يكون بفضله والفضله
 لا بد لها من اعراب بين التعظيم لانه انما يكون لدفع اليها م خلاف المقصود وبها

الابغال

الابغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التثنية وهو ما يكون جملة
 لا محل لها من الاعراب وفقت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط في التثنية
 يكون بين كلامين لم يشترط ان لا يكون بين كلامين فاما مل حتى يظهر لك فاما
 ما قيل انه بين التثنية بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلام او بين كلامين
 متصلين وما جاء اى ومن الاعراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة اى
 اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله فانهم من حيث امركم الله ان الله يحبه
 التوا بين ويجب المتطهرين فهذا اكثر من جملة لانه كلام يشمل على جملتين وقع به
 كلامين اولهما قوله فانهم من حيث امركم الله وثانيهما قوله ٣ ولم حرث لكم
 الكلامان متصلا معنى فان قوله ٣ لم حرث لكم بيان لقوله فانهم من حيث امركم
 الله وهو مكان اكثر فان الغرض الاصل من الايتين طلب النسل لا قضاء الشهوة
 والى قوله في هذا الاعراض الغرض فيما امروا والشيفر عما هو اعنه وقال قوم قد يكون
 النكتة فيه اى في الاعراض غير ما ذكرنا سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع اليها
 خلاف المقصود ثم القائلون بان النكتة فيه قد يكون دفع الايهام ام اشرقا فتر
 جوز بعضهم وقوعه اى الاعراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك بان
 الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير
 متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذکور في مواضع من الكتاب فالاغراض عند
 هؤلاء وان يؤتى في انشاء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين
 جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنه سواء كان لدفع اليها م او غيره فمثل
 الاعراض بهذا التفسير التثنية لانه يجب ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب
 سواء وقعت بين جملتين متصلتين او لا

انما ان الاعراض يقع الاعراض بينه

وان لم يذكره المصنف وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان
التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها وبجملة التكميلية قد يكون ذات اعراب وقد لا
لكنها بيان التتميم لان الفصل لا بد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان
يكون جملة كما يشترط في الاعراض وهو عطف كما يقال ان الان بان يكون
لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم وبعضهم اى وجوز بعض القائلين بان كلمة
الاعراض قد يكون وقع الابهام كونه اى الاعراض غير جملة فاعترض عندهم ان
يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او بغيرها فكلمة فيمثل الاعراض
بهذا المعنى بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام واما بكذا وكذا قوله ان يكون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به فانه لو اختصر اى ترك الاطراف فان الاختصار قد يطلق على ما يقع الاشارة والمادة
كما لم يذكر ويؤمنون به لان اباهم لا ينكره اى لا يحمله من غيرهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف
الايان ترغيبا فيه وكون هذا الاطراف بغير ما ذكر من الوجوه التى يشهد بها بان
فيها واعلم انه قد يوصف الكلام بالاجاز والاطراف باعتبار كثرة حروفه وفلسها
بالنسبة الى الكلام اخر من اى لذلك الكلام اصل المعنى فيقال لكثير حروفه
مطبوخا لاقول انه موجز لقوله ليعرض عن الدنيا واعن اى ظهر كوا
اى سيادة ولو برز في ذى عذرا فانه هذا الذى الهية والعذر البكر والنهوب
ارتفاع الشدى وقوله ولست بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله

غير الايضاح

بعبارة

بعبارة على ما يندبى وحسبك ان الله اثنى على القبر بظن ان الجانب الذى اذا كانت العيا
جانب القبر لصيغة بالمبيل الى المعنى السادة مع التعجب احب اليه من الرأفة مع المحمل
فهذا الجانب بالنسبة الى المصراع السابق ويقرّب منه اى من هذا القبيل قوله لا يسئل
عما يفعل وهم يلقون وقول الحماسي وشكر ان شيتا على الناس قولهم ولا ينكرون لقول
حين يقول ليعف يا ستم ونفا وحكمهم اى نحن نفر ما يريد من قول غيره واحدا لا يحرك
الاعراض علينا فالاية اسجاء بالنسبة الى البيت وانما قال يعرب لان ما في الآية
يشمل كل فعل والبيت محتمل بالقول فالكلامان لايت وبان في اصل المعنى بل كلام
الله ثم سبحانه اجل واعلم وكيف لا والله اعلم ثم الفن الاول بقوة الله ثم وتوفيقه
واباه اسأل في اتمام الفنين الاجزئين هداية طريقه الفن الثاني علم اليهان قدمه
على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتواضع وهو علم اى ملكته
بقدر بها على ادراكات جزئية واصول وقواعد معلومة يعرف بها ايراد المعنى الواحد
اى المدلول عليه الكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق ونزائيل مختلفة في صنوع الله
عليه اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضحة الدلالة عليه وبعضها اوضح
والواضح خفي بالنسبة الى الواضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالمصنوع
ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد
للاستغراق العرف اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وادارته فلو عرف احد
ايراد معنى واحد قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما
لم يكن كل دلالة قابلا للمصنوع والخفاء اراد ان يشير الى تقييد الدلالة وتعيين
ما هو المقصود منها فقال ودلالة اللفظ يعنى دلالة الوصفية وذلك لان الدلالة

هو علم اليهان

هو كون الشيء كجسم يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال كان
 لفظا فالدلالة لفظية والآخر لفظية كدلالة كخطوط والعقود والكتب والاشياء
 ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للموضع مدخل فيها او لا فالاول اى المقصوده
 بالنظر ههنا ويكون اللفظ كجسم يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم
 بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة الالف على الحيوان
 التام او على جزء كدلالة الالف على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الالف
 على الفضا حلت يسمى الاول اى الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع قد
 وضع اللفظ التام المعنى ويسمى كل من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج
 عقلية لان الدلالة اللفظية على الجزء والخارج انما هي من جهة حكم العقل بان
 حصول الكل والمفرد يستلزم حصول الجزء واللازم والمنطوقون يسمى
 الثلاثة وضعية باعتبار ان للموضع مدخلا فيها ويجوزون الوضعية بما يقابل العقل
 والطبيعة كدلالة الدخان على النار ويجوز الاول من الدلالات الثلاثة بظنه
 ليطابق اللفظ والمعنى والثانية بالثبوت بالضم ككون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له
 والثالثة بالانتماء ككون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذ فرضنا لفظا
 مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم و
 الشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالة على الجرم فحينئذ
 او الشعاع انما فقد صدق على هذا التضمن والاشتمال انها دلالة على تمام
 له واذا اطلق على الجرم او الشعاع صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء
 الموضوع له ولازمه وحقيقته تعريف كل من الدلالات الثلاثة بالثبوت

فانجواب ان قبل الجسمة ما خذ في تعريف الامور التي يختلف باعتبار الاضافات
 حتى ان المطابقة للدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له و
 التضمن للدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والاشتمال للدلالة
 على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يتكون هذا بقيد اعتمادا على
 شهرة ذلك الشيا في الذهن البهية بشرط اى الاشتمال للفرق الذهني اى كون
 المعنى الخارج كجسم يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما
 على الفور وبعد تأمل في القرابين والامارات وليس المراد بالفرق عدم
 انفكاك العقل المدلول للشرى من العقل المسبب في الذهن اصلا اعني الفرق
 البين المعبر عنه المنطقيين ولا يخرج كثير من مع المجازات والكليات
 عن ان يكون مدلولات الشرايين ولما تارة الاختلاف بالموضوع في دلالة
 الاشتمال ايضا وتفيد الفرق بالذهن اشارة الى انه لا يشترط الفرق بالخارج
 مانه كالعنى يدل على البصر الشرايين عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع
 الشا في جنبها ما كان خارج ومن نازع في اشتراط الفرق الذهني فكانه زاد
 بالفرق الفرق البين يعني عدم انفكاك العقل عن العقل المسبب والمضد
 اشرا الى ان ليس المراد بالفرق الذهني الفرق البين المعبر عنه المنطقيين
 بقوله ولولا اعتقاد المعنى طبق لغف مما يقينه ولو كان ذلك للفرق مما يقينه غف
 المعنى طبق ليعرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف او غيره يعني العرف
 يعني العرف الخاص كالشرع والاصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك
 والابرار المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الموضوع لا يتا

باللفظ الموصوغة للملزمات المختلفة الدلالة عليه وصنوعا وخفا واما في النقص فلانه
يجوز ان يكون المفعي جزء من شئ وجزء لجزء من شئ اخر فلهذا لا يشي الذي ذلك المفعي جزء
منه على ذلك المفعي من شئ الذي ذلك المفعي جزء من جزء مثلا دلالة الجوز ان على كبحه
اوضح من دلالة الان ان عليه ودلالة الجوز ان على التراب او من دلالة البنت عليه فان
بل الامر بالعكس فان فهم لجزء بقى على فهم الكل فلت نعم ولكن المراد ههنا اشغال الذهن
الا يجوز وملا حقة بعد فهم الكل فلت نعم ولكن المراد وكثيرا ما يفهم الكل من جزئياتها
الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يحفظ النوع بالبال ولا ينفك الذهن الى
الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ما وضع له سواء كان اللازم داخلها في النقص او
خارجا كما في الاشتراك ان قامت قرينة على عدم ارادة اى ارادة ما وضع له في رتبة اللفظ
فمنه المصداق اشغال في الجوز والكناية كليهما من الملزوم اللازم اولاد لانه لازم
حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموصوغة له جازة في الكناية دون الجوز وقد
الجب رعليها اى على الكناية لان معناه اى الجوز كجزء من اى الكناية لان معنى الجوز
هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
فبعد فبقدم كجيب الجوز على بحث الكناية وصفا وانما قال كجزء من معناه لا يظهر انه ليس جزء من
حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة
الملزوم ثم منه اى من الجوز ما يبنى على التشبيه وهو الاستغارة التي كان اصلها
التشبيه فمعنى التعرض له اى للتشبيه ايضا قبل التعرض للجوز التي اعدت له الاستغارة
المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوايد جملة لم يجعل مقدمته لمبحث
الاستغارة بل جعل مقصدا براسه فاختصر المقصود من علم البيان في التشبيه والتشبيه

بالوعدية اى بالدلالة المطلقة لان السمع ان كان عالما بوضع اللفظ لذلك المفعي لم يكن
او سمع دلالة عليه من بعض الالامى وان لم يكن عالما بوضع اللفظ لم يكن كل واحد من الالامى
والا عليه لتوقف الفهم على العلم بوضع مثلا او قلنا هذه شبهة لور وفات مع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيبة الشكسية مشع ان يكون كلام يورسى هذا المفعي بطريق المطابقة
ولانه اوضح واخفى لانه اذا اقيم مقام كل لفظ ما براد فوات مع ان علم الوضع فلا فوات
في الفهم والام تحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع اللفظ
معناه انه عالم بوضع كل لفظ فيقضيته المشا رايه بقوله والايكون سلبا جزئيا اى لم يكن عالما
بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض منها والام
لا احتمال ان يكون عالما بوضع البعض واللفظ ان يقول لان لم عدم التفاوت في الفهم
على تقدير العلم بوضع بل يجوز ان يحضر العقل مع بعض الالامى في الحروف في الجوز
بادنى التفات لكثرة الممارسة والمواصلة وقرب العمود بها بخلاف البعض فانه نتيجة
الالتفات الكثرة ومراجعة الطول مع كون الالامى مترادفة وان مع عالما بوضع وهذا
ما يجده من الغنى والجواب ان التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم
بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى وبنا في الابرار المذكور بالعقلية من الدلالة
يجوز ان يختلف مراتب الملزوم في المصنوع اى مراتب الملزوم الاجزاء للكل في النقص
ملزوم اللازم الملزوم في الاشتراك وهذا في الاشتراك ظاهر فانه يجوز ان يكون الشئ الذي
معدده بعضها اقرب اليه من بعض واسرع اشغالا اكبر لقلته الوسا يط فيكون ما في الملة
باللفظ الموصوغة لعدة الملزوم المختلفة الدلالة عليه وصنوعا وخفا وكذا يجوز ان
يكون اللازم ملزومات لروم بعضها اوضح منه للبعض الاخر فيكون ما في اللازم

والكناية التشبيهية أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيهية مطلق
 اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه بيشي عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت
 بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو اخص ما يقال من ان المعرفة او العبدت كان
 عين الاداء فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة هو الدلالة هو مصدر قولك للثوب
 فلانا على كذا او اهدبته له على مثلك امر لا مره بمعنى وهدأت مل تبلبل فائل يزيد عروجا في
 زيد وعمر واداد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا أي في علم البيان ما لم يكن أي الدلالة على
 من ركة امر لا مره معنى كحتم لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية كوزايت اسداه كلام
 ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انبث المنيعة رطفا رما ولا على وجه التجريد الذي يذكر في علم
 البديع من نحو لقيت بزياد اسدا ولفظي منه اسد فان في هذه الثلاثة دلالة على مثلك ركة
 امر لا مره معنى مع ان شيئا منها لا تسمى تشبيها اصطلاحا وانما قبل الاستعارة بالتحقيقية و
 الكناية لان الاستعارة الحقيقية كاشبات لا ظفار للمنية في المثال المذكور ليس في شيء
 من الدلالة على مثلك امر لا مره على راسي المضم او المراد بالظفار معناه الحقيقى على كجنى
 فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على امر لا مره معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية الاستعارة
 بالكناية والتجريد قد خل فيه نحو قولنا زيد اسد كجذف داة التشبيه ونحو قوله صم كالجمل
 بجذف الاداة والتشبيه جميعا أي كصم فانهم يفتقرون على انه تشبيه يمنع الاستعارة لان الاستعارة
 انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكناية كجمل الكلام فخلوا عنه صام لان يراة
 المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال ومخوى الكلام والتعظيم ههنا في اكانه
 أي البحث في هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه المشبه والمشببه به
 وادائه في الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما

اركان التشبيه

بالجوار انها خروزة في تعريفه اعني الدلالة على مثلك امر لا مره معنى بالكاف وبغيره فاما تشبيها
 ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المثال المذكورة كقولنا زيد كاسد في التشبيه
 ولما كان الطرفان اما الاصل والعمدة في التشبيه للكون الوجه معنى فاما جوار الاداة آتة ذلك
 قد تم بجهتها فقال طرفاه المشبه والمشببه به اما حبان كالدور في المبهرات والصوت العتيقة
 والهمس أي الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء النعم في المسموعات والتكلمة وهي
 ريج الغم والغبيرة المشمومات والربيق والخمزة المودقات والجبلد الناعم والحربة الملموسات
 وفي الشد ذلك فمع لان المدرك بل بصر مثلا انما هو لون الكمد والورد وبالشتم راحة الغيرة
 وبالذوق طعم الرقيق والكمد وبالمس مئاساة الجبلد الناعم والحربة وليهما لا نفس هذه الاجب لم يكن
 استمر في العرفان يقال البصرت الورد وشممت الغيرة ذقت الخمر ولست الحربة او عقلت ان
 كالعلم والحيوة ووجه التشبيه بينهما كونها جنى اوراق كذا في المفتح والابيض فالمراد بالعلم
 ههنا الملكة التي يعذب بها على اوراق الجرنية لان نفس الازراك لا يخفى انها جهة وطريق الى الا
 كاد للحيوة وقيل وجه الشبه بينهما الازراك والعلم نوع من الازراك الحيوة مفعلة للحس
 الذي هو نوع من الازراك فوه واضح لان كون الحيوة مفعلة للحس لا يوجب اشتراكهما
 في الازراك على ما هو شرط وجه الشبه واليتم لا يخفى ان ليس المقصود في قولنا العلم كالجوة و
 الجهل كالموت ان العلم اوراق كالحا ان الحيوة معها اوراق بل ليس في معنى ذلك كثر في
 كما في قولنا العلم كالحس كما في كونهما اوراقا او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشببه حيا
 كالمبته والسيج فان المنيعة هي الموت عقلي لا نه عدم الحيوة عما من شأنه ان يكون حيا او يلكو
 وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشموم وخلق كبريم وهو عقلي لا نه كيفية نفسية يصدر عنها
 الافعال بسهولة والوجه في تشبه المحسوس بالمعقول ان بقدر المعقول محسوسا وكجمل كالأصل

طرفة

لذلك المحسوس عن طريقه المتباينة والآفاق المحسوس اصل المعقول لان العلوم العقلية مستغنى
 من الحواس ومثبته اليها فتثبت المعقول يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعاً ولما كان
 المثبته والمثبت به لا يدرك بالقوة العقلية ولا بالحس اعني الحس الظاهر مثل النيات
 والوجدانيات والوجدانيات اراد ان يجعل الحس العقلية بحيث تشبهها تشبيهاً للضبط
 بتقبل الافاق فقال والمراد بالحس المدرك هو المادة وما دونه باجدي الحواس الخمس الظاهرة عن
 البصر والسمع والشم والتذوق واللمس فدخل فيه اي في الحس سبب زيادة قوله او ما دونه الحواس
 وهو المعدوم الذي فرض محققاً من امور كل واحد منها ما يدرك بالحس كما في قوله وكان
 محققاً من باب جرد حقيقة الشئ في رد امره في وسطه وادوية الجبال او التصويب الى
 العلم الفل ادفعه الى مال العلموا اعلام بالقوت لثمن عن راي من رايه فان كلام من العلم
 واليا قوت والتمج والترجم والترجم محسوس لكن المركب الذي هذه الامور ما في ليس محسوس لانه
 ليس بوجوده والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضرة عند المدرك على هيئات مخصوصة والمراد
 بالعلم ما عد ذلك اي لا يكون هو ولا ما دونه مدركاً باجدي الحواس الخمس الظاهرة قد دخل فيه
 الوهمي الذي لا يكون للحس دخل فيه اي ما هو غير مدرك بهما اي باجدر الحواس الخمس الظاهرة ولكن
 لو ادرك لكان مدركاً بهما وهذا بعيد نيز من العقل كما في قوله العقلية والمثبته في مضاجع ومنه
 رزق كانيب غوالي اي يقتلني ذلك الرجل الرجل الذي يوعده في كمال ان مضاجع كيفة
 الامشرف الجمن وسهام محدودة الفضال صافية مجلوه وابواب الاعمال مما لا يدرك
 لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم يدرك كس البصر وما يجب ان يعلم هذا المقام ان مفرجه
 الادراك لا يسمي مثبته ومتفكرة ومن ثمة تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف
 فيها واخراج اشياء الاحقيقة منها والمراد بالخيال المعدوم الذي ركبته الخيالية من الامور التي ادركت

المذكورة

بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته الخيالية من عند نفسها كما اذا سمع ان القول شئ بل
 النفس كالسبع فاختار الخيالية في تصويرها بصورة السبع واخراج ما فيها كما السبع وما يدرك بالحواس
 اي دخل فيه في الفعل ما يدرك بالقوى الباطنية وليس في النيات كالقوة وهي ادراك ونيل لما هو
 عند المدرك كمال وغير من حيث هو كذلك فالالم هو ادراك ونيل لما هو عند المدرك اقله وشر
 من حيث هو كذلك لا يخفى ان ليس ادراك من المعنيين بشئ من الحواس الظاهرة وليس ادراك
 من العقلية الصرفة لكونها من الجوانب المستندة الى الحواس من الوجدانيات المدركة بالقوى
 الباطنية كالسمع والبرص والفرح والنعيم والاضيق والخوف ما في ذلك المراد منها القوة والالم كيان
 والافالقة والالم العقلية من العقلية الصرفة ووجه اي وجه التسمية بالثبته كان فيه اي المعنى الذي
 عند اشراك الطرفين فيه وذلك ان زيد والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغير ما لا يكون
 والجمعية والوجود وغير ذلك مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه وذلك لاشتراك يكون حقيقة
 او تخليلاً والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او في كليهما الا على طريق التخييل
 والنمويل نحو ما في قوله وكان النجوم بين وجاه جمع وجهه وهي الظلمة والغير لليل وروني وجاهها
 والغير للنجوم سنون لاح بينهما البدع فان وجه الشبه فيه اي في هذا الشبه هو الهيئة كما صلت
 من حصول اشياء مشتركة بعض في جوانب شئ اعظم السود هي اي تلك الهيئة غير موجودة في
 اعني السنن بين الابداع الا على طريق التخييل وذلك في وجود ما في المثبته به على طريق التخييل
 انه الغير لث ان لما كانت البدعة وكل ما هو جمل كجمل صاهها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
 للطريق ولا ياب من من ان ينال مكره ما يشبه البدعة وكل ما هو جمل بهما اي بالظلمة
 ولزم لطريق العكس وازيد التسمية ان تشبه الشئ وكل ما هو علم بالنور لان الشئ والعلم
 مقابل البدعة والجمل علما ان النور مقابل الظلمة وشرح ذلك اي كون الشئ والعلم كالنور

وجه الشبه

والبدء به وبجمل كالعلمه حتى يحيل ان الثاني اى الشئ وكل ما هو علم ماله باطن وشراف نحو انكم
 بكم حقيقة البقاء والاول على خلاف ذلك اى ويحيل ان البدء وكل ما هو جهل ماله سواد
 والظلم كقولك مثا بدت سواد الكفر من جهل فلان فصلا بسبب يحيل ان انشأ ماله باطن
 وشراف والاول ماله سواد والظلم تشبه النجوم بين الدجا والبلن بين الابداع كشيء بها
 اى النجوم باطن مشيب سواد الشباب اى البصر في سواده او بالانوار اى الازهار موهلة
 بالانوار اى لا معة بين النبت الشديدة الخضرة حتى يبرق السواد فيها التاويل اعني يحيل
 ما ليس بمتلون متلوناً ظهر اشتراك النجوم بين الدجى السنين بين الابداع في كون كل منهما شاملاً
 واطناً بين شئ دنى سواد ولا يخفى ان قوله لاح يهون ابتداء من باب القلب اى سنن
 لاح بين الابداع فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجبة التشبيه وجعله اى وجبه
 في قول القائل النور في الكلام كالمخ في الطعام كون القليل مصحى واكثر مفقود لان التشبه
 اعني الخوا لا يشترك في هذا المعنى لان النور لا يحيل الفلذ والكثرة اذ لا يخفى ان المراد به هنا رتبة
 قواعد واستعمال احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام كما لها
 صا صالى لغتهم المراد وان لم يوجد بغير فساد لم يقع بجلال الملح فانه يحيل الفلذ والكثرة
 بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالها و
 الفساد بما لها وماوى وجه التشبيه غير خارج عن حقيقة الطرفين بان يكون
 تاماً بينهما او جزءاً منها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص
 مثل ذلك كونها كذا او ثوباً او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين حقيقة اى من غير قائم
 بهما ضرورة اشتراكهما فيه وذلك الصفة اما حقيقة اى بنية متماثلة في الذات مفرقة فيها دى اما
 حقيقة اى مدركة باحدى الحواس كاللصيقية كجسيمة اى المحققة بالاجسام ما يدرك بالبرهان

خارج حقيقة

قوة مرتبة في العبدية المحيية في النبتين يتماثلان فيبغضان الى العبدية من الاول الى الاخير فيكون
 نهابة واحدة او اكثر بالجم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك المقادير جميع مقادير
 وجود متصل فالذات كالخط والسطح والحركات والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل المثال
 في جعل المقادير والحركات من الكيفيات من مح وما يصل بها اى بالمذكورات كالحس والقبح
 المنصف بهما الشخص بالقلب كالفقه التي هي مجموع الشكل واللون والصفى واليكاد الى العلمين
 باختيار الشكل والحركة او بالسمع عطف على قوله بالبرهان والسمع قوة ثبت في العصب المغروش
 على سطح باطن الصماجين يدرك بها الاصواب من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين
 بين والصوت يحصل من التجميع المعلوم للفرح الذي ارسى عصف الفلح الذي هو نقيض
 عفيف مغاومته بشرط القروح للضار والمقلوع للنافع ويختلف الصوت قوة ومنعفا
 بحسب القوة والمقاومة وضعفها او بالدوق وهي قوة مبنية في العصب المغروش على جرم
 اللسان من الطعوم كالحراثة والمرارة والملوحة والمخوضه وغير ذلك وبالنسبة هي قوة
 مرتبة في رابدي مقدم الدماغ الشهين من الروائح اذ باللمس وهي قوة سارية
 في البدن يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة والهوسه هذه
 الاربعة وهي اوابل الملموسات والاوليان منها فليكن والآخران الفعاليان والاربعه
 وهي كيفية حادثة عن كون بعض الازرار خفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية حادثة
 عن استواء وضع الازرار والذين وهي كيفية بها يقضى بحسب ان يتحرك الى صوت المحيط لولا
 يعق عائق والنقل وهي كيفية بها يقضى بحسب اى يتحرك الى صوب المركز لولا يعق عائق وبذلك
 بهما اى بالمذكورات كاليد والكفائف الرزجة والاشارة واللمسة والكفاية وغير ذلك
 عقلية عطف على حسية كاللصيقية النفسانية اى المختصة بذوات النفس من الذكاء والارادة

يحيى
 يقضى قبول العزالي الباطن ويكون اى
 قوام غريبات والصلابة وهي يقابل للذين
 والحدة وهي كيفية بها يقضى سعة

قوة للنفس معدة لاكتساب الادراك والعلم وهي الادراك المفترس كجصول صورة الاشياء عند
وقد يقال عما معان اخرا العصبين حركة للنفس مبداء ارادة الاشياء والاشياء هي
يكون النفس المظلمة بحيث لا يحركها العصب بسببه ولا يضطرب عنه احبته المكونة وهي
الغرائز عريضة وهي الطبيعة عن ملكة تصيد رغبتها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة و
الغنى وغير ذلك اما اصنافه عطف على قوله اما حقيقة ونفعه بالاضافه لا يكون عينه
مفردة في الذات بل يكون معنى متعلقا بشئين كماله الجاهل في تشبيهه كجبهه بالشمس فانها ليست
عينه منقورة في ذات الجبهه والشمس ولا في الجاهل بل يقال ان الجبهه على ما يقابل الانعكاس
الذي لا يتحقق له الا كجيب اعتبار العقل وفي المفاج اشارته الى انه مراد منها حيث قال
الوصف العقلي منحصرا بين حقيقي كاللبيبة المتفانية وبين اعتباري وليس كالتصاف
الشيء بكونه مطلوب لوجوده والعدم عند النفس او كالتصاف لشيء لصدره وهي محض
وايقا لوجه الشبه تقسيم آخر وهو انه اما واحد واما بغيره الواحد لكونه مركبا من متعدد
تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة متممة من امور مختلفة او اعتباريا بان يكون
بشيء اخر عنها العقل من عدة امور وكل منها هي من الواحد واما بغيره لانه حسي وعقلي
واما متعدد وعطف على قوله اما واحد واما بغيره الواحد والمراد بالمتعدد وان ينظر الى عدة
امور ويقصد اشتراك الطرفين من كل منها ليعلم ان كل منهما وجه الشبه بخلاف المركب
المتمثل من عدة الواحدة لانه يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة
المشتركة او في الحقيقة المتممة منها كذلك هي المتعدد ايضا حسي وعقلي او مختلف بعضه حسي
وبعضه عقلي واحس من وجه الشبه سواء كان تمامه حسي او بعضه طرفه حسيان لا
اي لا يجوز ان يكون كليهما واحدا عقليا لا متشع ان يدرك بالحي من غير ان يكتي

خارج الاصل

تقسيم آخر

فان ذلك

فان وجه الشبه امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود في العقل انما يدرك بالعقل دون
او المدرك بالحي لا يكون الا حيا او فاما بالحي والعقل من وجه الشبه اعم من ان يكتي لجزان يدرك
بالعقل من ان يكتي لجزان يكون طرفه حسيين او عقليين او احدهما حيا والاخر عقليا
اولا المتشع في قيام المعقول بالحي وحس او اراك العقل من الحيوس شيئا او لذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بحيث ان كل ما يقع فيه التشبيه بالوجه الحسي يقع
العقل من غير عكس فان قيل هو امي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين
فيه فهو كضرورة ان الجوز يشع ووقع الشكر فيه والحس ليس بكل قطع ضرورة ان كل
كل حسي فهو موجود في المادة حاضرا عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا بغير ضرورة فوجه
التشبيه لا يكون حيا قط فلما المراد يكون وجه التشبيه حيا ان ارادة امي جزيا بانه
بالحي كالحكمة التي يدرك بالبر جزيا بها كاصلة في المواد وكما حصل ان وجه التشبيه واحد
او مركب ومنعده وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخر اما حسي او عقلي او مختلف في
سبعة والثلاثة العقلية طرفا اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه عقلي او
فصار ستة عشر فاما الواحد الحسي كالحكمة من المبصرات والحقائق والصفات والصوت
من المسموعات والطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المدوقات ولين اللحم
من الملموسات فيما مر في تشبيهه بالورد والصوت الضعيف بالمس والتكلمة بالغير و
التريق بالبحر والجلد الناعم بالحرير وفي كون الحق من المسموعات والطيب من المشمومات
واللذة من المدوقات تسامح والواحد العقلي كالعبارة عن الفائدة والجملة عن وزن
الجملة اي الشئ عنه وقد يقال جبراء جبراء بالمد والهداية اي الدلالة الى طريق الوصول
المطلوب وسنطالبة النفس في تشبيهه وجود الشئ القديم النفع بعد مبه فيما طرفه عقليا

الاول السبعة
الواحد الحسي

الثلاثة العقلية

أو الوجود والعدم من الأمور العقلية ونسبة الرجل الشبيح بالأسد فيما طرفاه حسان
 تشبيه العلم بالنور فيما اشبه عقلي والمشي به حتى فالعلم يوصل إلى المطلوب بغير فرق بين كثر
 والباطل كما ان بالنور يدرك المظلم وتفصيل بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما الهداية والتشبيه
 العطر كحلن كحلن كبريم فيما المشبه حتى والمشي به عقلي ولا يخفى ما في الكلام من اللطف والسرور
 ما في وحدة بعض الامثلة من التماثل كالعرا عن العائدة مثلا والمركب كحسي من وجهه
 طرفاه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب مع التركيب بينهما ان العقيدة
 الاعداء شيئا مختلف منها هيئة وتجعلها مشبهها او مشبهها به ولهذا صرح صاحب المصباح
 في تشبيه المركب بالمركب ان كلاما من المشبه والمشي به هيئة مشرعة وكذا المراكب كحسي من وجهه
 ان بعد الاعداء او صافي شيئا فيشرع منها هيئة وليس المراد بالمركب منها ما يكون كثر
 من اجزاء مختلفة بل ليل انهم يجعلون المشبه والمشي به في قولنا زيد كالأسد مفردين لا كثر
 ووجه التشبيه في قولنا زيد كعبد في الان يشبه واحد الا من لا الواحد فالمراد بالمركب كحسي فيما اي في
 التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله وقد لاج في البيع الشرا كما ترى كعنفود ملاجته في
 ليم ونشد باللام غيب ايض في جبه طول وتخفيف اللام كثر من نور اي تقع نوره من
 الهيئة بيان لما في قوله اي صله من نعان الصور للصور المستترة الصغار المقادير المراكب
 وان كان كبريا في الواقع عاكسها على الكيفية المحصورة اي تحتها اجتماع التمام والتماثل
 ولاشبهة الاخر من منقمة المقدار المحصور من الطول والعرض فقد نظر الاعداء شيئا
 وقصد له هيئة حاصلة منها ولا طرفان مفردان لان المشبه هو الشرا والمشي به هو العنفود
 مقيد بالكون عنقود الملاجته في حال ارجاع النور والتفتيد لابن في الاخر كما سيجي ان
 وفيما اي والمركب كحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قولنا زيد كالأسد مثلا

من ان العباد يمتد فوق رؤوسنا واسما فينا ليل لها وكي كواكبها اي بفتل بعضهما اشرف بعض
 منها وكي قد فت احد التالين من الهيئة كما صله من يكون يقع الهما وكي سقوط اجرام مشرقة في
 منسبة المقدار مشرقة في جوانب شبي مطم فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لا تم بعقد
 تشبيه الليل بالنقع والكواكب كحسي بل عند التشبيه السيف وقد سلت من غاد ما وكي
 نعلوا وترسب كحسي وذهب تفطرب خطرا با شديدا وتكون لبرقة الاجسام مختلفة وعما حولا
 بنفسهم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والاكتفاء مع التلاقي والتداخل والتصلب
 والتلاحق وكذا في جانب المشبه بر فان الكواكب في هياها توافق وتداخل واستقامة لا شكلها
 المركب كحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشفق باللام في قوله
 نثرن عا راج من زبرجد من الهيئة اي صله من نثر اجرام حمر مبطوطة عا وكي اجرام حمر
 متطيرة فالمشي به مفرد وهو الشفق والمشي به مركب موطم وعكس تشبيهها مشتمل في زهر
 الزهر بليل مفر على ما سيجي من بدع المركب كحسي اي وجه التشبيه الذي كحسي في الهياات التي
 يقع عليها الحركة اي يكون وجه التشبيه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
 وغيرهما وتغير هياات كحسي يكون كحسي في تلك الهياات عا وجهين احدهما ان يكون بالحركة
 غيرا من اوصاف الجسم كالشكل واللون والوضع عبارة اسرار البلاغة اعلم ان ما يزداد التشبيه
 وقد ذكر ان كحسي في الهياات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه كحسي
 احدهما ان يفسر بعينها من الاوصاف والثاني ان يجرد الهيئة بالحركة حتى لا يراى غيرا فلا
 كما في قوله والشمس ككرة في كفة لائل من الهيئة بيان لما في قوله كما اي صله من الاستدارة
 مع الاشراف والحركة السريعة المقصودة مع عروج الاشراف حتى ترى الشعاع كاهم بان يلبط
 هي لفيض من جوانب الدائرة ثم سيدور به في الابدان والندم والمضي ظهر له راي غير الاول

فيرجع من الالباب الذي بدأه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان رشمس اذا اخذ
 النظر اليها لتبين جرمها وجد ما مودته لهذه الهيئة وكذلك المدة في كلف الاصل والوجه
 الثاني ان يتجوز الحركة عن جرمها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من ان يقرن بحركة
 جرمها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اخلاط حركات كثيرة للجسم الحياتي فمخلقة له كان
 يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى فيحقق التركيب والا
 لكان وجه الشبه مغرورا وهو الحركة في حركة الرجز والسهم لا تركيب فيها لا سخا ولا بخلاف حركته
 المصحف في قوله وكان البرق مصفى جار مجزف الهزة اي فاري فانها قامة وانها حاسي فنسطق
 انبعاث قامة وشيخ انبعاث قامة اخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانبعاث
 والاصفاج الى جهتين في كل حال الى جهة وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في
 كلب يقع اي يحبس على الهيئة جلوس البدوي المصطلح من اصطلاح بالنا من الهيئة كما صلته
 من وقع كل عضو منه اي من الكلب في افعاله فانه يكون لكل عضو منه في الافعال وفي
 خاص والجميع صورة خاصة فكلهم من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند
 الاصطلاح بالنا رموقة على الارض والمركب المصطلح من وجه الشبه كرمان الاستماع
 بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استصا به قوله ثم مثلوا الذين حملوا النورجه ثم لم يكملوا كمثل
 الحمار يحمل اسفارا جمع نحو كسر العين وهو الكسب فانه امر عقل مشرع من عقدة امور لانه
 روعي من الحمار فعل مخصوص هو اكمل وان يكون الممحمول او عبته العلوم وان الحمار
 جهال بما فيها وكذا في جانب المشبه اعلم انه قد شرع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطاء
 لوجوب شرع من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا شرع وجه الشبه من سطر لا دل من
 قوله كما ابرقت فوما عطا ما في الاساس ابرقت فلان اذا انحنت لك وتوضعت فالكلام

الرابع

بهما في حذف الجار واليصال الفعل اي ابرقت لغوم عطاش جمع عطش ان غامرة طمرا واما
 افقت وكملت اي ثرفت واكثفت فاشراع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت فوما
 عطاش غامرة خطا لوجوب شرع من اجمع ان جمع العيش فان المراد التشبيه اي تشبيه كماله
 المذكورة في البيت اب بقاء كماله طمرا غامرة لغوم العطاش ثم تفرقا وانكث فيها وفي
 منخرين با بصال اي باعتبار اتصال فالباء هنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقل اذا لا
 المشترك فيه هو الاتصال ابتداء مطمح باثباتها وليس هذا بخلاف التشبهات المجمعة كما في قولنا
 زيد كالاسد والسيف في الجرح فان القصد فيها الى التشبيه لكل واحد من الامور على حدة حتى
 لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه كمثل
 باسقاط بعض الامور والمنعقد احتسب كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى في المشهور
 العقلا كدة النظر كمال الكدر واكتفاء السعد اي نزلوا الذكر على الاشياء في تشبيه طائر بالابواب
 المنعقد والمختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقل كحس الطلقة الذي موحى وبنا بثلث ان
 اي شرف واشتهاره الذي موحى في تشبيه ثلث ان بثلث في المنعقد ويقصد بتركيب لفظه
 في كل من الامور المذكورة ولا بعد الى اشراع هيئة منها يشترك فيها واعلم انه قد شرع
 التشبيه اي التماثل يقال بينهما شبهة بتركيب اي ثلث به والمراد ههنا بانه ثلث به وجه التشبيه
 من نفس تضاد الاشتراك لصديق فيه اي في تضاد الكون كل منهما مضاد الاخر ثم
 بشرل التضاد من تشبيه بوجه بوجه بوجه بوجه اي اتيان با فيه ملاقة وظرافة يقال بوجه بوجه
 اذا اتى بشي بوجه وقال الامام المروزي في قول الحامس انا في من ابي اس وعبد فل يخط
 الضحك حسي ان قابل هذه الاية ضد ههنا الهزة والتمجيد واما الاشارة الى قصه اوكل
 او شعفا ههنا هو النيلح بتقديم اللام على الميم وسيجي ذكره في الكافية والتوضيح ههنا انا وقت

الخامس
 السادس
 السابع

من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله عليه وهو سواد الحكم أي تخيرته واستهزا فيقال للبيان
ما يشبه بالسواد للتحليل عام كل من المثلين صالح للبلع والتمك واما يفرق بينهما بحسب النظام
فان كان القصد الى طاهر وطراثة دون كثرته وكبره باجتماع دلالاتكم وقد سبق الى
الا واما نظر الاطراف للفظ ان وجه الشبهة قولنا للبيان هو السواد للتحليل موافق هو
والشرك بين الطرفين ما يجنبنا الوصفين المتضادين وفيه نظر لما اذا قلنا للبيان كما
في التصادم في كون كل منهما مضافا للآخر لا يكون هذا من البلع والتمك في شيء كما اذا
قلنا السواد كالبياض في اللونية او في التقابل ومعلوم انما اذا اردنا ان يصرح بوجه الشبهة
في قولنا للبيان هو السواد على او تمكينا لم يثبت لنا الا ان نقول في الشبهة لكونها اصل
في البيان انما هو ضد الشيء غير متنازعا وبما منزلة الشبهة جعلنا كبعض من غير الشبهة
عكس السيل والبلع والهز وادارة اي ذات الشبهة الكاف كان وقد سئل عند الفطن
مقبول كجزء من غير قصد الى الشبهة سواء كان كجزءا بل او متعلقا ككان زيدا او ككان
قدم ومثل ما في معناه مما سبق من المماثلة الشبهة وما يودي هذا المعنى وانما اصل في كون
الكاف اي في الكاف كونا كلفظ كذا ومثل وشبهة كذا كان وتماثل في الشبهة ان يثبت
لفظ كذا زيدا كالا سند او تقدير كذا قوله ثم او كصبي من السماء عا تقديره او كمثل زيدا
وقد يلعب اي كونا الكاف بجزء اي غير الشبهة به نحو وار ضرب لهم مثل كجوة الدنيا كمالا
اوليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا يفرق كذا في تحليل تقديره بل المراد تشبيه حالها في
نضارتها وبهجتها وما يبعثها من الهلاك كمال النبت كذا اصل من الماء يكون خضرا
ثم عيس فيظهره كترها كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ما لان المقبر هو الكيفية
وكا صلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارا مستغن عن هذا التقدير

أدوات التشبيه

في راجع

ومن زعم ان التقدير كمثل ما وان هذا مما يلي الكاف فيكون موقوف وقد يكون محذوفا
فقد سها سها لثبوتها لان التشبيه بالدني على الكاف فيكون موقوف وقد يكون محذوفا
على ما صرح به في الايضاح وقد يذكر فعل على أي عن التشبيه كما في علم زيدا اسديان
التشبيه وادعى كمال التشبيه على من مع التحقيق وحسب زيدا اسديان بعد التشبيه
لما كان من الاشياء لعدم التحقيق والتحقق وانه كون مثل هذه الافعال غيرا عن
نوع خفاء والاظهار ان الفعل يثني حال التشبيه في القرب البعد والعرض منه اي من
التشبيه ولا غلب لغيره الى التشبيه ومما في الغرض العايد الى التشبيه بيان المكانة اي التشبيه
وذلك اذا كان امرا عارضا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امثاله كما في قوله فان يقف
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم النزال فانه لما ادعى ان الممدوح قد فاق
الناس حتى صار اصلا به يتم وجب بنفسه كان هذا في الظاهر كالمتمنع راجع لهذا القول
وتبين المكانة بان شبه كمال كمال المسك الذي هو من الدعاء ثم انه لا بعد من الدعاء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا يوجد في الدم وهذا التشبيه ضمني وكلمة عنه لا يخرج ادلة
عطف على المكانة اي بيان حال التشبيه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه
بأخضر السواد اذا علم ان مع كون التشبيه بدون التشبيه ومقدار ما اي مقدار حال
التشبيه القوة والضعف الزيادة والنقصان كما في تشبيه اي تشبيه الثوب الاسود
بالغراب شدة امي شدة السواد او لقرير بامر فوج عطف على بيان المكانة اي لقرير
حال التشبيه في نفس الت مع وتقوية ثبوت التشبيه من لا يحصل من سبعة على طر
بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من لقرير عدم الفائدة وتقوية ثبوت التشبيه
في غيره لان الفكر كجنيات اتم فيه بالعلل لتقدم كجنيات وفرا لفت النفس بها

غرض التشبيه

وهذه الاغراض الاربعه تقتضي ان يكون وجه الشبهه في المشبه به انتم وهو به شراي وان يكون
 بوجه الشبهه اشهر واعرف طاهره العباده ان كلا من الاربعه يقتضي الاتيمه والاشهره لكن لا يقتضي
 ان يبان الا مكان وبيان اكمال يقتضيان الا الاشهره لبيع القيس وبتم الاجماع في قول
 وبعلم اكمال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضي الاتيمه بل يقتضي ان يكون المشبه به على مقدار
 المشبه لا يزيد ولا ينقص ليعين مقدار الشبهه عما هو عليه واما تغير اكمال فيقتضي الامر بـ
 تميع لان النفس الى الانتم والاشهره اميل فالشبهه لزيادة التقدير والتعوية اجدر او شبيهه
 مرفوع عطف على بيان المكانه اي تزيين شبيهه في عين السمع كما في تشبيه وجهه بسوء بمجمله الظني
 او تشبيهه اي تفقيه كما في تشبيه وجهه مجد ولسنه بده قد نقر ان ذلك جمع ديك واطرافه اي على وجهه
 طريقا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم جبهه بحر من المسك موجه الذهب لبراهه اي انما استغرق المشبهه
 في هذا التشبيه لبراز المشبهه في صورته المتشبعه عاده وان كان محكنا عقلا ولا يخفى ان المتشبعه عاده
 مستغرقه في تشبيهه ولا استغراق وجه اخر غير البراز في صورة المتشبعه عاده وهو ان يكون
 المشبهه ما ذر الوقوع في الدفن اما مطلقا كما في تشبيهه فحم جبهه بحر موقدا اما عند حضور المشبهه كما في
 قوله ولا ذر ذره في يني ترنموال كجوهري في الصحاح زبح الرجل فهو مرهوا او الكبر وفيه لثه اخره
 حكاه ابن وريد زماير مرهوا ويرزقها بين الرماض على حجر البواقيت بفتح الازار وفتحها
 الكبر كما فوق فاما ما عطف بها او ايل النار في اطراف كبريت فان صورة القفال التما
 باطراف الكبريت يندر حضوره في الدفن نذره بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضوره
 عند حضور صورة فيستغرق لثه عنق بين صورتيه عني عنيين وقد يعود
 الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو يبان احدهما ايها م انه انتم من المشبهه وجه الشبهه
 وذلك في تشبيهه المعلوم الذي يجعل فيه النقص مشبهها به قصد الادعاء انه اكمل كقول

هذا الوجه

وبدا الصبح كان غرته وهي باض في جبهه الفرس فوق الدرهم وتغيرت ليلها من الصبح
 وجهه اكثفه عين يمتدح فانه قصد الى ايهام ان وجهه اكثفه انتم من الصبح في الوضوح
 والبيان في قوله عين يمتدح دلالة على اتعاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتغليم شانه
 عند الكاخرين بالاخص واليه والاربعه له وعلى كماله في الكرم حليت يصف بالبشره
 الطلاقه عند السماع المديح والفرق الثاني من الغرض العايد الى المشبه به بان الكلام
 به اي بالمشبه به تشبيهه كايجهما كالبدر في الاسراف والاسفاده بالترغيف ويسمى
 هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب الذي لا يدعي ذكره من جعل
 احد الشئيين مشبهما والاخر مشبهما به انما يكون اذا ريد كافي النقص في وجه الشبهه
 حقيقة كما في الغرض العايد الى المشبه به بالترديد في وجه الشبهه فان اريد اجمع بين شئيين
 في امر من الامور من غير قصد ان يكون احدهما ناقصا والاخر زائدا سواء وجدت لهما زيادة
 والنقصان او لم يوجد فالحسن ترك التشبيه الكلي بانث به ليكون كل من الشئيين
 مشبهما ومشبهها به اخر من ترجيح احد الخلف وبيان في وجه الشبهه كقولنا تشابه ومع او غير
 ودا مني فمن مثل ما في الكاس عين نكس قوله ما دري ابا كحر اسبلت جفوني في نقل
 اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في قوله ما كحر للمعدية وليست بزيادة
 على ما توهم بعضهم ام من عبره في كسب اشرب كما اعتقد القاصي بين وكثر الدمع ترك
 التشبيه في القس به وكثر عند راده ليجع بين شئيين في امر التشبيه ليعلم انهما وان في
 في وجه الشبهه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبهما والاخر مشبه به لغرض
 من الاغراض وتبويب من الاسباب مثل زيادة الاتمام وكون الكلام فيه تشبيهه
 غرة الفرس بالبحر وعكسه اي تشبيهه بفتح غرة الفرس متى اريد ظهور مفرقة فاعلم اكثر منه

اقسام التشبيه

أي من ذلك بمنزلة غير قصدان المبالغة في وصف غرة الفرس بالبياض والانبساط
 وفطر النمل في ذلك ولو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مثبها والجمع مشبها
 وهو أي النسبة باعتبار الطرفين أي المشبه والمشب به أربعة أقسام لأنه إما أن يشبه
 مفرد بمفرد وإما المفردان غير مقيدين كشيء الخبز بالورد أو مقيدان كقولهم لمن لا يحل
 من سبعة على طائفة هو كالترافيم على الماء فالمشبه الساعي المقيد بالان لا يحصل من سبعة شيئا
 والمشبه به هو الترافيم المقيد بكون رفته على الماء لان وجه الشبه هو النسبة بين الفعل
 وعدمه وهو متوقف على اعتبار هذين القيدين أو كقولهم أي واحد من مقيد والآخر
 غير مقيد كقوله والشخص كالمراة في كف الاشكال فان المشبه به وهو المرءة مقيد بكونه في
 كف الاشكال بخلاف المشبه به الشخص على أي تشبيه المرءة في كف الاشكال بالشمس فالمشبه
 مقيد دون المشبه به وإما تشبيه مركب بمركب ان يكون كل من الطرفين كشيء حاصله
 من مجموع أشياء قد نقصت من ذلك ما عرفت حتى عاد شيئا واحدا كما في بيت ربك ان شارب
 على ما سبق تحقيقه وإما تشبيه مفرد بمركب كما في من تشبهه التفتق وهو مفرد باعلام باقوت
 لشركه على رايح من زبرجده وهو مركب من عدة امور والفرق بين المركب المفرد المقيد
 اجمع شيئا الى التماثل فكثيرا ما يقع الالتباس وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصبا لظفر
 بل في الاساس تقصيبه أي بلغت اقصاه أي اجتهدت في النظر والبلغا أقصى نظرك لما وجوه
 كيف تصور أي تصور فخذ في التأمل يقال صورة الله ثم صورة حشره فتصور ربها ثم صورته
 لم يترده فم قد شأ به أي خالطه زهر الزهره فصورها لها زهره حشره ولا يراها بالظفر
 فكأنما هو أي ذلك لها المشبه الموصوف مقار أي لبل في زهره لان الزهر راها بظفرها
 قد انقضت من صور الشمس حتى صارت تضرب في السواد فالمشبه مركب المشبه به مفرد

مثلا

تقسيم آخر

الظن

وهو المقدر اليتم تقسيم آخر للنسبة باعتبار الطرفين وهو ان تعد طرفا ما مطلقا هو ان
 يراى اولاً بالمشبهات على طريق العطف في غرة ثم بالمشبه بها كذلك كقوله في صفة العقاب
 بكثرة اصطياده للطيور كان قلوب طلبا بعضها وبأشبعها الذي ذكرنا العقب وكشف
 وهو اردو التمر البها لا شبه الرطب الطرس من قلوب الطير العناب واليابس العنق منها
 بالحق البها لا وليس لاجتماعها هيئة مخصوصة لعنيد بها ويقصد لشيء بها الا انه ذكر اولاً المشبهين
 ثم المشبه بها على الترتيب المصروف وهو ان يراى بالمشبه والمشب به ثم اخر كقوله النسر
 أي الطليق الرابحة مسك الوجوه وبأشبعها اطراف لالكف وروى اطراف البنان ثم
 وهو متوقف على ان تعد طرفه الاول يقع المشبه دون الثاني فتشبهه النسبة كقوله تعد
 اكبح حالك كلالها كلالها وان تعد طرفه الثاني يقع المشبه به دون الاول فتشبهه كجمع
 لقوله بات بياض الصبح اعني صبحه ول كان الواسع كما ما سبق ذلك لا بعد أي النائم
 البدن عن تولو مقصد أي منظم او مرد وهو ج الفهم او افاض جمع اخوان وهو رد له
 نور شبه ثوره ثلثه شبا وباعبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين كما تمثيل وهو أي
 التشبه الذي وجهه وصف منزع من مقصد أي امرين او امور كما مر في تشبه الشربا و
 تشبهه شارب النفع مع الاسياف وتشبهه الشخص بالمرءة في كف الاشكال وبغير ذلك فبده أي
 من مقصد الكمال بلونه بغير حقيقى حيث قال النسبة منه كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان
 مقترنا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبه مثل اليهود بمثل الكفار فان وجهه
 وهو حرمان الاشفاق بالبلغ مانع مع الكد والتعب كسقي به مود وصفه كسب من مقصد
 وليس كحقيقى بل هو عايد الى التوهم وإما غير تمثيل وهو كلاله أي بخلاف التمثيل يقع
 ما لا يكون وجهه مقترنا من مقصد وليس كحقيقى وعند الكمال ما لا يكون مقترنا من مقصد

تقسيم آخر

ولا يكون دمجاً واعتباراً بل يكون حقيقة تشبيهية الربا بالقول المنذور ثميل عند الجمهور
 التكاثر واثم تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فسمي
 المجمل وهو ظاهر وجهه ومن الوجه الغير المذكور وهو ظاهر وجهه كل وجه محتمل له مدخل في ذلك
 كونه كالاسد ومنه لا يدركه الا كما هو القول لبعضهم ذكر الشيخ عبد الغفار انه قول من
 بني مهلب للشيخ وذكر جابر النزه قول لا نارية فالتمة ثبت الخشب في ذلك فاسلمت عن بنينا
 ابيهم افضل فقالت عماره لابل فلان ثم قالت حكمتهم ان اعلم ابيهم افضل هم كالحلقة
 المفترقة لا يدري اين طرفا ما اى هم متساويون في الشرف يمنع تعيين بعضهم فاسلموا
 افضل منه كما انها اى الحلقة المفترقة متساوية الاجزاء في الصورة يمنع تعيين بعضها
 طرفا وبعضها وسطا لكونها مفترقة متساوية كذا يدركه واثم منه اى من المجمل وقوله
 منه دون ان يقول واثم اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تشبيهاً للمجمل لا من تعيينات
 مطلق التشبيه اى من الجمل لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف الذى يكون
 فيه اياها وجه التشبيه كونه اسد ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده اى الوصف الذى
 بوجه التشبيه كقولنا هم كالحلقة المفترقة لا يدري اين طرفا ومنه ما ذكر وصفها اى التشبه
 والمثبه به كليهما كقولهم صدقت عنه اى هو صفت ولم تصدق هو اوجه عن وعادوه
 فلم يك كالتعريف ان جنته واثم اى انك رايته يقال فعله فلان في روق شبا به وريعه اى
 اوله واثم به ريق المطر وريق كل شئى افضل وان رحت عنك في الطلب وصف المشبه
 اعني الممدوح بان عطاياه فافضل عليه عرض ولم يعرض وكذا وصف المشبه به اى
 الغيث بانه يصيبك اجته او رحت عنه والوصفان مشران بوجه التشبيه اعني الالف
 في حاله الطلب عدمه وحال الالف بال عليه الاعراض عنه واما مفصل عطفها

مجل وهو ما ذكر وجهه كقوله وتقره في صفاء وادنى كالتأني وقد نصح بذكره ليعتبر
 اى بان يذكر مكان وجه التشبه ما يستلزمه اى يكون وجه التشبه في هذا التشبيه باله لا
 في بجملة كقولهم للكلام العقيق هو كاللؤلؤ في الجملة فان الجماع فيه لانهما اى وجه
 في هذا التشبيه لانهما اكلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين الكلام العقيق والاكلاوة
 من خواص المطعومات واثم تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه التشبه وهو انه اى في
 وهو ما يتقل منه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الامر
 اى في ظاهره اذا جعلته من بدال امر يد واثم ظهور ان جعلته مهورا من بدال شقة
 في اول الرأى وظهور وجهه في بادى الرأى اما لكونه امر اجليلا لا تفصيل فيه فان
 كسبنا الى النفس من التفصيل لا ترى ان ادراك لانت من حيث انه شئى اخر
 او حيوان اهل واثم من ادراكه من حيث انه جسم حاسس متحرك بالارادة فاطق
 اولكون وجه التشبه قليل التفصيل مع غلبته حضور المشبه به الذهن عند حضور المشبه
 لغرب المشبه به عن المشبه واثم به اذ لا يخفى ان اثنى مع ما يناسبه سهل حضوره
 ما لا يناسبه كالتشبيه بحجر الصغرة بالكوزة المقدار والكل فانه قد عتبه وجه التشبه
 تفصيل اعني المقدار والكل الا ان الكوزة غالب حضوره عند حضور الحجر او مطلقا
 عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبته حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون للمكره
 اى المشبه به على الحسن فان المتكرر على الحسن كصورة الفم غير متخف اسهل حضورهما
 لا المتكرر على الحسن كصورة الفم متخفا كالتشبيه اى كشيء الشئ بالمرأة المجلوبة في الاستدراك
 والاستتار فان وجه التشبه تفصيل لكون المشبه به اعني المرأة غالب حضوره في الذهن
 لمعارضة كل من القرب المتكرر للتفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في وجه التشبه مع

غلبة حضور المشبه بسبب قرب المشبهة او تكررها على كسب شيئا لظهوره المؤدى الى
 مع ان التفضيل من سباب الغراب لان قرب المشبهة في صورة الاول والتكرار على كسب
 في الثانية تغرض كل منهما التفضيل لولا ان مقتضاها سرعة اشغال من المشبهة الى المشبهة به
 فينبغي وجه الشبه كانه امر جلي لا تفضيل فيه فيصير شيئا لا يتبدل واما بعيد قريب على ما قد
 مبين وهو كماله اي ما لا يتقل فيه من المشبهة الى المشبهة به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم
 الظهور في النفاذ وجهه في بادى الرأي وذلك عن عدم الظهور ما لكثرة التفضيل لقوله
 والشمس كالمراة في كلف الاشكال فان وجه الشبه فيه من التفضيل على ما سبق ولذا لا يقع
 في نفس الراى للمراة الدائمة الا اضطراب البعدان يستألف ناطقا ويكون في نظره
 او تدور في لند وحضور المشبهة به اما عند حضور المشبهة بعد المشبهة كما مر في تشبيه السفيح
 بمار الكبرية واما مطلقا اي وتدور حضور المشبهة به مطلقا يكون للكون وجهيا كانياب لا غدا
 او مركبا جليا كاعلام باقوت غشوة على رماح من بزجرا ومركبا عقليا كمثل اكل
 كسارا وقوله كما مر اشارة الى الامثلة التي ذكرنا انفا ولعله مكرره لى المشبهة به على
 ركن لقوله الشمس كالمراة في كلف الاشكال فان الرجل ربما ينقض عمره ولا يتفق له ان
 يرى مراة في يد الاشكال الغراب فيه اي تشبيه الشمس المراة في كلف الاشكال من وجهين
 احدهما كثرة التفضيل في وجه الشبه والثاني فله التكرار على كسب فان قلت كيف يكون
 مذكرا كحضور المشبهة بسبب عدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين وكما مع
 المشترك المعنى بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا اندر حضورهما مذكرات التي
 الى ما يحكمها ويصلح سببا للتشبيه بينهما والمراد بالتفضيل ان تنظره كثر من وصفه
 لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يغلب في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم

البعض

البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي تفضل
 على وجه كثرة اعرافها ان تأخذ بعضها من الاوصاف وتضع بعضها في غير وجود بعضها
 بعضها كما مر في قوله حلت روميا يعني رمي مئوبيا الى روميه كان ثمانية سماء ليهب فيقول
 بدخان فاعبر في الهب الشكل واللون واللحان وترك الاتصال بالدخان ونفاذ
 وان تغيب الجميع كما مر في تشبيه القربا بالبعقود الملحجة المعززة باعتبار اللون والشكل
 وغير ذلك ككل كان التركيب جليا او كان عقليا من امور الكثر كان التشبيه البليغ
 تقابله الكثرة والتشبيه البليغ ما كان من هذا القربا من البعيد الغريب دون
 القربا المتبدل للغراب لى اللون هذا غير متبدل ولان يلى الشئ بعد علمه الذي
 في نفس اللفظ وانما يكون البعيد الغريب ليغا حسنا اذا كان تشبيه لطف المعنى وقوة
 او يترك بعض المعنى على البعض وبناء على اول ورثان السابق فيحتاج الى
 نظرونا مل وقد يتوقف في التشبيه القربا المتبدل بما يجعله غريبا ويجزبه عن الابتدال
 لقوله لم تعلق هذا الوجه شمس كما رانا لا بوجه ليس فيه جيا فتشبه بالشمس بغير الا
 حديث لكيا وما فيه من الدقة والكفا واخرجه الى الغراب وقوله لم تعلق ان كان من
 يلقى القربة فالتشبيه على غير مخرج وان كان في الحقيقة بمعنى فائقة وعارضة فهو فعل يبنى في
 تشبيه اي لم يقابل في الحسن والبهما والا بوجه ليس فيه جيا وقوله عارضة مثل النجوم لولا
 اي لو امكن لولم يكن للتشبيهات قول فتشبه العزم بالنجم متبدل الا ان كثر اطراد
 الا قول اخرجه الى الغراب وليسمى هذا التشبيه المشروط لتفصيل المشبهة او المشبهة به
 اليها بشرط وجودى او عدمى يدل عليه صريح اللفظ اوسيا في الكلام وباعتبار
 اي والتشبيه اعتبارا وانه اما مؤكدا وهو ما حذف وانه مثل وجرى مر السبب على كل

نفسها بالادوات

من الكتاب منه اي ومن المؤكد ما عرفت المشبه الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والبرج لغيره
 اي عيها الى الاطراف والحواسب قد جرى ذنبه لا يصل هو الوقت العصر الى المغرب بعد
 من الاوقات الطويلة كغيره يوصف بالضعف لقوله ورب نه الفراق اصيله وجهي كلا
 لو بينهما مشتبك فذنبه لا يصل صفوته وشعار الشمس فيجب الماء اي على ما ذكره في
 الغنم في الصفاد واليهما في هذا المشبه مؤكدة ومن الشمس من لم يبرهن لجهن الكلام
 ولجهن لم يعرف كجانه من اجته حتى ذنب بعضهم الا ان اللحن انما هو يفتح اللام وكرههم
 يعني الودق الذي سقط من الشجر قد شبه به وجه الماء وبعضهم ان الاصيل هو الشجر الذي
 له اصل وعرق وذنبه ورقه الذي اصغر غيره ذكره في سقط منه على وجه الماء وفي
 الوجين عنى عن الپيان او مرسل على اما مؤكدة وهو كلا في ما ذكره وانه فصار رسلا
 التاكيد المستغنى عن حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كالمتر
 من الامثلة المذكورة التي فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو
 الوافي بافادته اي بافادته الغرض كان يكون المشبه به اعرف بشئ بوجه التشبيه
 بيان اكمال او كان يكون المشبه به اعم بشئ منه اي في وجه التشبيه لكان التقو
 بالكمال او كان يكون المشبه به مسلم بحكم فيه اي وجه التشبيه معروفة عند المتألفين
 بيان الامكان او مردود عطف على مقبول وهو كلا في ما يكون فاصرا عن افاد
 الغرض بان لا يكون على شرط القبول كما سبق حاشية في تقييد التشبيه بحسب القوة و
 الضعف في المبالغة باعتبار الاركان اربعة والمشبه به مذكور قطعاً فالمشبه به مذكور
 او محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه مذكور او محذوف على التقديرين فالاداة
 اما مذكورة او محذوفة بغير ثمانية فضل واعني مراتب التشبيه قوة المبالغة اذا كان

تقسيم باعتبار الغرض

خاتمة

اختلاف

اختلاف المراتب لعدم ما باعتبار ذكر اركان اي التشبيه كلها او بعضها اي بعض الاركان
 فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سبق الكلام لان اعني المراتب انما يكون
 بالنظر الى اعدة مراتب مختلفة وانما قبل ذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف التشبيه
 كوزيد كالاسد وزيد كالذئب الشبيهة وقد يكون باختلاف الاداة كوزيد كالاسد وكان
 زيد كالاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو
 المراتب ان حذف الوجه والاداة فاعلها والافضل وقد يثبت بعضهم ان قوله باعتبار
 متعلق بقوة المبالغة فاعترض بانه لا قوة مبالغة عند جميع الاركان فالا عا حاشية
 وجهه واداة فقط اجماعون حذف المشبه كوزيد كالاسد ومع حذف المشبه كوزيد كالاسد في مقام
 الاخبار عن زيد ثم الاعني بعده المراتب حذف احداهما اي وجهه واداة كذلك اي فقط
 او مع حذف المشبه كوزيد كالاسد وكوكالاسد عند الاخبار عن زيد وكوزيد كالاسد في
 الشئ حاشية وكواسد في الشئ عند الاخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما وهما الاثنان الباقي
 اعني ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه وبدونه كوزيد كالاسد في الشئ حاشية وكوكالاسد
 في الشئ حاشية خرا عن زيد وبيان ذلك ان لقوة اما بعموم وجه الشبه ظاهراً وبشكل المشبه
 على المشبه بانه هو موقوفاً وشمل على الوجهين جميعاً فهو غاية القوة وما نزل عنها فلا قوة
 له وما شمل على احدهما فقط فهو متوسط والحقيقة المبرر هذا هو المقصد الثاني من مقاصد
 علم الپيان اي هذا بحث كحقيقة المبرر والمقصود والاصل بالنظر الى علم الپيان هو
 المبرر اذ به يتا في اختلاف الطرفين دون كحقيقة الاداة لما كانت كلاس لعل للمبرر اذ
 للاستعمال في غير ما وضع له فرغ الاستعمال ما وضع له جرب العادة بالبحث عن كحقيقة
 اولاً وقد يحدان ما للعبور بان ليميز عن كحقيقة المبرر والعقلانيين الذين هما في الاستعداد

بحث الحقيقة المبرر

والاكثر ترك تعقيب لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي حقيقة في الاصل فبعض بعض قال
من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حقه والابنية ثم نقل الى الكلمة الثانية والابنية
في مكانها الاصل والتميز فيها للنقل من الوصفية الى الاستيعابية في الاصلح الكلمة الابنية
فيما هي في معنى وصفت تلك الكلمة في الاصطلاح به الشيء طبى وصفت له في الاصطلاح
به يقع المسمى طبى بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف اعني في اصطلاح متعلق بقوله
وصفت وتعلقه بالمتعلقة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز عند التأمل بالمتعلقة
عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا يسمى حقيقة ولا مجازا بقوله فيما وصفت له عن لفظ
تؤخذ هذا المفسر مشيرا الى كتاب عن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له اصطلاح به الشيء طبى
ولا يفوه كالا سدة الرجل الشجاع لان الاستغارة وان كانت موضوعا بالتأمل الا
ان المفهوم من إطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح به
الشيء طبى عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به
كالصلوة اذا استعملها المسمى طبى بغير الشرع في الدعاء فانها يكون مجازا عن استعمال
في غيره وضع له في الشرع اعني لا ركان الموضوع وان كانت مستعملة فيما وضع له في
والوضع اي اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة
اليه ومع الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند إطلاق
اللفظ وهذا مل للوقوف اينما لنا فهم معاني كروف عند إطلاقها بعد علمنا بانها
لان ان معانيها ليست في قرينة نفسها بل يحتاج الى البصر بكناف الاسم والفعل نعم
لا يكون هذا ملا لوضع كروف عند من يجعل معنى قولهم كروف دل على معنى في غيره
انه مشروط في دلالة على معناه الا فرادى ذكر متعلقه يخرج المجاز عن ان يكون

موضوعا بالبنية في معناه المجازي لان دلالة على ذلك المعنى انما يكون بقرينة لا
دون المشترك فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم
احد المعنيين بالتعيين لعارض لا مشترك لا بناء في ذلك مثلا عين قرينة
على الظاهر بنفسه مرة اخرى للدلالة على ان كيف بنفسه فيكون موضوعا بالتعيين في
كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو موهول ان اريد ان الكناية
بالبنية في معناه الاصل موضوعا فلذا المجاز ضرورة ان السدة قولنا رابت
اسد ابرمى موضوعا للمجوز ان المفسر وان لم يستعمل فيه وان اريد انها موضوعا
بالبنية في المعنى الكناية اعني لازم المعنى الاصل ففاده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه
بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة ما نفع عن ارادة الموضوع
له او من غير قرينة لفظية فمع هذا يخرج عن الوضع المجازي دون الكناية لاننا قلنا
اخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد ولذا وجوبه في اللفظ لان المجاز قد يكون
له قرينة معنوية لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة المجازي دون الكناية
فانها اي حقيقة على ما صرح به صاحب المعاني لاننا نقول هذا سدة على راي المفسر لان
الكناية لا يستعمل فيما وضع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة المفسر
وسيجي هذا زيادة في تحقيق والقول بدلالة اللفظ لدلالة ظاهرة فاسد في وجوب
بعضهم الى ان دلالة اللفظ على معانيها لا يحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى
مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه فالدلالة فذهب المفسرين
لان هذا القول فاسد وادام محمولا على ما يفهم عنه ظاهر لان دلالة اللفظ على
المعنى لو كانت دلالة كدلالة على اللفظ لوجب ان لا يختلف اللفظ باختلاف الالهام

وان كل احد مع كل لفظ لعدم انعكاس المدلول من الدليل ولا يمنع ان يحمل اللفظ
 بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المبرز دون التحقيق لان ما بالذات لا يرد
 بالغير ولا يمنع نقله من معنى لا معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الذي
 وقد يؤول الى القول بدلالة اللفظ لانه الكلام اى صفة عن ظاهره وقال انه
 عما عليه من علم الاستيفاق والتعريف من ان الحروف في انفسها خواص بها يختلف
 كاجزاء الحسن والفساد والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك تلك خواص يقتضي ان
 يكون العالم بها اذا اخذت تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهل التماس بينهما فبقا
 لمعنى الحكمه كالقسم بالغا والذي هو حرف في كل شئ من غير ان يبين والقسم بالغا
 الذي هو شئ في كل شئ يقع بين وان لهيات تركيب الحروف اي خواص لفظها
 واللفظ بالتركيب في حركه كانه وان و كحيدى وكذا باب فصل بالضم مثل شرف
 وكرم للافعال الطبيعية للوزن والمجاز في الاصل مغفل من جاز المكان كجوزه
 فقد ارتفع الى الكلمة المجازية اى المنفردة مكانها الى اصل او المجوز بها مع
 جازوا بها وعدا مكانها الى اصل كذا في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الطائفة
 من قولهم جعلت كذا مجازا لا حاجه الى طريقها على ان معنى جاز المكان ملكه فان
 المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز مفرد ومركب مما مختلفان ففرقوا كلاهما
 اما المفرد فهو الكلمة المستعملة اخرا بهذا عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست
 بمجاز ولا حقيقة في غير ما صنعت له احترز به عن الحقيقة مركبا كان او مفردا
 غيرهما وقوله في اصطلاح به الما طلب متعلق بقوله وصفت في ذلك بعد
 فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة او استعماله

المجان

المفرد

بصرف الشرح في الدعاء مجازا فانه ان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة ليس مستعمل
 فيما وضع له في اصطلاح الدنى به وقع الما طلب على الشرع ويخرج من كلفه ما يكون
 له معنى آخر اصطلاح آخر كلفظ الصلوة المستعمل بحسب الشرع في الاركان الخمسة
 فانه يصدر في عليه انه كلمة مستعملة في غير ما صنعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو
 لا بحسب اصطلاح الما طلب هو الشرع على وجهه متعلق بالمتعلقة مع قرينة عدم
 ارادة اى ارادة الموصوف له فلا بد للمبرز من العلاقة لينتفع الاستعمال عما
 يقع وانما قيد بكونه على وجهه يع واشرط العلاقة لخرج العلة من تعريف المجاز
 كقولنا قد من هذا الفرس مشيرا الى كتابك ان هذا استعمال ليس على وجهه
 وانما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادة لخرج الكتاب لانها مستعملة في غير ما صنعت
 له مع جواز ارادته ما صنعت له وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشركا
 وعرفى خاص بتعيين ناقلة كالخوى والصرف في غير ذلك وعرفى عام لا يتبين
 ناقلة وهذا النوع الحقيقة بالقياس الى الواقع فان كان واصفها واضع الله
 فلتعريفه وان كان اشارة فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح
 الذي وقع الاستعمال في غير ما صنعت له في ذلك الاصطلاح فان كان الدعاء كالمجاز
 لغوى وان كان الشرع فشرعى والا فعرفى عام او خاص كاسد للشيء مخصوص
 المرسل الشئ فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوى في الشئ وصلوة للمعنى
 المحصورة الدعاء فانها حقيقة شرعى في العبادة مجاز شرعى في الدعاء وقيل
 للفظ المحصور اعني ما دل على معنى في نفسه ومفترقا بالحد الذي منه التلاوة
 كحدث فانه حقيقة عرفية خاصة اى كونه في اللفظ مجاز كونه في الحدث

لدى الغوايم الرابع واللات فان حقيقه عرفت عانته في الاول مجاز عرفي
 عام في الثاني والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المتبينة بين المعنى المجازي
 والمعنى الحقيقي والافساده فغلب هذا استغاره من اللفظه المستعمل فيها شبهة
 الاصل للعلاقة المتبينة كالاسد في قولنا رايست اسدا يومى وكثيرا ما يطلق الاسد
 على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فغلب هذا يكون المعنى
 ويصح منه الاشتقاق فهما اى المشبه به والمشبه مستغاره منه ومستغاره له واللفظه
 اى لفظ المشبه به مستغاره لانه بمنزلة النحاس الذى استغير من احد النسخ
 والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المتبينة كاليد المستغارة للي راحة مخصوصه
 اذ استعملت في النعمة لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة
 بعد واصل الى المقصود وكاليد في القدرة لان الكثرة يظهر سلطان القدرة
 يكون في اليد وبها يكون الدالة على القدرة من البطش والعزبة القطع
 الاخذ وغير ذلك الدوابية التي هي في الاصل اسم للبعير الذى يحمل المارده اذا
 يستعمل في المارده اى المزدود الذى يحمل فيه المارده اى الطعام المتخذ للقدرة
 والعلاقة كون البعير طائلا لها وبمنزلة القلة المادية ولما اشار بالمثل الى
 انواع العلاقة اخذ في التبرجح ببعض الاخر من انواع العلاقات فقال قد
 اى من المرسل لتسمية الشئ باسم جزئية في هذا العبارة نوع من التامع
 ان في هذا التسمية مجازا مرسل وهو اللفظه المستعمل في جزئ الشئ عند الظاهر
 على نفس ذلك الشئ كالعين وهي اى وجه المخصوصة في التسمية وهي الشخص
 التسمية العين جزاء منه ويجب ان يكون الجزاء الذى يطلق على الكل

فما يكون له من بين الجزاء مزيدا خصا باللفظ الذى قصد بالكل مثلا
 لا يجوز اطلاق البداء والاصح على الرتبة وعكسه كى ومنه عكس المذكور يعنى
 لتسمية الشئ باسم كلة كالاصح المستعملة في التامع اى جزاء من الاصل
 في قوله لا يجعلون احدا بينهم في اذانهم وتسمية اى ومنه تسمية الشئ باسم
 سببية كور علما الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم
 مسببة كوامطرت السماء اى علما لكون الثبات مسببا عنه واورده في
 في امثلة تسمية السبب باسم المسبب فلام فلان اكل الدم اية من السبب الدم
 وهو سبب بل هو من تسمية المسبب باسم السبب ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم
 الشئ الذى كان هو عليه في الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن نحو انا
 اموالهم اى الدين كقوايتا قبل ذلك ولا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ
 باسم ما يؤول اليه ذلك الشئ في الزمان المستقبل كواانا اراة راحة ضمرا اى على
 يوال كخبر او تسمية الشئ باسم كلة كور طيدع ما دية اى اهل ما دية كمال فيه
 والذى المجلس او تسمية الشئ باسم كلة اى اسم كى في ذلك الشئ كور
 الذين ايفضت وجوههم فخر رمة الله اى في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية
 الشئ باسم الله كور اجعل لى ان صدق في الاخرين اى ذكر احسان والى
 اسم لانه الذكر لما كان في الاخرين نوعا فصار به في الكتاب فان قيل قد
 ذكر في مقدمته هذا المعنى ان مبنى المجاز على الاشتغال من المردوم الى اللزوم
 وبعض انواع العلاقة بين الكثرة لا بعيد الترفيع قلنا ليس معنى اللزوم هنا
 امتناع الانفكاك في الذهن او اكارج بل غاصق وانفكاك مثقل بسببه من

الاستعارة في الجملة في بعض الأحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علة وعلل
والاستعارة وهي مجاز يكون علاقته المباشرة أي قصدان الإطلاق بسبب
فإذا أطلق المشرع شقة الإنسان فان قصد تشبيهها بمشغلا بل في اللفظ فهو
استعارة وان اراد انه من إطلاق المعبد على المطلق كإطلاق المرسى على الف
من غير قصد التشبيه مجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد
قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلًا والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية
ليتميز عن التشبيبية والممكن عنها التحقق معناه أي ما غنى بها واستعملت به فيه
فان أطلقه بان يكون اللفظ قد نقل إلى امر معلوم يمكن ان ينقل عليه لشار
اليه إشارة حسية أو عقلية فالحس كقول له أي سدا شاة السلاخ اسي تام السلاخ
معد في جل شجاع أي قد قبل كثير إلى الوقايح وقيل قد ف بالجم ورمي به بضار
له جبانته وبنائه فالاستعارة مستعارة للرجل الشجاع وهو امر متحقق عا قولا أي
والعقل كقول له ثم اهدنا السراطين المستقيم أي بالدين الحق وهو علمه الاسلام هذا
وهو امر متحقق عقلا قال المصم فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بمعناه ما غنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج من تسمية الاستعارة بخرية
سدا ورابت ريدا سدا ومررت به اسدا كما يكون اللفظ فيه مستعلا فيما وضع
له وان تضمن تشبيه شي به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يجز
تسميته معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما
عبارة عن المجاز بقرينة تقييد المجاز بالاستعارة وبعبارة اسدا في المثال المذكورة
ليس مجازا لكونه مستعلا فيما وضع له بل في الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في

اسدا يرعى بقرينة جملة على ريد ولا دليل لهم على ان هذا حذف اداة التشبيه ان التقدير ريد كما
واسدا لهم على ذلك بانه قد اوقع الاسد على ريد ومعلوم ان الشأن لا يكون هذا فوجب المعبر
التشبيه لحذف اداة قصد الاستعارة فاسدا ان المعبر الى ذلك كما يجب ان كان اسدا مستعلا في معناه
اي حقيقيا وانما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فجملة على ريد يجب ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه في مثل هذا
كثيرا ما يتعلق به اكبار والمجوز كقول سدا في الحروب لغاية أي مخبري حال عا وكقول سدا
اعزب عليه أي باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم انهم قد اختلفوا في ان الاستعارة مجاز
لغوي او عقلي والجواب عن ان مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعل انه المشبه به في ذلك
انها أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعا للتشبيه به لا للتشبيه لان معناه أي من التشبيه
فان في قولنا رابت اسدا يرعى موضوعا للسبع المحضوس ولا للرجل الشجاع ولا المعنى اعم من سباع
والرجل كما يجوز ان المجازي مثلا لكون اطلاقه عليهم ما حقيقته كالطلاق الحيوان على الاسد والرجل
وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة فاعلم ان عا الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع
قرينة ما نفع عن ارادته ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام ولا ريب ان لفظ الاسد
اذا اطلق على الكائن لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا
لعبت ريدا فقلت لعبت رجلا او اننا او حمدا فاعلم ان موضوعا لم يستعمل اللفظ
الا في معناه الموضوع له وقيل انما أي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان الضرورة امر محلي
للعقول لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء وخول في دخول المشبه في جسد المشبه به
بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها أي الاستعارة في المشبه
استعمالا فيما وضع له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء وخول في جسد المشبه به
لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكان كلاما

المنقولة المستغارة ولما كانت الاستغارة ابلغ من الحقيقة اذ لا يبالغ في إطلاق الاسم مجرد
 عاربا عن معناه ولم يتع ان يقال لمن قال رايت اسدا او اراد ان يجعل اسدا كالحال لا يقال
 لمن سمي ولده اسدا انه جعله اسدا ولا يقال جعله اسدا الا وقد اثبت فيه صفته المارة واذا كان
 نقل اسم المشبه به الى المشبه متبعا لنقل معناه اليه يعني انه اثبت له معنى الاسد كحقيقة ادعاء ثم
 اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا يعني
 ان العقل جعل الرجل الشجاع من جملة الاسد وجعل ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا و
 لهذا اي دلان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء ودخوله في جملة المشبه
 مع التعجب في قوله فامت تظني اي توقع الظن على يد من الشخص نفس اعظم من غشي فامت تظني
 ومن عجب شمس والبهما والظن من الشمس فلو لا انه ادعى لذلك لعلام مع الشخص كحقيقة
 وجعله شاعا كحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب من ان الظن ان حسن الوجه انما
 اخذوا النبي عنه اي دلان اصح النبي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بل على الله وانشاء ليس
 تحت الثوب تحت الاربع ايتم قد زار زاراه على الفم تقول زرت الضيف عليه زاره اذ
 شدوت زاراه عليه فلو لا انه جعله قرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان المكان
 انما ليسع اليه البيع بسبب استه كحقيقة لا بلا سبب وان كان القمر في الحسن لا يقال القمر استه
 ليس باستغارة لان المشبه مذكور وهو الضيف في خلافة وزاراه لا نالقول لان المشبه
 الزكر مع هذا الوجه بنا في الاستغارة مما في قولنا سيف زيد في يد اسد فان تعجب الاستغارة
 صادق على ذلك رد هذا الدليل بان الادعاء اي ادعاء ودخول المشبه في جملة المشبه به لا ينفذ
 لو بنا اي الاستغارة مستعملة فيما وضع له للعلم بضرورة بان اسد في قولنا رايت اسدا
 يرى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقق ذلك ان ادعاء

المشبه في جملة المشبه به يعني ان جعل اسدا اسدا بطريق التماثل فيسبب احدهما المتعارف
 وهو الذي له غايته بخلافه في مثل تلك كجثة المخصوصة والثاني في غير المتعارف وهو الذي له تلك
 الجزاه وتلك القوة لا لكن في تلك كجثة الابل كالمخصوص في لفظ الاسد انما هو موضوع
 للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقربة بالغة عن ارادة الخ
 المتعارف لتعيين المعنى الغير المتعارف به هذا يندفع ما يقال ان الاصراع على دعوى التسمية
 للرجل الشجاع بناء على نصب القربة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب الذي عنه
 كما في التبيين المذكورين فللبناء على التسمية فنعاد الحق المبالة ودلالة على ان
 التسمية كجثة لا يتخرج عن التسمية به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب الذي عن
 التعجب يترتب على المشبه به وذلك استغارة تعارف الكذب بالبناء على التسمية ودلالة على
 دخول المشبه في جملة المشبه به بان جعل افراد المشبه به قسما من متعارف وغير متعارف كما رد لا
 في لغة الكذب نصب القربة على ارادة خلاف الظاهر في الاستغارة لما عرفت انه لا يترتب
 من قربة بالغة عن ارادة الموضوع له ككلاف الكذب فان فاعله لا ينصب قربة على ارادة
 خلاف الظاهر بل يندل لمجوده في ترويج طائفة ولا يكون الاستغارة على المسبق منها
 يقتضي ادخال المشبه في جملة المشبه به كجثة افراد المشبه به قسما من متعارف وغير متعارف ولا يكون
 ذلك في العلم لما في كجثة لانه يقتضي الشخص ومنع الاشتراك كجثة يقتضي العموم و
 شاول الافراد الا ان العلم نوع وصفتة بواسطة اشتها به بوصف من لا يشا
 كاتم المضمون الانصاف بالجوود وماور بالجل وسبحان بالفضاحة وباقول بالقبلة من فيكون
 ان المشبه به كجثة شخص سببا في كجوده وناول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواز سواء كان ذلك
 الرجل المعهود او غيره طائفة الاسد بهذا التماثل يندل حاتم افراد المتعارف المعهود

فريقا كاشفا

والفرد غير المتعارف يكون اطلاقه على المصنف واعني حاشا الظاهر في حقيقة ومع غيره ممن
ينصف لغيره استغارة سحر رايه البعد حاشا وقيل بينهما يعني ان الاستغارة لكونها
مجازا ان بدلها من قرينة لغة عن ارادة المصنف له وقرينتها اما امر واحد كما في قول
رايت اسدا برمي او كثر اى امران او امور يكون كل واحد منهما قرينة كقولك لا
تعارفوا اى تكلموا العدل والايامان في ايماننا براما اى سبوا فالتعريف كقولك لا
تتعلق قوله تعارفوا بكل واحد من العدل والايامان قرينة على ان المراد بالخير ان
التيوف لكونه على ان جوابه الشرط كما يكون ويلجأون الى الطاعة بالتيوف
او معان ملتزمة مربوطه بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لكل واحد وهذا ظاهر
قول من زعم ان قوله اذا كثر مثل لقوله او معان فلا يصح جعله مقابلا وفيما كثر
وصا عطف من لقوله اى فضل سيف الممدوح شلخى بهما من انكفا اى انقلب الباء
للتعدينية والمعنى ربهما من حد سيفه بقلها على اركان الاقران خمس كجانب اى انا
الحسن اى في الجود وعموم العطايا كجانب اى بهما على الكفاية في الحرب فهما ملكهما
استغارة السبب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقه وحين انها من فضل سيفه
ثم قال على رءوس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر
من جميع ذلك انه اراد بالسبب اى انا اى الاستغارة باعتبار الطرفين المتعارفين
منه والمستغارة لهما اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شئ واحد اما ممكن كقول
اجيئنا في قوله ثم او من كان مليفا في جيلنا اى ضالا فندبنا كاستغارة الاجبا
من معناه كحقيق وهو جعل الشئ جبا للمدانة اى الدلالة على طريق بوصول الى
المطلوب والاجزاء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وهذا اوله من قول المصنف

تقسيم باعتبار الطرفين

ان الهداية

ان الهداية والجمود مما يمكن اجتماعهما في شئ لان المستغارة منه والاجزاء لا يكونه وانما
كواحيينا لان الطرفين في استغارة الجلب للضال مما لا يمكن اجتماعهما او المصنف لا يصف
بالضلال والنسب المستغارة التي يمكن اجتماع الطرفين في شئ وفيه لما بين الطرفين
من ان ثقاف واما ممتنع على عطف ممكن كاستغارة رسم الممدوح للموجود لعدم
عناقه هو بالفتح النفع اى الاثماء والنفع في ذلك الموجود كما في الممدوم ولا شك ان اجتماع
الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استغارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بعين
اثره كجملته اى في شئ ذكره ونديم في السلس اسم التقسيم الاستغارة التي لا يمكن اجتماع
طرفيها في شئ عبادته لغايد الطرفين والامتناع اجتماعهما ومنها اى ومن الغايد
الاستغارة التي لا يمكن اجتماعهما في شئ كاستغارة اى الاستغارة التي استغلت في
صد معناه كالجحفة او تضطر لما ترى للشر بل التضاد والتناقض منقولة التناهي لولا
يخرج او تهكم على ما سبق كحقيقة في باب التثنية كقولهم بعد ابيهم اى انذرهم كغير
البشارة التي لا يجاز بها يظهر سرور في المجرى لا نذار الذي هو صفة باوخال لا نذار
في جمل البشارة على سبيل التهكم والاستغارة كقولك ايت اسدا وانت يزيد جبا ناعا
سبيل التلميح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع البشير والاذنار من جهة واحدة وكذا
الاشاعة والجبن والاستغارة باعتبار اجتماع اى ما قصد اشترك الطرفين في شئ كما
لا يلزم اليه الجمع اما اطل في مفهوم الطرفين المستغارة والمستغارة منه كقولك
جز الناس رجل تحسك بعنان فرسه كلما سمع بهقه طارا لهما او رجل في شقة في حجة
له بعد الله حتى بانيه الموت قال جاز الله الهبة الهبة التي يفرغ منها واصلا من ذبح
يجمع اذ جعل والشعر اس كجمل والمف جز الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستغارة

تقسيم باعتبار الاجتماع

في سبيل الله ادر بل اعتزل الناس سكن في راس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها
 بهما في امر طائفة وبعيد الله حتى ياتي الموت يستعار الطيران للعدد والجميع داخل في مفهومها
 فان الجميع بين العدد والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما في العدد والعدد
 والانه في الطيران اقوى منه في العدد والانه في الطيران هو قطع المسافة بالجمع والسرعة
 لازمة له في الاكثر لا داخله في مفهومه فلا بد ان يثقل استعارة التقطيع الموصوف لان
 الاتصال بين الاجسام الممتدة بعضها ببعض لتفريق الجماع والبعاد بعضها عن بعض
 في قوله تم وقطعنا في الارض اما وجميع مع ازالته الاجتماع الداخلة في مفهومها ووجه في الظل
 اشد الفرق بين هذا وبين اطلاق المرس على الانفس مع ان في كل من المرس والتقطيع
 خصوص وصف ليس في الانفس لتفريق الجماعه وان خصوص الوصف الكائن في التقطيع
 مرعى في استعارته لتفريق الجماعه بكونه خصوص الوصف في المرس والى جعل ان التشبيه
 بينهما منطوق بكونه فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن ان خبر الماتية لا يختلف بالثقة
 والضعف فكيف يكون جامعا والجميع يجب ان يكون في المستعار منه قوى قلت
 الاختلاف انما هو بالماهيية الحقيقية والمعنوم لا يجب ان يكون ما هيية حقيقة بل قد يكون
 امر مركبا من امور بعضها قابل للثقة والضعف فيصح كون الجميع خلا في مفهوم
 الطرفين مع كونه في احد المعنومين اشد وقوى الان يرى ان التواويز من مفهوم
 الامور ان المركب من التواويز والمحل مع اختلافه بالثقة والضعف اما غير داخل
 يختلف على اما داخل كما من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المملا وكذا
 ذلك لظهور ان البنية عارضة للاسد لا داخل في مفهومه وكذلك التمثيل للشخص
 وايضا للاستعارة لقيم اخرها عتبا الجميع وهو انها اما عارضة في المعنونة لظهورها

تقسيم آخر

فيها نحو رايست اسد ابري او حاصلة هي الغريزة التي لا يطلع عليها الا بخبر من الذين اوتوا
 ارتفعوا عن طبقة العامة والعامة قد يكون في نفس الشبهة ان يكون تشبيها في نوع
 كقوله في وصف العرس بانه مؤدب انه اذا نزل صاحبته غفيرة والى عانة في قروبس كرجبة
 مكانه اما ان يعود اليه واذا اجس قروبس في سرجه بعبارة عليك السلام لان الغراف التبرك
 والتكليم في كمد برة المعصنة في العرس وادار بالبر لفسه شبهة بنية وفتح الفاعل في قوله
 في قروبس السرج ممدا لما جاني في العرس بنية وفتح الثوب موقعة من ركنه المني ممد اما
 جاني ظهر ثم استعار الالعيا وهو ان يبع الرجل ظهره وساقه في ثوب ويغزو لوقوع العنان
 في قروبس السرج فجاءت الاستعارة في العينة كقوله اخذنا ما بطراف الاحاديث بنبينا و
 سالت باعنا في المطي الباطح جمع البع وهو سبل الماء فيه فافق الى استعارة سبلان السبل
 الواقعة في الباطح لير الابل يسرا جليتها في عانة لسرعة المشمل على لين وسلاية والتشبيه فيها
 ظاهر عامي لكن قد تعرف فيه بما اذا اللطف والعبارة اذا اسند الفعل على سالت الى الباطح
 دون المطي او احاطا بها في افادته امتلات الباطح من الابل كقوله تم واشتغل الرئس
 شيئا وادخل الحاق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران عاليا في الاختلاف
 وبين امرهما في الرمادي وسائر الاجزا اسند اليها في الحركة وتبعها في الثقل والحققة
 الاستعارة باعتبار التلمذ المستعار له والمستعار منه والجميع ستة اقسام لان المستعار
 منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او العكس
 لغير اربعة والجميع في التلمذ الاجرة عقلا لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في العلم الاول اما
 ادعيا او مختلف لغير ستة والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجميع اما
 كقوله ثم فخرج لهم بجلا حسنة الحار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له كجوان

تقسيم آخر

الذي خلق الله تعالى من خلق القبط التي سبهم ما نارا من عند الفاعلة في ملك الحي الترتيب الى
 اخذ ما من موطئ من جبرئيل عاودا بجمع الكل فان ذلك يكون ان كان على شكل واحد
 واجمع من المستعار منه المستعار له واجمع حسي مدرك بالبحر وما عطف على قوله ثم وانه
 لهم الليل نبع منه النهار فان المستعار منه اي النبع وهو كلف الجدل عن نحو الشاة والمستعار
 كلف الصنوع عن مكان الليل وهو موضع العاقلية والماضيان والماضيان ما يعقل من رتب
 امر على آخرى حصوله عقيب حصوله دائما ادعيا لبا كرتب ظهور الهم على الكلف وترتب
 ظهور الظلمة على كلف الصنوع عن مكان الليل والترتيب مرعوق وهناك ذلك ان الظلمة
 هي الاصل والنور طار عليها بسيرة بصيرة فاذا عرفت الشمس فقد سجد النهار من الليل
 اي كلفوا بزل كما يكشف عن الشئ الشئ الطاري عليه السائر لم يجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
 ضوء النهار بمنزلة ظهور المصنوع بعد سجد الما به عنه وحسب قوله فاذا هم مظلون لان الظلمة
 عقيب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام واما ما ذكره المفسر من ان
 المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وفيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الاضواء
 دون الاظلام وتناول بعضهم التوفيق بين الكلامين محل كلام المفسر على القلب
 بظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد من الظهور التميز او بان الظهور يعني الوجود
 كما في قول الخنيس وذلك عاربا بين ربيعة خاير وفي قول الما دؤب وملك فظاهر عنك
 عاربا اي زابن وذكر العلامة في شرح المعقاج ان النبع قد يكون بمعنى النبع مثل سنج
 الا فاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج كوحدة الشاة عن الا فاب فذهب صاحب
 المعقاج الى الشاة فيصح قوله فاذا هم مظلون بالاعاء لان التراخي وعدمه مما يختلف
 باختلاف الامور والعادات وفان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل

وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وتكونه كما ينبغي ان
 لا يحصل الا في رضاء ذلك الزمان عند الزمان فربما وجعل الليل كانه بفاعتهم عقيب
 اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعيا هذا حسن المعاجاه كما يقال اخرج النهار من الليل
 ففاجاه ودخل الليل ولوجعنا النبع بفتح النبع وقلنا نخرج ضوء الشمس عن الهواء
 ففاجاه الضلام لم يستقم او لم يلبس كما اذا كرت الكوز ففاجاه الالك ردا ما مختلف
 بعينه حس وبعضه عطف على قوله رابت ثم ادانت تريد ان ما كاشم في حسن الظلمة
 وهو حس وبناه ثلثان وهو عطفية والاعطفية قوله وان كانا حيين اي وان لم
 يكن الطرفين حيين فاما اي الطرفان اما عقليان كوفين بعينهما من مرقه فان كانا
 الرقاد اي النوم على ان يكون المرقد مصدر او يكون الاستغارة اصلية او على ان
 بفتح المكان الا انه اعتبر التشبيه المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقة
 انما هو المعنى القاي بالذات النفس الذات واعتبار النسبة المقصود الاسم او الى
 وسننتج لهذا زيادة تحقيق في الاستغارة الطبيعية والمستعار له الموت واجمع
 عدم ظهور الفعل واجمع عطف وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له اخرج الموت
 القوي ومن شرط اجماع ان يكون في المستعار منه قوتى فانحق ان اجماع هو
 البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر والقوى للكونه مما لا شبهة فيه لا حد وقرينة استغارة
 هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصعد في المسكون واما
 محققان اي احد الطرفين حس والآخر عطفى وحسب هو المستعار منه نحو قوله ثم فاصبح
 بانوار فان المستعار منه الرجاء وهو حس والمستعار له التليق واجمع التليق
 واما عقليان والمعنى ابن الاعراب انه ربيحي لهما لا يلتزم صريح الرجاء واما عكس ذلك

اي مختلفان واضح هو المستعار كقوله انما طغى الماء حلقنا كم في اجازته فان المستعار
كثرة الماء ومحسوس والمستعار منه التكبر والجاء الاستعارة المعطوف وهو عقليان
والاستعارة باعتبار لفظ المستعار فسمان لان اي اللفظ المستعار ان كان كسهم
حقيقة وانما يلا كما في الاعلام المفيدة المشتركة بنوع وصيغته فاحصليته اي فلا استعارة
احصليته كاسد اذا استعمل للمرسل الشيء وقيل اذا استعمل للمرسل الشيء يد والاد اسم يد
والثاني اسم منفي والثاني منفي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جسم فان الاستعارة
للمفعول وما يشق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة غير ذلك الحرف
وانما كانت تبعية لان الاستعارة تفيد التشبيه والتشبيه تفيد كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او بكونه مشارك للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية اكتفاء ب
الامور المتفرقة الثانية لقولك جسم اسم في بعض د بعض صاف دون معاني والصفات
المنشقة منها لكونها متحدة وغير متفرقة بواسطه دخول الزمان في مفهوم الفعال
وعرف منه للصفات ودون الحروف هو ظهور كذا ذكره وقيه بحيث لان هذا الدليل
استقامته لا ينشأ ول اسم الزمان والمكان والآلة لانها يصلح للموصوفية وهم اي مخرجا
بان المراد المشتقات والصفات دون الاسم الزمان والمكان والآلة فوجب
يلزم الاستعارة في اسم الزمان وكونه احصليته بان يعتد التشبيه في نفسه لا في مصدره
وليس كذلك للفظ بانا وفا فلما هذا مقتل فلان للموضع الذي صرب فيه ضربا
دم فلان بقره فان المعنى عن تشبيه الضرب بقتل والموت بلفاد فلان لان الاستعارة
في المصدر لان نفس المكان بل التحقيق ان الاستعارة في الافعال وجميع المنشقات
الى يكون المقصود بها الى المعاني التي بابتدات تبعية لان المصدر الدال على

التي بابتدات هو المقصود الى هم اكد يد بان يعتد في التشبيه والا ذكرت الاستعارة
عن نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات في التشبيه في الاولين اي الفعل وتما
منه المعنى المصدر في الثالث اي الحرف لمعنى حده قال صاحب المضج المراد باعتبار
مع في الحروف ما يعتد بها عند نفسه معانيها مثل قولنا من معنا لا ابتداء الشيء
في معنا الفرعية وكما معنا الفرع فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حرفا
بل اسماء لان الاسمية والتفرعية انما يجب باعتبار المعنى وانما يجب معقولات معانيها اي ذا
افادت هذه الحروف معاني رجع تلك الحروف المعاني هذه بنوع استمرام لامطابقة
فقول المضج في تقبل متعلق مع الحروف كالمجرد ورقة ريدة لعمري ليس الصحيح اذا كان في نفسه
لمعنى المصدر والمعنى مع الحرف في نفسه في نفسه كالم اذا كان اللفظ لذلك
بالنطق اي يجعل دلالة الحال مشبه ونطق الناطق مشبه به ووجه الشبه البيضا المعنى
الى الذات ثم ليست للدلالة لفظ النطق ثم يشق من النطق المستعار الفعال الصفة
فيكون الاستعارة في المصدر احصليته في الفعل والصفة تبعية وان الطلق النطق
على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لا زمت له يكون مجازا مسكنا
وقد عرفت ان الاشياء في ان يكون اللفظ الواحد بالجسم الى المعنى الواحد استعارة
ومجازا مسكنا باعتبار العلاقات وليس باعتبار التشبيه لام التعليل كقوله ثم اللفظ
اي موسى الفرعون ليكون لهم عدو واضرا للعداوة اي يعتد بالتشبيه العداوة
واخر اي صليين بعد الاتفاظ لعلته اي علمه ان تقاط الغائية كالمجرد الشيء في الترية
عن الاتفاظ او الحصول بعده ثم استعمل في العداوة واخر ما كان حفة ان يغفل
في العلمة الغائية فيكون الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة في المجرد وهذا الطريق هو

من كلام صاحب الكشاف ويظهر من ان متعلق معنى اللام هو المجرور وما سبق للكمة
 غير متعلق بما بعده من جهة الاستغارة المستعارة لان المتروك يجب ان يكون متوحد
 سواء كانت الاستغارة اصلية او بنعية وعلى هذا الطريق المشبهة عن العداوة وتكون
 مذكورة متروكة بل تحقيق الاستغارة القبيحة منها ان شبه ترتب العداوة واكثر على
 الالتفات لترتيب عليه الغائية عليه ثم يستعمل في المشبهة اللام الموصوفة للدلالة على ترتيب
 العلة الغائية الذي هو المشبهة به فخر الاستغارة اولاً في العلية والغرضية وتبعها في
 اللام كما مر في نطقته اكمال فصاح حكم اللام حكم الاسد حيث استغرقت ليشبه العلية فصاح
 متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور وما ذكره المصنف هو اذ في هذا المقام
 زيادة تحقيق اوردنا في الشرح ودارقطنيها اي قرينة الاستغارة الحقيقية في الاصل
 الفعل وما يثبت منه على الفاعل كونه نطقته اكمال فبان النطق الحقيقي لا يندلج
 اكمال او المفعول كونه الحق لنا في امام قتل النجل واحسن السما كما فان القتل لا يندلج
 لا يندلج انما بالنجل واكثر وكما قوله لفرهم لندلجها ما كان حاط عليهم كل زواياهم
 من السنة القاطعة وادابهم ميات طعنات مستوية الى الاشبه القاطعة وادابهم
 والنسبة للمبالغة القطع وزر الدرع وسروها صحتها فالمفعول الثاني في ان
 لندلجها قرينة على ان فقرهم استغارة او المجرور نحو فقرهم بعد ابهم فان
 العذاب قرينة على ان بشر استغارة بتبعية نهكية وانما قال مدارقهما كذا لان
 القرينة لا ينحصر فيها ذكر بل قد يكون حاله كقولك قتلته زيدا اذا ضربته ضرباً شديداً
 والاستغارة باعتبارها راضية عن الطرفين واجبي مع واللفظ ملغى اقسام لانها
 اما ان لم يقرن بشئ بلام المستغارة والمستغارة منه او قرن بلام المستغارة او قرن

استغارة مطلقة

وهجدة

وشحة

الشيخ

بلام المستغارة منه مطلق وهي لم يقرن بصنعة ولا بخرج مما يلزم المستغارة والمستغارة منه
 نحو عند من اسد والمراد بالصفة المعقولة التي هي معنى قائم بالغير لا بغيره النحوي الذي هو احد
 النواحي والثاني مجردة وهي ما قرن بلام المستغارة له كقوله عمر العدا وامي كثير العطاء
 واستغارة الرداء للعطاء ولانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلزم عليه ثم وصفه
 بالعم الذي يناسب العطاء وتجريد الاستغارة والقرينة سياق الكلام على قوله اذ
 صا كما اي شازع في الضحك اخذ اجنبه وتامه غلقت بضمكته رقاب المال اي اذا انبج
 غلقت رقاب امواله ابدال يمين ليقال غلق الدهن في يد الممنون اذ لم يقرب عن نظار
 والثالث مشحون وهي ما قرن بلام المستغارة منه او تلك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
 مما ربح كجارتهم كسيف الاشرار للاستدلال والاختيار ثم فرغ عليها ما يلزم الاشرار
 من الرجوع والتجارة وقد يجهل ان اي التجريد والرشح كقوله لذي اسد كمال السراج
 تجريد لانه وصف بلام المستغارة له عن الرجل الشجاع مقدوف لندلج طفاره لم تعلم هذا
 ترشح لان هذا الوصف مما يلزم المستغارة منه على الاسد الحقيقي واللبد جميع اللبد وفي
 ما قبله من شعر الاسد على منكبها النعلين مبالغة العلم وهو القطع والرشح ابلغ من
 التجريد ومن جمع التجريد والرشح لاستعماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان الاستغارة
 مبالغة في التشبيه فترشحها بلام المستغارة منه تحقيق لذلك لغوية له وعنده اي بين
 الرشح على بناسي التشبيه وادعاء ان المستغارة لنفس المستغارة منه لا شئ شبيه
 حتى انه يلزم على علو القدر الذي سيقار له علو المكان ما يلزم على علو المكان كقوله
 يصعد حتى يظن انهم يول بان له حجة في السما واستغارة الصعود وعلو القدر والارتفاع
 في مدارج الكمال ثم بني عليه ما يلزم على علو المكان وهو الارتفاع الى السما ومن ظن ان

ان له حجة في السماء وفي لفظه كقول زبادة مبالغة في المدح لما فيه من الالفة اما
 ان هذا كما يظن كقول داما العاقل فيعرف ان لا حجة له في السماء لانضافه لبايرا ^{الكلمات}
 وهذا المعنى ما خفي على بعضهم فتوهم ان في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث اثبت
 هذا الظن الكامل كقولهم يعرفون الاشياء وكثرة اى مثل البناء على علو القدر ما ينبغي على ^{المكان}
 لتأسي التشبيه من التعجب في قوله قامت تظلمت ومن عجب شمس تظلمت من الشمس التي
 عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجب من بطلان التفسير في رارة القمر فلولم يقصد تأسي
 التشبيه والتمثيل لما كان للتعجب والتمثيل عن حجة على ما سبق ثم اشار الى زيادة تقرير هذا
 الكلام فقال واداجا البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه
 ذلك لان الاصل في التشبيه وان كان المشبه به من جهة انه اقوى واعرف لان المشبه
 هو الاصل من جهة ان العرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ما ينبغي والاشياء كما
 في قوله هي الشمس مسكنها في السماء فوا من غوا حمله على الغراء وهو البصر العوا وعرها
 فلن تستطيع ايها اى الى الشمس يعودون لتطبع الشمس ليك تروا لعل في رايها
 واليك هو المصدر بعد ما ان جازا تقديم الطرف على المصدر والاختلاف في غير الظاهر
 ففعله هي الشمس تشبه الاستعارة وفي التشبيه اعترف بالمشبه ومع ذلك ففعله الكلام
 على المشبه به اعني الشمس وهو واضح فقوله اداجا البناء بشرط جوابه قوله ففعله اى
 جداول اصل كما في الاستعارة البناء على الفرع اى بالجوهر لانه قد طوى فيه ذكر المشبه
 وجعل الكلام خلوا عنه ونقل كحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض اشعار العجم
 عن التعجب مع التصريح باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذنوبه فانها كالليل وال
 كالربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وهذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى واه

نحو مركب

المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما يشبهه بمفناه الاصل اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
 اللفظ بالمطابقة لشيء التمثيل وهو ان يكون وجهه مشترعا من متعدد وواحد وهذا
 عن الاستعارة في المفرد للبناء لفظ التشبيه كما يقال للمتردد في امره اراك تقدم
 رجلا وقفا اخرى شبه صورة زبادة في ذلك الامر بصورة متردد من قام ليدنس
 فتارة يريد الذئب ويقدر رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل في الصورة لانه
 الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه التشبيه هو الاقدام تارة ووجه
 اخرى مشرع عن عدة امور كما يرى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل للكون وجهه مشترك
 متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبه به واديد المشبه كما هو شأن الاستعارة
 وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقدير لقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
 يقال له التشبيه التمثيل او تشبيه التمثيل وفي تحفيل المجاز المركب باستعارة نظر لانه كما
 ان المفردات موضوعه بحسب الشخص فالمركبات موضوعه بحسب النوع فاذا اراد
 المركب في غير ما وضع له فلا بد من ان يكون ذلك لعلقه فان كانت هي المشابهة
 فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كقولهم كالجمل الجذبة لانه لم يتعمل في خبر
 ومع فتا استعمال اى المجاز المركب كقولهم اى على سبيل الاستعارة ليسى مثلا ولهذا اى
 ولكون المثل تمثيل في استعماله على سبيل الاستعارة لا يتغير الامثال لان في الاستعارة
 يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به
 فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يمتنع الامثال في مضاربها كقوله او ثا
 وافراد او ثا وجمعا بل انما ينظر الى موارد ما يقال للرجل او اطلب شيئا صنف قبل
 ذلك بصيغ صنف الدفن بكسر التاء الخطاب لانه في اصل لامرته فصل في

في الاستعارة بالتمثيل
 فصل في الكناية والتمثيل

بيان الاستغارة بالكناية والاستغارة الحقيقية ولما كانت عند المص امين مغنوة
 غزواطين في تعريف الجازا ودرولها فضلا عما حده لستوة المعاني التي تطلق عليها لفظ
 الاستغارة فقال وقد يصير التشبيه في النفس اي في نفس مع اللفظ او في نفس المنطق
 فلا يصح بشي من اركانه سوى التشبيه اما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه المحظوظ
 قد عرفت انه غير الاستغارة بالكناية وقد يدل عليه اي ذلك التشبيه المضمر في النفس بان
 ثبت التشبيه امر محض بالمشبه به من غير ان يكون هناك من متحقق حقا او عقلا يطلق عليه
 اسم ذلك لا مسمى التشبيه المضمر في النفس استغارة فمجرد تشبيهه قول وسمي اثبات
 ذلك لا من المحض بالمشبه به للتشبيه استغارة بحيلته لانه قد استغفر للمثبه ذلك الذي
 يحتمل المشبه به به يكون محال للمشبه به او قواعد في وجوب السبب للتحليل ان المشبه من حيث
 المشبه به كما في قول الهذلي واذا انشب علفت اظفارها البغيت كل تحية لا طمع
 النجيمه الحرزه التي تجعل معاذة اي اذا علق الموت محله في شيء ليدبر به بطلت
 اكمل شبه الهذلي في نفسه المنيعة للبيع في اعتدال النفوس بالبقرة والغلبة من غير
 بين نفاع وحرار ولا رقة لمجروح ولا بقية على دي فضيلة فاقبت لها اي للمنة
 الاظفار التي لا يكمل ذلك لا غيبا في اي في السبع بدورها تحقيقا للمبالغة
 في التشبيه فتمت المنيعة بالسبع استغارة بالكناية واثبات الاظفار لها استغارة
 بحيلته وكما في قول الاخرد لئن نطقت بشكر ربك مفضي فلان حاله بالشكايه لفظ
 شبه كمال بان ان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استغارة بالكناية فاقبت
 لها اي للمحال للسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة في اي في الالف ان المتكلم
 وهذا الاثبات استغارة بحيلته فعمل هذا كل من لفظ الاظفار والمنيعة حقيقة منقولة

في معناه المستصغر علم وليس الكلام مجاز لغوي والاستغارة بالكناية والاستغارة
 الحقيقية فعلم ان من افعال المتكلم متلازمان او الحيلولة كجبان يكون قرينها فريته
 البنية للمكينة كجبان يكون كحيلولة البنية فمثل قولنا اظفار المنيعة المشبه بالبيع فثبت
 فلانا يكون ترشيح للتشبيه كما ان اظفار كمن في قوله اشترى علكن طوقا في اظفار كمن بدالك
 لثمة شبح للجوار هذا ولكن تغير الاستغارة بالكناية بما ذكره المضمر في الاستغارة في كلام
 السلف ولا مومنين على منسبة لغوية ومعناه الماخوذ من كلام السلف هو ان البصر
 بذكر المستغارة بل ذكر لظايفه ولا زمة الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنيعة استغارة
 السبع للمنيعة كاستغارة الاسد للرجل الشجاع الا ان الالف لفرج بذكر المستغارة عن البيع
 بل اقترنا على ذكر لانه لنقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستغارة هو
 لفظ السبع البصر المصريح والمستغارة منه هو الجوان المعسر والمستغارة له هو المنيعة قال
 صاحب الكشاف ان من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكنوا عن ذكر الاشياء المستغارة
 ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من لود فنهوا بذلك لرمي مكانه نحو شجاع بغيرس لانه
 فنية شبهة على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستغارة هو كسم المشبه به
 المراد ك صريح المراد اليه بذكر لوازمة وشي الكلام على ما ذكره السكاك وكذا اول
 ربه حيا اي سلا محار من الصحو علف السكر القلب عن سلمى وظهر ما جله ليقال اقصر عن
 الشئ اذا قلعت عنه اي تركه وامتنع عنه اي امتنع بالمله عنه وتركه كجالة وعري افرقا
 الصبي ورواحله اراد ربه ان يبين انه تركه كان بتركه عن المجنة من الجمل والغنى
 واعرض عن معاودة فطنت الالة الضمير في معاودة والالة لما كان بتركه فنه
 في نفسه العيسى كجبه من جهات المسير كالجج ولججارة فصا منها اي من تلك الجهة الوطرق

الالهة ووجه الشبه الاستغفار التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال به بل كونه
 عن معركته وهذا الشبه المفسر في النفس استغارة بالكناية واثبت له اى البصيرة بعض ما يحق
 ملك الجنة اعني الافريس والروايل التي بها قوام جهنم الحيرة والفرغ فثبتت الاقراس
 والروايل استغارة تخيلية فالتعب عما هذا التقدير من الصورة بمعنى الميل الى الجهل لا يحسن
 يقال سببا بسبب عبادة وصبر ما لى اى الجهل والصورة كذا في الصحاح لا من الصبر بل
 صبرا يقال صبرا مثل سماع اى لعب مع الصبيان ويجعل انه اى زهر اربابا
 والروايل دواعي النفوس كمن هو انهما والقوى الحاصلة لهما في استيفاء اللذات او
 اراد بها الاسباب التي فلما تأخذ في اتساع الغنى الا اوان البصيرة وعنفوان الشباب مثل
 المال والمثال والدعوان فيكون الاستغارة اى استغارة الافريس والروايل
 كتحقيق التحقيق معناه عفا اذا اراد بها الدواعي وحدا اذا اراد بها اسباب اتباع
 الغنى من المال والمثال مثل المثلثة الاولى ما يكون التخيلية لثبات ما به
 كمال الشبه به والثاني ما يكون اثبات ما به قوام الشبه به والثالث ما يحتمل به
 التخيلية والتحقيقية فضل في مباحث من كحقيقة الجبر والاستغارة بالكناية
 والاستغارة التخيلية وقعت في المقام محال لما ذكره المصنف واليهما والكلام
 عليها عرف السكالك كحقيقة اللغوية اى غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له
 من غير ما قبل في الوضع واخرز بالقيد الاجر وهو قوله من غير ما قبل في الوضع عن
 الاستغارة على اصح القولين وهو القول بان الاستغارة مجاز لغوي لكونها
 مستعملة في غير الموضوع له كحقيقة فنجب الاخرز عنها داما على القول بانها مجاز على
 واللفظ المستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاخرز عنها فانها اى انما وقع الاخرز

فصل في الاعتراف بغير كلام الشكليات

بهذا القيد

بهذا القيد عن الاستغارة لانها مستعملة فيما وضعت له بما قبل وهو ادعاء دخول
 في جنس المشبه به كقول افراذه فبين متعارفا غير متعارف وعرف السكالك المجاز اللغوي
 بالكلمة المستعملة في غير ما هو موضوع له بالتحقيق استعمالا لا غير بالنسبة الى نوع حقيقتهما
 مع قرينة مانعة عن ارادة معناه في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
 في الغير للعهد اى المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة او الشرع
 او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقته تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقته لغويا يكون
 الكلمة قد استعملت في غير معناه اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القيد لما
 كان قوله استعمالا لا غير بالنسبة الى نوع حقيقتهما بمنزلة قولنا في اصطلاح لبيد الشايط
 مع كون هذا اوضح وادل على المفسر واثباته المصنف فقامه اخذنا بما حصل من كلام
 السكالك فقال ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الشايط مع قرينة مانعة عن ارادة
 اى ارادة معناه في ذلك لاصطلاح وان السكالك بقيد التحقيق حيث قال موضوعه
 له بالتحقيق لتدخل في تعريف المجاز الاستغارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انهما
 مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم بقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل
 هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له في التأويل فظاهر عبارة المصنف
 هو انها فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق اخرا عن ان لا يخرج الاستغارة فظاهر ان
 الاخرز انما هو عن خروج الاستغارة لا عن عدم خروجها فنجب ان يكون لا رايده
 او يكون المعنى اخرا لئلا يخرج الاستغارة ورو ما ذكره السكالك بان الوضع وما قبل
 منه كالموضوع مثلا اذا اطلق لا يقيد بالوضع بما قبل لان السكالك نفسه قد فرغ
 بتعيين اللفظ بآراء المعنى بنفسه وقال قوله بنفسه اخرا عن المجاز المعين بآراء معناه

في غير

بقرينة ولا شك في انه ان سدد على الرجل الشيعة انما هو بالقرينة فلا حاجة الى تعقيب ذلك الوضع
في تعريف الحقيقة بعد التناول في تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد بان
الابتناع لا يتعمد احد ويكون اجواب بان الكمال لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي
ذكره بتناول الوضع بالتناول بل مراده انه قد عوض للفظ الوضع قرينة على المجاز
بالوضع معناه المذكور لان المعنى الذي يستعمل فيه المجاز اشتراك بين المعنى المذكور
وبين الوضع بالتناول كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليلوون وهو الوضع بالتناول
وبهذا يخرج اجواب عن سؤال آخر وموان يقال لم سلم تناول الوضع للوضع بالتناول
فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انها مستعملة في عرفنا وضعت له في كل
اعنى الوضع بالتحقيق ادعائه ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتناول
لكن لاجتهه لتحقيق الوضع بالتناول بل فقط حتى يخرج الاستعارة البتة ورد ايضا ما ذكره بان
التعقيب بالاصطلاح به التناطح وما يودى معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدل عليه
كوالصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة التخرج
منه كونه اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح
ويكون اجواب بان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعيان والعبارة
والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كقولك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى
المعنى الواحد قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا بحسب صفتين مختلفتين فالمراد ان
الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من حيث انها موضوعه له لا سيما ان
تعليل الحكم بالوصف مقيد لهذا المعنى كما يقال اجواد ولا يثبت سائرهم من حيث انه اجواد
ويخرج عن التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لان

استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع الدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له
وهو كايان في هذا المصطلح التي طلب مراد في تعريف الحقيقة لكنه كلفه ذكره في تعريف المجاز لكونه بحسب
غير مقصود في هذا الفن وبان اللام في الوضع للعمد الى الوضع الذي وقع به التناطح فلا حاجة الى التعقيب
وفي كلهما نظرا وعرضا في تعريف المجاز بانه يتناول اللفظ لان الفرس في هذا الفن
مشبه الكتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب بقرينة على ان لم يرد
بالفرس معناه الحقيقي وقسم الكمال المجاز للفرس الرابع للمعنى الكلمة المنقولة للفرس الى الاستعارة
ويروى بانه تضمن المبالغة في التشبيه في استعارة والا في استعارة وعرف الاستعارة بان
احد طرفي التشبيه يزيد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف المتروك مدحما دخول المشبه
جنس المشبه به كما تقول في الحكم اسد وانت تزيد به الرجل الشيعة مدحما انه من جنس الحكماء
فثبت له ما يخص المشبه به كما هو قسم جنسه وكما يقول الثعلبي في التنية اظفار ما وانت تزيد بالمدينة
السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار وتسمى المشبه به
سواء كان هو المذكور او المتروك مستغارا منه وبسمى اسم المشبه به مستغارا وبسمى المشبه
مستغارا في قسمها اى قسم الكمال ان استعارة الى المصريح بها والملكي عنهما دعوى بالمصريح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو المشبه به وجعل منهما اى من الاستعارة
المصرح بها الحقيقية والتشبيه وانما لم يقل وقسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من حقيقة
والتشبيه ما يكون على القطع وقد ذكرنا في اخرنا ما المتعمد للتحقيق والتشبيه كما ذكرنا في
زير وفسر التحقيق بما مر اى ما يكون المشبه المتروك متحققا او عقلا وعدا لتبديل على
سبيل الاستعارة كما في قولك في اراك تقدم زجلا وما اخر اى من الحقيقة
جلت قال في قسم الاستعارة المصرح بها الحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف

لشمال يداد بعضهم في هذا المقام كلمات واهية ينفذ وما في الشرح نعم نجه ان يقال
 ان صاحب المقام في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس لصعبه والتعليق
 بغيره حتى يفرض عليه بان ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره ويقضي ما ذكره الكا في
 التحليلية ان يكون الشرح استغارة كتحليلية للزوم مثل ما ذكره الكا في التحليلية من اثبات
 صورة وديمية فيه اي في الشرح لان في كل من التحليلية والشرح اثبات لبعض ما يخص المشبه
 للمثبه فكما اثبت للمثبه التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاطراف كذلك
 لا اختياراً لظلاله على الهدي الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراك في حقيقة
 البرج والتجارة فكما اعتبرنا لك صورة وديمية شبيهة بالاطراف فليعتبرنا ايضاً في
 معنى بالتجارة واخر شبيه بالبرج يكون البرج والتجارة بالمشبه اليهما استغارة بين
 تحليليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به
 كالمثبه مثلاً في التحليلية بلفظ الموضوع له كلفظ الميثبه وفي الشرح بغير لفظ كلفظ الميثبه
 المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراك ليس موضوع
 له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المنوهم في التحليلية وعدم اعتباره في الشرح فثبت
 في احدهما دون الآخر كالم جواب ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن بالتحليلية
 بالمشبه كالمثبه مثلاً جعلناه مجازاً عن امر منوهم يكن اثباته للمثبه في الشرح لما قرن بلفظ الميثبه
 لم يكن الما ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارناً للوارثه وخواصه حتى ان المشبه به في
 قولنا رابت اسدا فيفسر افرانه هو الاسد الموضوع بالافس كس كتحقيق من غير احتياج
 نوهم صورة واعتبار مجاز في الافس كلف ما اذا قلت رابت شيئا فيفسر افرانه
 فانما يحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشيء فليتنا مل في الكلام وقته ما وعى بالملكي عنها اي ذكر

بالاستغارة الملكت عنهما ان يكون الطرف المذكور من طرفي المشبه هو المشبه ويراد بالمشبه
 عما ان المراد بالمشبه في مثل النسب الميثبه اطرافاً هو السبع ما دعاه السبعة لها والكا ان يكون
 شيئاً غير السبع بقرينة اضافته لاطراف التي هي من خواص السبع اليها اي لا الميثبه فقد ذكر
 المشبه وهو الميثبه واراد به المشبه به وهو السبع فالاستغارة بالكنية لا ينفي عن التحليلية
 بمعنى انه لا يوجد استغارة بالكنية بدون الاستغارة التحليلية لان اضافته خواص
 المشبه به ولي المشبه استغارة تحليلية ورد ما ذكره من تفسير الاستغارة الملكت عنهما بان
 لفظ المشبه فيها اي في الاستغارة بالكنية كلفظ الميثبه مثلاً مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للفظ
 بان المراد بالمشبه هو الموت لا يفرق الاستغارة لبيت كذلك لانه فسر بان يذكر احد طرفي
 وزيد الطرف الآخر ولما كان ههنا مطر سؤال وهو انه لو اراد بالمشبه معناه ما كتحقيق في
 معنى اضافته لاطراف اليها اثار الى جوابه بقوله واصافه نحو الاطراف قرينة التسمية المفسرة في
 في التسمية الميثبه بالسبع وكان هذا الاغراض من اقوى اعراضات المص على الكا وقد
 يكاب عنه بانه وان صرح بلفظ الميثبه ان المراد به السبع ادعاء لما اثار رابته للمعنى
 من انما جعل ههنا اسم الميثبه اسماً للسبع مراداً به بان تدخل الميثبه في جنس السبع للبالغة
 في التسمية تجعل افراد السبع فيهم من معارفها وبغير متعارف ثم يجمل ان الواضع كيف يقع
 منه ان يضع اسمين كلفظ الميثبه والسبع لتحقيقه واحده ولا يكونا مترادفين فينتا لنا
 بهذا الطريق دعوى السبعة للميثبه مع التبرج بلفظ الميثبه وفيه نظر لان ما ذكره لا يقتضي
 كون المراد بالمشبه غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستغارة للقطع بان
 المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مراداً فاك اللفظ السبع بالتأويل
 المذكور لا يقتضي ان يكون استعماله في الموت استغارة ويكون اجواب بانه قد سبق ان

فقد الخبيثة مراد في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه لم يتحقق من حيث انها
موضوعه لم يتحقق ولا سلم ان استعمال لفظة الميتة في الموت في مثل الشبث اظفار الميتة
استعمال فيما وضعته لم يتحقق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله قولنا ذنت طيرة فلان
بل من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذي لفظة الميتة موضوع له بالباديل
هذا الجواب ان كان محرجا له عن كونه حقيقة الا ان تحقيق كونه مجازا و مراد به الطرف
الاخر غير ظاهر بعد و اختار السكاك والاستعارة البقية وهي ما يكون في الحروف والافعال
والتشبيهات منها الى الاستعارة المكنية عنها يجعل قريتها اي قريته البقية استعارة مكنية
وجعل الاستعارة البقية قريتها اي قريته الاستعارة المكنية عنها على نحو قوله اي قول
السكاك في الميتة و اظفاره حيث جعل الميتة استعارة بالكناية و اضافته الاظفار اليها
قريتها ففي قولنا انظف اسكال بكذا جعل القوم نطق استعارة عن دلت بقريته
اسكال و اسكال حقيقة فهو جعل اسكال استعارة بالكناية عن المتكلم و نسبة النطق اليها
قريته الاستعارة و هكذا في قوله قريتهم لهذميات بجعل الهمذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشبيهة على سبيل التكميل و نسبة القرى اليها قريته الاستعارة و عايناه
القياس و انما اشارة ذلك ثبات اللصبط و تفصيل الاقام و رد ما اشارة السكاك بان ان
قد البقية نطق في نطق اسكال بكذا حقيقة بان يراد بها معناه التحقيق لم يكن البقية
استعارة تخيلية لهما اي التخيلية مجاز عنده اي عند السكاك لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المخرج بها المفردة بذكر المشبه به و ارادة المشبه لا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا
تحقق معناه حقا ولا عقلا بل و هما فيكون مستغلا في غير ما وضعت له بالتحقيق فيكون
مجازا و اذ لم يكن السبعية تخيلية فلم يكن الاستعارة المكنية عنها مستلزمة للتخيلية بمفعليها

لا يوجد بدون التخيلية و ذلك لان المكنية عنها قد وجدت بدون التخيلية في مثل
اسكال على ما التقدير و ذلك اي استلزام المكنية عنها للتخيلية بالكل الاتفاق و انما اختلف
في ان التخيلية هل يستلزم المكنية عنها فعند السكاك لا يستلزم كما في قولنا اظفار الميتة
بالسبع و بهذا اظهر فاما ما قيل ان السكاك بقوله لا ينفك المكنية عنها عن التخيلية ان
التخيلية مستلزمة للمكنية عنها لا على العكس كما فهم المصنف لم يكن ان ينافي في الاتفاق
على استلزام المكنية عنها عن التخيلية لان كلام السكاك في مشعر خلاف ذلك قد صرح في
المراد بحث الجواز العقلي بان قريته المكنية عنها قد يكون امرا و ميميا كاظفار الميتة و قد يكون
امرا محققا كالانبات في امنت الربيع البقل و الهمذم في مرم الا برتجيد الا ان هذا لا يرفع
الاغراض عن السكاك لانه قد صرح في مجاز العقلي بان نطق في نطق اسكال امرا و ميميا
جعل قريته المكنية عنها و ايضا فلما جرد وجود المكنية عنها بدون التخيلية كما في انبت و وجود التخيلية
بدونها كما في اظفار الميتة الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنية عنها لا ينفك عن التخيلية
والا اي وان لم يقدر السبعية التي جعلها السكاك قريته المكنية عنها حقيقة بل قد رما مجازا
فيكون السبعية كلفظ مثلا استعارة مفردة انه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة
في الفعل لا يكون الا بقية فلم يكن ما ذهب اليه السكاك من رد البقية الى المكنية عنها
مغتصبا عما ذكره من انهم الاستعارة الى البقية و غير ما لانه اضطر آخر الامر الى القول
بالاستعارة البقية و قد يجب ان كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب ان يكون
استعارة لمجاز ان يكون له علاقته اخرى باعتبار ما وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة
فانها لا زمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقته المشابهة و قد
المباينة الشبيهة فيه نظر لان السكاك قد صرح بان نطق منها امر مرم و ميميا كاظفار الميتة

للصورة الوهمية الشبهة بالاطفال كحقيقة ولو كان مجازا مرسل عن الدلالة للكان امرضا
 عظاما ان هذا لا يجرى في جميع الامثلة ولو سلم فحين يعود الى عرض الاول وهو وجود الملكة فيها
 بدون التخييلية يكون جواب بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية
 التخييلية لا توجد به ونها فيما شاع من كلام الفصحا ولا تراع في عدم شيوع مثل اطفال الملية
 الشبهة بالبيع وانما الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فتابع
 على ما مرزه صاحب الكشاف في قوله لا يفتقون عهد الله وصاحب المعاص في مثل انبت
 الربيع فصار كما حصل من منهية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون استعارة تخييلية
 مثل اطفال الملية ونظمت اكمال وقد يكون استعارة كحقيقة على ما ذكر في قوله ثم يا ارض
 ابلغي ما ارك ان البلع استعارة عن غور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية عن الغلابة
 وكما قد يكون حقيقة في انبت الربيع فصل في شرائط الاستعارة حسن كل من الاستعارة
 الحقيقية والتخييلية على سبيل الاستعارة برعاية جهة حسن التشبيه ان يكون وجه شبه
 شاعلا للطرفين والتشبيه فيها بافاة ما علق به من الغرض في نحو ذلك ان لا يتم
 راجحة لفظ اي وبان لا يتم شيء من الحقيقة والتخييل راجحة التشبيه من جهة اللفظ لان
 ذلك يطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول الملية في جنس المشبه به لما في التشبيه من
 الدلالة على ان المشبه به قوي في وجه الشبه ولذلك في دلان شرط حسن ان لا يتم راجحة
 التشبيه لفظا يوصي ان يكون التشبيه اي ما به المشبه به بين الطرفين جليا بنفسه وبواسطة
 عرف واصطلاح خاص لا يصير الاستعارة الغارة وتيقنه ان روعي شرائط احسن ولم يتم راجحة
 التشبيه وان لم يراع فان احسن يقال لغرض كلامه داعي مراده ومنه اللغز في جميع الغارة
 مثل رطب اوطاب كما لو قيل في الحقيقة رايست اسدا واريد ان يكون وجه شبه بين

شرائط حسن الاستعارة

الطرئين خفي في التخييل رايست ابطامه لا يجد فيها راحة وارب النمس من قوله النمس كما
 ما لا يجد فيها راحة والرحلة البعير الذي يركله الرجل جلا كان او ما قد يعني ان المراد للمحبين
 النمس في غرة وجوده كالبعثة لا توجد في كثير من الابل وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا
 اذ كل ما يات في فيه الاستعارة يات في فيه التشبيه من غير عكس لجزان ان يكون وجه شبه في
 حيا في غير الاستعارة الغارة كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق ان حسن الاستعارة برعاية
 حسن التشبيه ومن جعلها ان يكون وجه الشبه بعيدا عن مبدل فاشترط اطلاقه في الاستعارة يناد ذلك
 فلما اقبل في الكناية ما يقبل الشدة والضعف فوجب ان يكون من اجل ان يكثر لا يصير الغارة من الغارة
 لا يصير مبدلا لا يحصل به اي مما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه لم يحسن الاستعارة وينبغي ان يشبه
 اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى انهما كالعلم والنور والشبه والظلمة لم يحسن التشبيه ونظمت
 للتاثير كشيء بشيء بنفسه وانما جعلت مسئلة نقول حصل في قوله لا نقول علم كالنور واذا خفي
 في شبهة نقول دفعت في ظلمة ولا نقول في شبهة كالظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتشبيه في ان
 حنا برعاية جهة حسن التشبيه لانها تشبه مضمرة والاستعارة التخييلية حنا بجس حسن المكنى
 عنها لما بينا انها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها وليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقة تشبه بها كمن
 مبدعها فصل في بيان متى اخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك وانما به قد يطلق
 المجاز على كلمة تعبر بها اي حكمها الذي هو الارباع على ان الاضافة للبيان اي توارعها
 من نوع النوع آخر كجلاف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله اودجا وركب وقوله ثم اسئل
 القرية والثاني مثل قوله لم يسكنه شي اي جارا وركب لاستيانه المكنى عن الله واسئل الكل
 القرية للقطع بان المقصود ههنا سوال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن
 من هذا القبيل وليس مثله شي لان المقصود نفى ان يكون لشيء مثل الله تعالى ان يكون

فصل

شي مثل مثله فالكلام الاصلى لربك والغيره هو كبر وقد يفرق الاول الى الرفع وفي الثانية الى الضبط
 حذف المضاف والكم في الاصل في مثل هو الضبط لا خبر ليس قد يفرق الى كبر بسبب زيادة الكاف فكأن
 الكلمة بالجار باعتبار فعلها عن معناها الاصل كذلك وضعت به باعتبار فعلها عن معناها الاصل
 وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من الجار هو نفس الارباع الكلمه وما ذكره المفسر
 والقول بزيادة الكاف في قوله فاما ليس كمثل شي اخذ بالظاهر ويحتمل ان لا يكون زيادة بل يكون
 نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي ابلغ لان الله لم يوجد في ذاته في مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة
 انه لو كان له مثل لكان هو الله نه مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما نقول ليس لشي ربه
 اى ليس لشي ربه فنفى للعدم نفى لارادته الكناية في اللغة مصدر كنيته كذا عن كذا وكنوت
 او تركت التصرح به وفي الاصطلاح لفظ لا يرد به لازم معناه مع جوار ارادته معناه اى ارادة
 ذلك المفعول مع لارادته كلفظ طويل النبي والمراد به طويل القام مع جوار ان يرد حقيقة طويل الجاد
 ايضا فلفظها كالف الجار من جهة ارادة المفعول الحقيقي مع ارادة لارادته كما راد طول الجاد
 مع ارادة طول القامة بخلاف الجار فانه لا يجوز فيه ارادة المفعول الحقيقي للعدم القرشية لانه
 عن ارادة المفعول الحقيقي وقوله من جهة ارادة المفعول معناه من جهة جوار ارادة المفعول
 فذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المفعول الحقيقي للقطع بصحة قولنا
 طويل الجاد وجبان القلب مهزول الفضل وان لم يكن له سجد ولا قلب ولا فضيل ومثل هذا الكلام
 اكثر من ان يحصى ومنها بحث لا بد من الشبهة وهو ان المراد بجوار ارادة المفعول الحقيقي في
 الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان الجار ثانياه لكن قد يمنع ذلك
 في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكفا في قوله فاما ليس كمثل شي انه من باب
 الكناية كما في قولهم مثلك لا ينال انهم اذ يعبون عن مثله وعن كون عاخص او صاخر قد نفى

الكناية

عنه كما يقولون بلغت اربابهم بدون بوجه فقولنا ليس كشيء وقولنا ليس كشيء عبارتان
 معتقدتان على معنى واحد هو نفى المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا
 هيما ارادة المشاع الحقيقية وهو نفى المماثلة عن هو مماثل له وعيا اخص او صاخر وقرق بين الكناية
 والمجاز لا اشتغال بينهما اى في الكناية من اللازم الى المألوم كالا اشتغال من طول الجاد الى طول
 القامة وفيه اى في الجاد لا اشتغال من المألوم الى اللازم كالا اشتغال من الغيبة الى البنية ومن
 الى الشاع وروى هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن مألوما بنفسه وبانظام قرشية البنية يتقبل منه الجاد
 لان اللازم من حيث انه لازم لجوار ان يكون اعم ولا دلالة للعام على الخاص فح اى اذا كان اللازم
 مألوما يكون الاشتغال من المألوم الى اللازم في الجاد فلا يتحقق الفرق والكاما ايضا معوف بان
 اللازم ما لم يكن مألوما اشتغال فيه وما يقال من ان مراده ان المألوم بان الطرفين
 من خواص الكناية دون الجاد او شرط لهما وانه لا دليل عليه وقد سيجى بان مراده باللازم
 ما يكون وجوده على سبيل كطول الجاد والتابع لطول القامة ولهدجوز كون اللازم
 كالمضاك بالفعل لانه فالكناية ان يذكر من المتلادين ما هو تابع وروى في براديه
 ما هو متبع ومرادف الجاد بالعكس وفيه نظرو لا يخفى عليك ان ليس المراد باللازم ههنا
 المشاع الانشكاك في اى الكناية ثمة اف ام الاول ما يشها باعتبار كونها عبارة عن الكناية
 المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فبها اى الاول ما هي معنى واحد مثل ان يتفق في صفة من الصفات
 احصاها بموصوف معين فيذكر تلك الصفة لتتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الصاخر
 بكل ابيض مجذوم والطاغبين مجامع الاضغان المحذوم القاطع والضغون المحذوم مجامع الاضغان
 معنى واحد كناية عن القلوب منها ما هي مجموع عطان بان تؤخذ صفة فضم الى لازم آخر واخر
 ليصير علمها محضه بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الان ان حى مسندى الهمة

اقسام الكناية

غرض من الاطلاق رويته في اخصه مركبة وشروطها في شرط ما بين الكنايين لا اخصاص للكنية
 عنه لتحصيل الاشتغال وجعل السكاك الاول منها اغنى ما هي معنى احد فترية بمعنى سهولة
 الماخوذ والاشغال فيها لب طلبها واستغنائها عن ضم لازمة الا وتلحق بينهما والثانية
 بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي الثانية من اقسام الكناية المطلوبة
 بها صفة من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان فترية وبعيدة فان لم يكن
 الاشتغال من الكناية الى المطلوب بواسطة فترية والقربية فسمان واصح يحصل الاشتغال
 منها بسهولة كقولهم عن طول الفاتمة طويل تجاوه وتطويل التجاوه والاولى اى طويل تجاوه
 كناية سادسة لا يثبتها شيء من التصريح وفي الثانية اى طويل التجاوه والتصريح فالتصريح
 اى طويل التصريح الرابع الى الموصوف ضرورة احتياجا الى الموصوف ضرورة احتياجا
 مرفوع مسند اليه فيشمل على نوع يصريح بثبوت الطول لداليل على تضمنه الضمير اليك لفظ
 انه طويل التجاوه والزيادة طويلا التجاوه والزيادة طول التجاوه ونحو ذلك وتجمع الصفة لهما
 لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف منه طويلا تجاوه والزيادة طويلا تجاوه والزيادة
 طويلا تجاوه اى جعلها الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع التصريح ولم يجعلها تصريحا للقطع
 بان الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير عبارة لا مر لفظي وهذا اشباع خلق
 عن معمول مرفوع بها او حقيقة عطف على واصح وخفاها بان يتوقف الاشتغال منها
 على عامل واجمال رويته كقولهم كناية عن الابلية عريض القصار فان عوض القصار وعظم
 الرسس بالافراط مما يستدل به على البلية فهو مفرغ لها بحيث لا اعتقاد ولكن الاشتغال
 منه الى البلية نوع خفا ولا يطلع عليه كل احد وليس كخفا بسبب كثرة الوسائط والاشغال
 حتى يكون بعيدا وان كان الاشتغال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم

قريب واضحة

قريب حقيق

الكنية

المركبة
الكثرة

كثر الرما وكناية عن المضاف فانه يمل من كثرة الرما وكثرة احواف الخطب تحت القدر من
 اى من كثرة الاحواف وكثرة الطبايح ومنها الكثرة الاكثرة جميع اكل ومنها الكثرة البغيا
 بكثرة الصا وجمع صيغ منها الى المقصود وهو المضاف بحسب فله الوسائط وكثرة التكليف
 الدلالة على المقصود ووضوح وخفاء الثالثة من اقسام الكناية المطلوبة اى اثبات اربابا
 نفية عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام كقوله ان السامحة والمردة هي محال الرجولية و
 التمدى في فية ضربت على ابن ابي اسحق فانه اراد ان يثبت اختصاصا من اخصر هذه الصفات
 اى قبولها له فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه محض بها ادوية مجرد عطف
 على ان يقول او منصوب عطف على انه محض بها مثل ان يقول سماعة ابن اسحق او
 السماعة لابن اسحق وسمع ابن اسحق او حصل السماعة او ابن اسحق سمح وكذلك المضاف به
 يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا كحصر الكناية اى ترك التصريح وقال
 الى الكناية بان جعلها اى تلك الصفات في فية بينهما على ان محلها زوجة وهي يكون
 فوق النجبة نجد الرواس مضر وبه عليه اى على ابن اسحق فاذا اثبات الصفات المذكورة
 له لانه واثبت الاخر في مكان الرجل وخبره فقد اثبت له وكوة اى مثل بيت المدكوة في
 كون الكناية نسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيها كجملته ويشتمل عليه قوله لم يكن
 لونه والكرم بين برديه حيث لم يصح بثبوت الحمد والكرم له بل كفي ذلك بكونها بين
 ثوبين وبرديه فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المظاهرها صفة ونسبة معا كقولنا
 كثر الرما في ساحة ريد فقلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايةان احدهما المظاهرها لثوبين
 الصفة وهي كثرة الرما وكناية عن المضاف اليه الثانية المظاهرها نسبة المضافية الى ريد
 وهو جعلها في ساحة ليعيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين يعني الثاني والثالث

قد يكون مذكورا محمدا وقد يكون غير مذكورا كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من مسلم
من لسانه ويده فإنه كناية عن نفى صفته الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام واما
القسم الاول فهو ما يكون المقام بالكناية نفس الصفه ويكون النسبة مخرجا بها فلا يخفى ان
الموصوف فيها يكون مذكورا محمدا لفظا او تقدير او قوله في عرض من يؤذي المسلمين ^{منه}
في التعريض به يقال نظرت اليه عن عرض ما بهم اى جانب وايضا قال الكاكي الكناية
بمعاني التعريض وتلويح ودرمدايما واشارة واما قال تبغاوت لم يقل منقيم
لان التعريض امثاله ما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم كذا في شرح المصنف
وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تدخل ويختلف باختلاف
الامر من الموضوع وانحفا، وقلة الوسائط وكثرتها والمناسب للعرضية التعريض اى
الكناية اذا كانت عرضية موقفة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها
اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان ^{لفلان}
اذا قلت قولاً انت تعبته فكانك شرت به الى جانب وتريد جانباً اخذ المناسب الى
اسم التعريض ان كثرت الوسائط بين اللازم والمقدم كما في كثير الرما وجبان الكلب
ومنه قول الفصل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرك ان
قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعرض وعرض الوسادة الزمرة لان الزمر هو ان
تشير الى قريب منك عما سبيل الحضيض لان حقيقة الاشارة بالثقة والى جانب المناسب
غيره ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طليح ثم لم يتحول
الى ايام والاشارة ثم قال الكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني تعرف انت
تريد بها الخطاب انما يطع المعنى طلب دونه اى لا تريد المعنى طلب لكون اللفظ مستعملا في

قول الاستكشاف

ما مضى

ما وضع له فقط فيكون مجازا وان ارادنا ان المماثل انما اخر معة جميعا كان كناية لا لما اردت
باللفظ المعنى الاصليا ويؤيد معناه المجازا في اراوة المعنى الاصليا ولا بد فيها من اى في الصورتين من قرينة
والله اعلم ان المراد في الصورة الاولى هو ان المماثل الذي مع المماثل حده ليكون مجازا وفي الثانية
كلها جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك ان قولك ذهبي فمفرد كلام دال على تهديد المماثل
بسبب الابداء ويلزم منه تهديد بكل من صدر عنه الابداء فان سئل وادرت به تهديد المماثل
ويؤيد من المؤيد ان كان كناية وان اردت به تهديد غير المماثل بسبب الابداء لعلاقة شتمه
للمماثل الابداء ما تحققتا وما فرضنا وتغيرت مع قرينة والله على عدم ارادة المماثل ان مجازا
فصل طبق البلغاء على ان المجاز الكناية ابلغ من الحقيقة واليصلح لان الاشتغال بينهما
الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء بلمنه فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لا مشغول
الملزوم عن لازمه واظهرنا ايضا على ان الاستغارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد
علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة ليس معنى كون والمجاز والكناية ابلغ ان شيئا منهما يوجب
يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة واليصلح بل المراد ابلغ من الكمال كما في
المشبهة به انه يقتيد زيادة التاكيد للثبات ويفهم من الاستغارة ان الوصف في المشبهة
بالغ جدا لكمال كمال المشبهة وليس بقادر فيه كما يفهم من التشبيه في المعنى لا يغير حاله في نفسه
بان يعبر عنه بعبارة ابلغ وهذا مراد الشيخ عبيد القاهر بقوله ليست مرئية قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مزية الاسد في الشجاعة
لم يفد ما الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تأكيد ثبات تلك المساواة لم يفد والثاني
والله اعلم هذا اخر الكلام في الفن الثاني في الشكور على نواله وهو المس دل لان تمام الفن الثالث
بمجد والله الفن الثالث علم الهدى وهو علم يعرف به وجه تحسين الكلام اى بصورة معانيها

فصل

الْقَابِلُ لِلْعَمَلِ

ويعلم اعدادا ولها صيغها بعد الطاقه والمراد بالوجه ما مر في قوله وتبعها وجه آخر في الكلام
 حسا وقوله بعد رعايه المطابقة لمقتضى اكمال رعايته ونحو ذلك لا اى الخلد عن العقيد المعنى
 اشارة الى ان هذا الوجه انما بعد رعايه الكلام بعد رعايه الامرين والظرف غنى قوله بعد رعايه متعلق
 بقوله كخبير الكلام وحي اى وجه كخبير الكلام مر بان معنى اى راجع الى كخبير المعنى اوله بالذات
 وان كان قد يفيد بعضا كخبير اللفظ ايضا ولفظى اى راجع الى كخبير اللفظ كذلك اما المعنى
 فدمه لان المقصود هو الاتصال والعرض الاول هو المعاني والالفاظ نواع وقوابلها فمنه لغير
 مراجع الى وجود كخبير المطابقة ليسمى الطباقي واللفظ ايضا وحي اجمع بين المعنى ودين اى معنيين
 متقابلين في الجملة اى يكون بينهما تقابل وثاف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا او
 وسواء كان متقابلا لالتقاء وتقابل الايجاب السلب وتقابل العدم والملكه والتضاد في ذاته
 شيئا من ذلك يكون ذلك اجمع بلعنيين من نوع واحد من انواع الكلمه اسمين نحو قوله ثم كخبيرهم
 اللفظا وهم رواد فليدين نحو قوله ثم كخبيرهم ويكفي او فحين نحو قوله ثم لهما ما سبب عليهما ما سبب
 فان في الكلام معنى الاستفهام وفيه على معنى الضمير اى لا يتفهم بها عنها ولا يفهم بمصيدها غرضا او من
 نوعين نحو او من كان يما فاجيبناه فانه قد اجترع في اللفظ معنى الجملة والموت والحياء مما يتقابلان
 وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني باللفظ وهو اى الطباقي مر بان طباقي الايجاب كخبره
 طباقي السلب هو ان اجمع بين فعل مصدر واحد اجمعا مثبت والآخر منفي او اجمعا امر والآخر
 نهي فالاول نحو قوله ثم ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من احواله الدنيا والثاني
 نحو قوله ولا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباقي ما ساء بعضهم تدعى من دج المظهر الا ان
 انما زيتها وفسره بان يذكر في معنى من المذبح وغيره الوان لقصد الكناية والنورانية وادراكها
 ما فوق الواحد بغيرية الا مثله فتدريج الكناية نحو قوله ثم رويت العذب خذته ردا وثياب

المطابقة

من جملة ما ذكره في الامور
 من جملة ما ذكره في الامور

الموت حرا فاما اى لها اى تلك الثياب البليد الذي من سندس خضر اى ارندى الثياب المظلم
 بالدم فلم ينقص يوم فله ولم تدخل في ليلته الا وقد صار ثيابا من سندس خضر من ثياب كخبير
 فتدريج بين الحرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القفل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة و
 تدريج النورية كقولنا كخبيرى فذا غير العيش الا خضر وازور المجديب الا صغرا وروى اى ابيض و
 ابيض فوذي الا سود خضر ربي في الحد والازرق فيما بعد الموت لا حمر فالملحى القرب للحيات الا صغرا
 لا صغرا والبعد الدنوب هو المراد بهما فيكون نورية وجمع الالوان لقصد النورية لا يقتضي
 ان يكون في كل لون نورية كما نوهتم البعض بل على اى ما يطابق شيئا من احوالها اجمع بين
 المعنيين يتعلق احداهما بما يقابل الآخر لتدريج تعلق مثل اسبه والذم كقولهم اساءوا على المعاني
 رحما عنهم فان الرحمة وان لم يكن مقابله للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة
 والثاني اجمع بين معنيين غير متقابلين غير متقابلين يتقابل معناه اى كخبيرهم كقوله
 لا تفجيني باسم من رجل يريد نفسه في المشيب باسم اى ظهر ظهورا ما فلي ذلك الرجل ظهور
 المشيب يقابل البقاء الا انه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه كخبيرى مقابل للبكاء ويسمى السبب
 ايها المصنف دلان المعنيين قد ذكر بلقطين بوجهان بالتضاد ونظرا الى الظاهر ودل فيه
 اى الطباقي بالبيان الذي سبق ويحش باسم المقابل وان جعله الكاكة وغيره قسما براسه
 المحسنة المعنوية وهي ان يوفق معنيين متوافقين او اكثر ثم يوافي بما يقابل ذلك المذكور
 من المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على السبب يدخل في الطباقي لانه جمع بين
 معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل حتى لا يشترط ان يكونا متساويين
 او متماثلين فمقابل الاثني بالاثني نحو قوله ثم فليضحا كوا قليلا والبيكوا كباثر اى بالضحك
 والعلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلته الثلثة بالثلثة كقوله ما

الاخبار لروى الوهم

ازور اذا اخضر

المقابلة

من افترج الشئ اى ابتدع غير منسب على ما لا يخفى كجذب مجرؤم على ان جواب الامر من الاعادة وهى
 سجين الشئ لك بجهة قلت اطفوا له جبهة وقبضا اى خبطوا وذكر خياطه ركبته بلفظ الطبع لوقوعها
 في جهة طبع الطعام ونحو قوله ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي اطلق النفس على ذات الله ثم
 لوقوعه في جهة نفسي والثاني وهو ما يكون وقوعه في جهة غير تقديره قوله ما في نفسي لوقوعه في جهة
 وما نزل اليها قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ولكن له عابدون وهو اى قوله صبغة
الله مصدر لانه فعله من صبغ كاجلته من جلس وهى اى كانه ليقع عليها الصبغ مؤكدا
 لامنا بالله اى يظهر الله لان الايمان يظهر النفس فيكون امنا مثملا على نظير الله ثم
 النفس المؤمنة ودالا عليه فيكون صبغة الله بفتح يظهر الله مؤكدا المضمون قوله امنا
 ثم اشار الى وقوع نظير الله في جهة ما يعبر عنه بالصبغ تقديره قوله والاصل فيه اى في هذا
 وهو ذكر النظر بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يقولون اولادهم في ما اصغر بيوتهم
 المعمودية ويقولون ان اى النفس في ذلك الماء تظهر لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك
 قال ان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا للنصارى قولوا امنا وصبغنا الله
 بالابان صبغة كمثل صبغتنا وظهرنا به نظير الا مثل طهرنا بهذا اذا كان خطا في قوله
امنا بالله للكا فربان وان كان خطا بالمسلمين فالنبي ان المسلمين امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالابان صبغة ولم يصنع صبغكم ايها النصارى فخرج عن الابان بالله صبغة
 الله للمث كانه لوقوعه في جهة صبغة النصارى تقديره لهذه القرية الحانية التى هى سبب النزول
 من عسل النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا ومنه اى المعنى
المراوغة وهى ان تراوحت اى يوقع المراوغة على ان الفعل مسند اليهم المصدر والاعراض
 اعني قوله بين معنيين في الشرط واجراء والمعنى ان يجعل معنيين واقعان في الشرط

المراوغة

مرذوطين في ان رتب كل منهما رتبة على الاخر كقوله اداما نى النامى ومعنى عن صبيحة
 الى الهواء ولرمنى اصاحب الى الوشى اى سملت الى النامى الذى ليشى حديثه ويربضه
 بنا اقرى على نجا بها الهجر فوج بان نى النامى واصاحبها الى الوشى الواقفين في الشرط
 في ان رتب عليها لاج شئ وقد ينوهم في ظاهر العبادة ان المراد به ان يجمع بين
 في الشرط ومعنيين في اجزاءهما في الشرط بين النامى والى الجى الهوى وفي الجى انين
 اصاحبها الى الوشى والى الجى الهوى وهو فاسد لا فاعل المراد به مثل قولنا اداما نى زيد فاعل على
 اجلته فانفتحت عليه ما ذكرناه من كلام السلف ومنه اى من المعنوى العكس التبدل
 وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء المؤخر اول العبارة
 العبرية ما ذكره بعضهم وهى ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس ضيقه ما اخرت في قوله ما قدمت
 فظاهر عبارة المصنف صادق على عادات السادات اشرف العادات وليس من العكس
 يقع العكس على وجه منها ان يقع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه ذلك الطرف كعادة
 السادات سادات العادات فالعادات احد طرفي الكلام والسادات مضاف اليه لذلك
 الطرف وقد وقع العكس بينهما بان قدم اول العادات على السادات ثم السادات على
 العادات ومنها اى في الوجه ان يقع بين متعلقين متعلقين كقوله ثم يخرج
اكتى من الملبت ويخرج الملبت اى فاكى والملبت مفعلا يخرج وقد قدم اول اى على الملبت
 وثانيا الملبت على اى ومنها اى في الوجه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين كقوله ما كان
كل لهم ولا هم يحلون ليس قدم على اى وثانيا هم على من وهما لفظان وقع احدهما في جانب
 المسند اليه والاخر في جانب المسند ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو عود الى الكلام لبيان
 ما ينقص اى ببقائه وابطاله لثبته كقوله قف يا بدار التى لم يعضها القدم اى لم يلهما

العكس

الرجوع

ولما دل الزمان وتقدم العهد ثم عاد الى ذلك الكلام ونقصه بقوله بل وغيره الارواح والما
 اى الربايع والافكار والتكلمة اظهار التجدد لانه اجزا ولا يماثل في لثم افاق بعض
 الا فاقه فنقص الكلام السابق فاقبل عفا القدم وغيره الارواح والديم ومنه اى
 المعنوي التوريث والى ايهام الله وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريبين
 به البعيد اعطاء معنى قريب حقيقة اى صريحا الى اول مجردة هي التورية التي لا يجامع شيئا
 مما يلزم المعنى القريب كقوله ثم الرحمن على العرش استوى اراد يستوى معناه البعيد
 هو استولى ولم يقرن به شيء مما يلزم المعنى القريب هو الاستقراء والثانية مركبة هي التي
 يجامع شيئا مما يلزم المعنى القريب كقوله ثم اسماء سلبا ما يبدأ او باليدى معناه البعيد
 وهو القدرة فذكرن بهما ما يقارن المعنى الذي هو كما رجمه المحض وهو قوله سلبا ما اذ
 البنا ويلزم البعد وهذا معنى على ما يشترط من اهل الظاهر من المفسرين والافاق تحقيق
 هذا تمثيل والتصور لعظمته وتوفيق على كنهه جلالة من غير ان يتجمل المفردات حقيقة او مجازا
 ومنه اى المعنوي الاستخدام وان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بصيغة اى
 بالضمير الرجوع الى ذلك اللفظ معناه الاخر ويراد بالضميرين احدهما اى احد المعنيين
 ثم يراد بالآخر اى بصيغة الاخر معناه الاخر وفي كل واحد كذا ان يكون المعنيان حقيقيين
 وان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين فالاول وهو ان يراد باللفظ احد المعنيين
 وبالصيغة معناه الاخر كقوله انا نزل السماء بارض قوم عليهما وان كانا معنيين باجمع
 اراد بالسماء الغيث وبالصيغة في رعيتهما والنبات وكل المعنيين مجازي والثاني وهو ان
 يراد احد ضميريه احد المعنيين وبالصيغة الاخر معناه الاخر كقوله فحقى الغضا والسكنية
 وان لم يشبه بين جوارح وضموع اراد باحدى الضميرين الرجوع الى المعنى الذى هو

التورية

الاستخدام

والله اعلم

اللفظ والنشر

ان كنية المكان الذي فيه شجرة الغضا وبالاخر المعنوي في شجرة النار كاصوله شجرة الغضا
 وكيفية ما يزر ومنه اى المعنوي اللفظ والشر هو ذكر مقدم على التصدير والاحمال ثم ذكر الكل
 واحدهما هذا المقدم ثم غير تعيين لغة اى الذكر بدون البقيين لاجل التوفيق بان التسمية
 اليه اى يرد ما لكل الاما مولد لعل بذلك القرائن اللفظية والمعنوية فالاول وهو ان يكون ذكر
 المقدم على التصدير صريحا لان الشر اعم ترتيب اللفظ بان يكون الاول من المقدم في الشر
 الاول من المقدم في اللفظ والثاني في اللفظ في قوله ثم ومن رحمته جعل لكم القيد والنهار لتكنوا
 فيه وللتيقظ فيه فنقل ذكر القيد والنهار على التصدير ثم ذكر القيد وهو السكون فيه والليل
 وهو البقاء فيه ثم فصل الله فيه على الترتيب ان فيل عدم التعيين في الآية ممنوع فان لم يرد
 فيه عايد الى القيد لا مع فلا نعم ولكن باعتبار احتمال ان يعود الى كل من القيد والنهار فيحقق عدم
 واما على ترتيبه ترتيب اللفظ سواء كان معكوس الترتيب كقوله كيف اسودا وانت حقف هو
 النقام الرطل وعرض في اللفظ وقد ورد فيا ومثله كقولك هو شخص اسود وجرودا واهما
 وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المقدم على التصدير الاحمال كقوله ثم وقالوا لن تدخل الجنة
 الا من كان مؤدوا ونصارى فان الضمير في قوله ليهم هو والنصارى ذكره القرطبيان على الاحمال
 بالضمير العايد اليهما ثم ذكر لكل منهما اى وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان مؤدوا
 والنصارى لن تدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين احمالا لعدم الالتفات
 والتمسك بان السمع يرد الى كل فريق او الى كل قول مقوله للعلم بتقليد كل فريق صاحبه اعتقاد
 ان داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الصواب الترتيب وعدمه ومن غريب اللفظ والشر
 ان تذكر مقدمه ان او اكثر ثم تذكره اشراد احد ما يكون لكل من احاد المقدمين كما تقول ان
 والعقب العدل والظلم قد سدم ابوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا ومنه

الجمع

التفريق

التقسيم

الجمع مع التفريق

اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعديين او كثر في حكم كقولهم المال والبذون زينة كثر
 الدنيا وكثرة قوله لا اله الا الله يجمع بين معده ان الشهاب والقراغ واجده اي الاستغناء ومعه
 اي داخلة لا اله الا الله اي مفردة ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ان يقع بين اثنين
 نوع من نوع او غيره كقوله ما نوال النعام يوم ربيع كمال لا يبرحم سما فقول لا يبرحم سما عين هي عرو
 لالف درهم ونوال النعام فقرة ما وقع القباين بين النوايل ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر
 متعدي ثم اضاف ما كثر اليه على القباين وهذا التقيد خرج اللفظ الشرط فلا يملك السكاك فتقسم بينهم
 ان التقسيم عنده اعم من اللفظ الشرط فقول ذكر الاضافة معنى عن هذا التقيد اذ ليس اللفظ
 الشرط اضافة ما كثر اليه بل كبر فيه ما كثر حتى يعينه مع اليه ويرد كقوله ولا يقسم على صنم اي
 فلم يرد به الضمير ما كثر المستثنى من العام المقدر لا الاولان في الظاهر ما كثر لا يقسم احد على ظم
 يقصد به الايمان ما كثر وهو كماله ما كثر اي يترجم على الخفاء في الدال ما كثر برتبة
 هي قطع بل بالية ما كثر اي يترك راسه فلا يترك اي يترك ولا يترك له اذ ذكر البر
 والوند ثم انما في الاول الربط على الخفاء في الثاني ما كثر على القباين وقيل لا تعين لان هذا
 واما ما بين في الاشارة الى القرب فكل منهما كماله ان يكون اشارة الى العرو والوند
 فالبيت من اللفظ الشرط وان التقسيم وفيه نظر لان ما كثر في بل في حرف التثنية ما كثر
 ان القرب فيه اقل كماله كماله ما كثر في المجرع عنها فهذا القرب اعني العرو والوند
 اعني الوند واما مثال ما كثر لا ينبغي ان يهلك في عبارات البلفاظ بل بيت البلاغة لا
 برعاية امثال ذلك ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيان في معنى
 واحد ويفرق بين جهتي الادخال كقوله فوجهك كالتار في صنوها وقليل كالتار في حرمها ادخل
 عليه وجهه كالحب في كونها كالتار ثم فرق بان وجهه الشبه في الوجه الصنوه واللعان وفي القلب

الاول

الجمع مع التقسيم

الجمع

الحركة والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع متعدي تحت حكم ثم تقسمه او على كثر
 اي تقسيم متعدي ثم جمعه تحت حكم فالاول اي الجمع ثم التقسيم كقوله ما قام اي المدح ولتقوى
 الاقامة معنى السيد عدا بعبا فقال ما قام اي المدح ولتقوى
 من بلا والروم تقوى بالروم والعلما جميع صليب النصارى والبيع جميع بقة وهي متعديهم اي
 متعلق بالفعلة البيت السابق اي فاد المغائب الى العا كرجع في هذا البيت شفا والروم للجمع
 ثم قسم ما كثر التقيد ولد واذا كرر ما دون من دلالة على انهم قلة متبالا انهم قلة كما هم غير ذوي
 العقول ما كثر لقوله والنهب ما جمعوا النار ما رزغوا ما كثر اي التقسيم ثم الجمع كقوله ما كثر اذا
 حاربوا صراعدوهم او حاربوا اي طلبوا النفع في اسباعتهم اي انبا عهم وانصارهم لغوا كثر
 اي غيرة وخلق تلك الحفلة منهم غير محدثة ان كثر لا يجمع طيفه وهي الطبيعة كخلق فاعلم ان
 البديع جمع بدعة اي المبتدعات والمحدثات قسم في الاول صفة المدح وان الاشارة الى
 الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها كثر ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم وتفرقه
 طاهر ما سبق فلم يتفرق له كقوله ما كثر اي امره او بانه اليوم هي بوله والفرق
 منصوب بما را ذكر او بقوله ما كثر نفس ما يقع من جواب شفاعته الا باذنه فمنهم اي من اهل
 مفضي له بالنار وسعيد مصفح له بكثرة فاما الذين شقوا فحق النار لهم فيها رفر اي اخرج النفس
 مشفق اي رده خالد بن فيما ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها اوند
 العبارة كناية عن التناهي ونفي الانقطاع اما ما ذكر بك اي المادقة مشيئة الله تعالى ان ركب
 فعال لما يريد من تحليد البعض كاللغز واخراج البعض كالنفاق واما الذين سعدوا ففي
 الجنة خالد بن فيما ما دامت السموات والارض لا ما شاء ركب عطا غير مجدو اي غير مفضل
 بل محند لانه نهاية ومع الاستثناء في الاول ان بعض الاشقياء لا يخلدون كاللعنات

المؤمنين الذين شقوا بعضهم بعضا في الدنيا ان بعض السعداء لا يكفون في الجنة بغير قوتها
 ابتداء في كالفق من المؤمنين الذين سعدوا بالايان والتابيد مبداء ومعين كما ينبغي
 ان شها ذلك فيقضي ما عجزوا بالبدا فقد جمع الانفس في قوله لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم
 شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم سقى وسعيد ثم قسم بان اضافة الاشقياء ما لهم من عذاب النار
 والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا في الآخرة وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين
 احدهما ان يذكر احوال الشقي مضاعفا لاهل من تلك الاحوال ما يليق به بقوله سألني حتى بالقياد
 مشيخ كانه من طول الشؤم مردا يقال اي شدة وطائمتهم على الاعداء والافوا اي طربوا
 خفاو اي سر عين الى الاجابة اذا وعوا الى كفاية منهم ودفاع مسلم كثيرا اذا استد والقيام
 واحد منهم مقام اربعة فليد اذ اعدوا ذكر احوال المشايخ وادوا الى كل طال ما يناسبها بان
 اضافة الى التقدير حال الملاقات والى الحقة حال الدعاء وهكذا الى الاخر والثاني في استيفاء مقام
 الشقي بقوله فاهب لمن يشاء انا ما يهيب لمن يشاء والذكر او يزدوهم ذكرنا وانا ما يحذر
 يشاء عينا فان الانسان امان لا يكون له ولد او يكون له ولد ذكر او انثى او ذكر او انثى وقد سبق
 في الاية جمع الاقسام ومنه اي في المعنوي التجريد وهو ان يشرح عن امر ذي صفة امر آخر مثلهما
 اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مباينة اي لاجل المباينة وذلك كما هما اي
 تلك الصفة فيه اي في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة ما جعل يفتح ان
 ينسج منه موصوف بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون من التجريد كقوله
 لا من فلان صدق جيم اي قريب منهم لانه اي يبلغ فلان من الصداقة حتى الصغ مع اهل
 ذلك كحدان ليخلص منه اي من فلان صدق اخر مثلهما اي في الصداقة ومنها ما يكون
 بالباء والتجريد الدافعة على المشيخ منه كقوله لان سالت فلانا لسان به الجواب بالافاء

التجريد

بالافاء

بالساحة في اشرح منه جرائع الساحة ومنها ما يكون بدخول بالمعية في المشيخ كقوله وشهدوا
 اي من قومه المظفر لهما شها قوما او لما اصابها من شدايد الحرب بقوله واي يشرح في الاصل
 الوحي اي مستغيب في الحرب يستقيم اي لا يس لامة وهي الدرع والباء للملازمة والمصاحبة
 مثل التيق وهو العجل المكرم المراد من رحل البعير كقوله عن مكانه وارسله اي قد رده
 ومنع من نفس مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى شرح منه اخر ومنها ما يكون
 بدخول في المشيخ منه كقوله ما لهم فيها دار اكمل اي في جنتهم وهي دار اكمل لكن المشيخ منها
 دار اخرى وجعلها معده في جنتهم لاجل الكفارة بطلال امرها ومباينة في انصافها بالشفة و
 منها ما يكون بدون توصف كقوله فلان يقيد لا يخلص بعزوة كقوله اي يجمع الغائب
 الغائب اجملة صفة عزوه او يموت موصوف بغير ان اي الا ان يموت كقوله يفتح بالكرم نفسه
 اشرح من نفسه كقوله ما مباينة كرمه فان قيد فلان من قيد لا يخلص من التكلم الى العينة
 فلان لا ينافي التجريد عما ذكرنا وقيد بقية او يموت من كرم فيكون من قيد من
 فلان صدق جيم ولا يكون فيها اخر وفيه نظر للحصول التجريد ونام المفعول بدون هذا التقيد
 ومنها ما يكون بطريق الكناية كقوله باخر من يركب الخطي ولا يشرب كما سالك من جلا كما
 يشرب الكاس من كفا الجواد اشرح منه حواد يشرب هو بلفظ على طريق الكناية لانه اذا
 نفى عنه الشرب بلفظ التجريد فقد اثبت له الشرب بلفظ كرم ومعلوم انه يشرب بلفظ فهو ذلك
 الكرم وقد نفى هذا على بعضهم فرغم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد
 في شيء بكنية عن كون الممدوح غير كذا واول الكناية لا ينافي التجريد عما قدرنا ولو كان
 الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بغير اطلاق في قوله ومنها مما طلبة لسان نفسه وبيان التجريد
 في ذلك انه يشرح من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يضاف قوله لاجل

عندك تهديهما ولا مال فيبعد النطق ان لم يبعد الحال اي ان في حكمه اشترح من نفسه شخص اخر مثله
في فقد اسخير والمال وخاطبه ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبول لان الردود لا يكون من
المحسنة في هذا اشارة الى الردع من ربح ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى ربح انها مردودة
ثم انه من مطلق المبالغة وبين اقسامها والمقبولة والمردودة في المبالغة مطلقا ان يدعي لوصف
في الشدة او الضعف حد استعمل او مستبعد او انما يدعي ذلك لئلا ينطق ان اي الوصف غير متناهية
اي في الشدة والضعف في ذكر الضيف واخره باعتبار عوده الى احد الطرفين وتخصر المبالغة في
والاغراق والغلو لا يجوز للاستفهام بل بالبدل القطعي وذلك ان المدعي وان كان ممكن عقلا
وعادة فيقبل كقولك فداي بين القرس عداوا اهل الموالات بين الصيدين بصريح احد هاتين
اثر الاخر في طلق واحد بين ثوبين الذكر من البقر الوحشي ونحوه يعني لانه من هاتين ايا منهما
فلم ينفخ باء فيفسد مجزوم معطوف على ما ينفخ اي يوق فلم ينفذ ادعي ان فرسه اشد ذك ثورا فينفخ
في مضمار واحد ولم يفرق وهو ممكن عقلا وعادة وان كان ممكن عقلا لا عادة فاغراق كقولك
لكرم جارنا ما دام فينا وبعينه من الاتباع اي ترسل للكرامة عناية حيث لا دسا وهذا ممكن عقلا
لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالجميع عقلا وهما اي التليق والاغراق مقبولان والا اي ولا
لم يكن ممكن عقلا ولا عادة لا متناع ان يكون ممكن عادة ممثلا عقلا اذ كثر ممكن عادة
ممكن عقلا ولا ينعكس فعلى لقوله واخفت اهل الشرك حتى انه الغير للشان لئلا ينفذ اليه
لم تخلق فان خوف النطفة الغير المخلوقة ممثلا عقلا وعادة ومقبولة منه اي من الغلو اصف
منها ما اذخر عليه بقرش الى الصفة نحو لفظه بكاد في كاد بينهما يعني ولو لم تسمعه رومها
ما تضمن نوحا حسنا من التثنية كقولك عقدت سنا بكما اي حوفا كجيا وعليه ما ينفذ في
راسها انكر العين اي خبارا ومن لطف العلامة في شرح المتعاضد التبع الغبار

وتشبه المثلثة

فيه العين والطعن من ذلك سمعت ان بعض البغاليين كان يوق بقلعة في سوق
بعدا وكان بعض مدول دار القضا حاضرا فخر طيب البقله فقال البغال عدا هو وانهم طيب
العدل بكز العين يعني بالعدل احد شقي الوق فقال بعض الطرفا عدا الفوارش العين فان
الموطا حاضرو من هذا القيد ما وقع في قصيدة عليا في صبح بدووه الورا ملكا وريثا في عينا
عدا ملكا وما يناسب في المقام ان بعض الصا في من الغالب الجهم اما له اكر كانت نحو العفة
انا في بكتاب فقلت لمن هو فقلت لمولانا عمر يعني العين فضحك الحاضرون فظنوا كالمستغفر
سبب ضحكهم المستغفر بطريق الصواب فرمته اليه بعض الجفن وضم العين ففطن المقصود
واستغفر في ذلك الحاضرون لو تبتغي تلك الجباة عذرا هو نوع من سبى عليه اي على ملك
الغير لا ملكنا اي العنق ادعي البر كم الغبار المرتفع من سنا بك الجرف فوق راسه بكت
صارا راضيا بكون سيرا عليها وهدم منع عقلا وعادة لكنه كخبر حسن وقد اجتمعا اي قال
ما يقرب الى العفة وتضمن التثنية احسن في قوله كخبر ان تهر الشبه الدجى شدت باهدا
اليهن اجفاد اي يوقع في ضياله ان الشبه محكمه بالبر لا يزول عن مكانها وان جفاد
يعني شدت باهدا بها الى الشبه بطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا كخبر حسن
ولفظه كخبر خريده حسنا ومنها ما اخرج فخرج المنزل والحلا كقولك اسكر بالامس ان عرا
على الشرب عدا ان دامن العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ابراد عجب
على طريقه اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب نحو قوله
لو كان فيها آله الا الله لفسدوا واللازم والدارم وهو فساد السموات والارض بالكل
لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المعلوم وهو تعدد الآلهة وهذه
الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفي بها في اعطابيات دون القطعية المعتبرة

حكايت

المتشبه الكلامي

في البرانيات وقوله طفت فلم اترك لنفسك شبه اى كاد لبس وراى الله لم يطلب فكيف يكلف
 به كاذبان كنت اللام لموطية القسم قد بلغت عن حيايه بلطفك اللام جواب الوشى من عشر
 من غش اذا كان واكذب ولكنه كتب امر الى جانب من الارض فيه اى في ذلك بجانب من ارض
 اى موضع طلبه التزق من راد الكلا وذهب اى موضع ذهاب الحاجات ملوك اى في ذلك الكا
 ملوك اخوان اذ اما مدحتهم احكم في اموالهم اى انصرف فيها كيف شئت واقرت عندهم دور
 رفيع المرتبة كغلك اى كما تفعل انت في قوم اراك صفتهم واحسنت اليهم فلم ترحم في مقام
 لك دنيوا اى لا تعاقبني على مدح ال جفته المحبين الى المنفين على كما لا تعاقب في احسنت اليهم
 فمدحوك وهذه كجته على طريقة التثبير الذى تسميه الفقه قياسا ويكون رده الى صورة قياسى
 اى لو كان مدحى لال جفته ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايف لك ذنبا واللام باطل فكذا المذموم
 ومنه اى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى الوصف على مناسبه له باعتبار لطيف اى
 بان ينظر نظر البشيرة على لطف ودقة غير حقيقى اى لا يكون ما جبر على هذا الوصف على انه في
 كما اذا قلت قد فلان اعادة يدفع ضررهم فانه ليس في شى من حسن التعليل وما قبل من
 ان هذا الوصف اى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لان الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى
 فقلطت وه لا سمح ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل كحقيقى ولو كان اللام
 توهم لو جبان يكون جميع اعتبارات العقد غير مطابق للواقع وهو اربعة اضراب لان الصفة
 اى ادعى لها على مناسبه اما بانه تصدي بيان عليها او غير بانه اريد انبائها والاول اما ان لا يظهر
 لها في العادة على وان كانت لا يخلو الواقع عن على كقولك سلك اى لم يشأ به بلك اى على
 السبب وانما جفته اى صارت مجرمة نسب بلك وبقوة عليها فبعضها الرخص اى المعبود
 السباب هو عرف احكام قول المظهر من السباب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة على وقد علمنا بانها

عرف حاما اكاوثة بسبب عطاء المدوح او يظهر لها اى تملك الصفة على غير العلة المذكورة فيكون
 المذكورة غير حقيقى فيكون من التعليل كقولنا بانه قبيح اعادة يدركه بغير اصله فيرجو ان ياتى بان
 قد لا اعادة في العادة لدفع ضررهم ومنه المملكة عن منارهم لاما ذكره من ان عليه الكرم غلبت
 عليه ومجته صدق رجاء الراعيين لغبته على قدر احواله يعلم من انه اذا توجه الى الحروب صارت الذنوب
 نرجوا ان يعترف على ما يلزم من قبيح من الادعاء وهذا مع انه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة
 حتى ظهرت للجوانات العجم والسانية اى الصفة الغرائبية التي اريد اثباتها اما مملكة كقولنا ورثنا حنت
 فينا ما يلى عذارى اى اياك النافى اى لسان عنى من العرق في المدح فان استحق ان ساءه الواسى
 ممكن لكن لما قال ان عذر الناس فيه ولا يستحسنه الناس عقبة اى عقبة استحق ان ساءه
 الواسى بان عذاره منه اى من الواسى كحراى من العرق في المدح عذر كالبكا وخوف
 منه او غير مملكة كقولنا لولم يكن فيه كجورا وخدمته لما رايته عليها عقد منطلق ثم انطلق اى في هذا النطاق
 وحول كجورا وكواكب يقال لها نطاق كجورا وفيه كجورا وخدمته المدح وحقه غير مملكة فصد اثباتها
 كذا في الاصحاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو ان يثبت كجورا وخدمته المدح على لزمته
 عقد النطاق عليه اى لزمته كالمشبهة بالنطاق المنطلق كما يقال لولم يجئ لم الركب ليجي ان علة الاكرا
 هو المحيى وهذه صفة ثابتة فصد تعليلها ببنية خدمته المدح فيكون من القرب الاول وما قبل
 انه اراد ان الانطلاق صفة متقدمة القبول للجور او قد اثبتنا الشىء وعللها ببنية خدمته المدح
 فهو مع انه مخالف للصريح كلام المصنف في الايضاح ليس شى لان عديت النطاق كجورا اعني اى كالم
 الشبهة بذلك ثابت بل هو محسوس والا فرب ان يجحد لو ههنا مثلها في قوله لو كان فيها
 الهمة الا الله لصدنا عن الاستدلال باشفا والشا في عا اشفا والاول فيكون الانطلاق على كون
 بنية كجورا وخدمته المدح اى دليل على بنية وعلته للعلم مع انه وصدف غير ممكن في حق بى كجور التعليل

التفريع

تأكيد المخرج بالشيء الذي

ما ينبغي على التمسك ولو لم يجز منه لان فيه ادعاء ودخول اصرار والتك بنا فيه لقوله كان السماع
الاعتراف والادعاء طرفة الغرزة الماء جديين كنهها اي تحت الرب جميعا فانه قال الاصل ترقا بالهزة
فحققت اي ما سكن لهن مدافع على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بها غلبت حبيبتا
فلك الرب لشيء مني تبلي عليها ومنه اي المعنوي التفريع وهو اي يثبت لمصلحة حكم بعد ثبوت
اثبات ذلك كحكم لمصلحة له اخرها وجه يفرق والتعقيب وهو اصرار عن نحو غلام ريدر الكلب
راكب لقوله اظلم لكم لسانكم كجهد ساقية كما انكم ينبغي من الكلب هو يفتح اللام شبه جنون كبدت لالته
من عصف الكلب والكلب لا ذواله اففع دم الملك كما قال الخاتمة وبناء جمع بلن مكارم
امساكهم وما كم من الكلب شفا وفتح عا وصفهم بشفا واصلهم من اء كبد وصفهم بشفا وما بهم
دار الكلب في انهم ملوك اسراف وارباب العقول الراجحة ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بالشيء
الدم وهو ضربان افضلهما ان يثبت من صفة دم عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بقدرتها
فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم لقوله ولا عيبهم عيب ضيم جران شيوخهم لهن فلول
جمع فل وهو الكسر في حد السيف من فراع الكتاب اي من معناه كجوش اي ان كان فلول
السيف عليها فثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب
ومو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية من محال الشجاعة فهو اي ثبات
الشيء من العيب على هذا التقدير في المعلق بالمحال كما يقال صبي الفاروس في الجمل في السهم
فالتأكيد فيه اي في هذا الضرب من جهة انه كدعوى بيمينه لانه علق تقويض المدعى وهو ان يثبت
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب يتحقق ومن جهة ان الاصل مطلق الا
هو الاتصال اي كون المشتق منه محلي يدخل فيه المشتق على تقدير السكوت عنه وذلك لما
نقرر في موضع من ان الاستثناء والمنقطع مجاز واذا كان الاصل في الاستثناء والاتصال فذكر

فذكر

فذكر ما يقع المشتق يوم اخرج شيئا وهو المشتق مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المشتق منه
واذا واهما اي الاداة صفة مدح وسجل الاستثناء من الاتصال الى الاصل فاعلم ان التأكيد لما فيه
من المدح على المدح والاستثناء لما فيه من المدح صفة مدح في يثبتها منظر الاستثناء صفة مدح ويثبت على
وتحيز الاستثناء الى الاصل قطع والضرب لنا في من تأكيد المدح بالشيء الذم ان يثبت لشيء
صفة مدح ولتثبت باداة الاستثناء اي يذكر عقيب ثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء
يليهما صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بديا في من فربس ويدعني غيره وهو
اداة الاستثناء واصل الاستثناء وفيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطع كما ان الاستثناء
في الاول منقطع لعدم دخول المشتق في المشتق منه وهذا لا ينافي كون الاصل مطلق الاستثناء
وهو ان الاتصال لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما قدرة في الضرب
الاول اذ ليس بينهما صفة دم منفية عامة يمكن تقدير دخول المدح فيها واذا لم يكن تقدير الاستثناء
متصلا في هذا الضرب فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل
ذكر المشتق يوم اخرج شيئا مما قبلها من حيث ان الاصل مطلق الاستثناء وهو الاتصال
فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد من جهة انه كدعوى الشيء
بيمينه لانه مبني على التعليل بالمحال بالمشتق على تقدير الاستثناء ومن قبلنا لهذا اي ولكون التأكيد
في هذا الضرب من الوجه فقط كان الضرب الاول المفيدة للتأكيد من وجهين احدهما ومنه
اي من التأكيد المدح بالشيء الذم ضرب اخر وهو ان يثبت في المشتق منه مدح المدح معمو لا نظر
فيه مدح الذم كقوله لم ولا شتم الا ان امننا بآيات ربنا اي ما يقب الاصل لما قبل المفعول
كلها وهو الايمان بالشيء يقال نعم منه واشتم ادعابه وكرمه وهو كالتأكيد في اداة التأكيد
من وجهين والاستدراك المفهوم من لفظ لكن في هذا الباب اي في تأكيد المدح بالشيء الذم

تأكيد اللفظ بالاشتغال

الاستتباع

الادراج

التوجيه

كالاستثناء وكما في قوله هو البدر والآن انما يكون اخر اسوي انه الضم كونه اللفظ في قوله لا وسوي استثناء
منه يدان من فرش وقوله لكنه ابتداءك بغير فائدة الاستثناء وفي هذا الصواب ان الاستثناء
المنقطع بمن لکن ومنه اي في المعنوي تأكيد اللفظ بالشيء المدح وهو ضربان احدهما ان
عن صفة مدح منصفة عن الشيء صفة دم بتقدير دخولها اى صفة الدم فيها اى في صفة المدح كقولك
فلان لا يرضيه الا ان الشئ الاخر احسن اليه وايضا ان يثبت للشيء صفة دم ويعقب بانه
الاستثناء ويليهما صفة دم اخرى له اى لذلك الشئ كقولك فلان فاسق الا انه جاهد فالفرس
الاول يعيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما معا فباس مارة تأكيد المدح
بالصفة اللفظ ومنه اي في المعنوي الاستتباع وهو المدح لشيء من وجه يستتبع المدح لشيء اخر كقولك
نهيت عن الاعمار والوجوه كنهيت الدنيا بانك خالده مدحها بنهاية في الشبهة حيث جعل فلاحه
بحيث تحل دارت اعمارهم على وجه استتباع مدحهم بكونه سببا لصالح الدنيا ونظامها اذ لا تهيئة لاجل
لشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الراسي في هذا البيت وجهان آخران في المدح اطلق
انه نهيب الاعمار دون الاموال كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر
والاعراض من الاموال مع ان النهيب بها اليق وهم يعبرون ذلك في الماورات وانما خطبت
وان لم يعبره ائمة الأصول والثاني انه لم يكن ظاهرا في قتلهم والا كان للدنيا مرد وكيلود
ومنه اي في المعنوي الادراج يقال ادراج الشيء في ثوبه اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سبق
عليه مدحا كان او غيره مدحا وهو منصوب بمفعول ثان ليضمن وقد استدل المفسر ان
فهو لشمولة المدح وبغرض اعم الاستتباع لا خصا صفة المدح كقوله اقلب فيه اى في الليل
اجزاء كافي اعد بها على الدر الدنوب فانه ضمن وصف الليل بالطول الكافية عن الدر ومنه
اي في المعنوي التوجيه ليس محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا الوجهين محتملين اى

منفصلا بين كالممدح والدم مثلا ولا يكتفي بمجرد احتمال معنيين متغايرين كقولهم قال
لا عور ظلال عرو وقابلت عينيه سوار بجنتي صوة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون
دعاء عليه قال الكاكا ومنه اي في التوجيه ثبوت بهات القرآن باعتبار احتمالها الوجهين
مختلفين وبغرض ما يعتبر آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لان احد المعنيين في المثلث
قريب الاخر بعيد لما ذكر الكاكا نفسه من ان اكثر مثلث بهات القرآن في قسمة التورية والآن
وبجوز ان يكون وجه المفارقة وهو ان المعنيين في المثلث بهات لا يجب تضادها ومنه اي
من المعنوي النزل الذي يراجه كقولك اذا ما يسمي انك معافوا فقدر عن كيف اكله
للقيت ومنه اي في المعنوي سجاها للمعارف وهو كما سماه الكاكا سوق المعلوم مسا في غيره
لكنه وقال الكاكا لا احب لشيء بهات لوروده في كلام الله تعالى كالتوجيه في قول انما رجة
اباخر الجا لوروه وهو من لواحي وباركوا لك مورقاى ناضرا في ورق الشجر اذ اصدار ذوق
كانك لم تجزع على اين طر والمبا لثة المدح كقوله المدح ويرق سرى ام ضوء مصباح ام
انتبها بالنظر الضاحي اى الظاهر والمبا لثة الدم كقوله وما ادرى وسوف اخل اذ
اي اظن وكثرة المتكلم فيه هو الفصح وبواسد يقولون اخل بالفتح وهو القياس اذ
اقول ان حصل ام لسا فيه دالة على ان القدم ام الرطل خاصة والسا لى كالتجريد
في كجبة قوله بالمنة طبيبات اللعاع او المسوى من الارض قلبي لسا ايلامى كقولك ام ليلامى
البشر في اضافة ليلامى لنفسه اذ لا يتضح باسمها ثانيا استلزام هذه التوجيه من نكتة التمثيل
وهي اكثر من ان يضبطها القلم ومنه اي في المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان
يقع صفة في كلام الغير كما به عن شئ انبت له اى لذلك الشئ حكم فتنه لغيره اى فثبت
انت تلك الصفة في كلامك لغير ذلك الشئ من غير تعرض للبدونه له اى ثبوت ذلك الحكم لذلك

الخل

القول بالموجب

البغراء فبنيته عنه كقولهم قد يقولون لان رجعتا الى المدينة لخرجت الاخر منها الاذلة لله
 العزة والرسول والمؤمنين فالأخر صفة وقعت في كلا المنهاتين كناية عن فريقتهم والاول
 كناية عن المؤمنين وقد ثبت المنهات فقولهم لفرقتهم احوال المؤمنين من المدينة فثبت
 الله في الرد عليهم صفة العزة يعرفونهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يفرقوا لثبوت
 ذلك الحكم الذي هو الاخراج للمؤمنين بالعزة اعني الله ورسوله ولا يفتيه عنهم والناظر في لفظ
 وقع في كلام البغراء خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذا
 مرارا قال ثقلت كذا اي عاتقة بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام البغراء في حملك المؤثرة
 على ثقل عاتقة بالايادي والمتمن عليه بان يذكر متعلقة اعني قوله كذا بالايادي ومنه
 اي من المعنوي الاطراد وموان يؤث بهما الممدوح او غيره واسما وابانه على ترتيب الولا
 من غير تكلف في السبك كقوله ان يقتلوك فقد ثقلت عرشهم بعقبة بن كاثربن شهاب
 يقال للقوم اذا ذهب غريمهم وتضع حالهم قد ثقلت عرشهم يعني ان يتجوز القتل وتكون
 به فقد اثرت عرشهم وهدمت اساس مجدهم بقتل ريسهم فان قيل هذا من تبايع
 الاصناف فكيف يعيد المحنة فلما قد تفرق تبايع الاصناف اذا سلم الا انكره
 على ولفظ فالتبنت من هذا القيد كقوله عليه السلام الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن
 اسحق بن ابراهيم كدبث ما نام ما ذكر من الضرب المعنوي والآخر للفظي من الوجوه
 المحسنة للكلام فمنه كجاس بين اللفظين وهو تباينهما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج
 النشابة المفعول كجاس وسبع او في مجرد العدد في خوضه في علم اونه مجرد الوزن في خوضه
 وقد تكرر التام منه فيخرج فيخرج ويخرج وفي اعداد ما به يخرج نحو الخات في المساق وفي
 مياتها وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هبت الكلمة كبقية علمها ما عتبارا كركات والكتات

الاطراد

الضرب اللفظي

المجناس

وقد

فهو ضرب في قدره على هبة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب ضرب هبة للفقار
 والمفعول فانها على اثنين مع اشكال الحروف في ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على
 بعض وتأخره عنه به يخرج نحو الفتح والخفف فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع
 من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى مما لا جبر با على اصطلاح المتكلمين
 من ان المماثلة هو الاستحالة النوع كقوله قد يوم يقوم الساعة اي القيامة لقسم المجرمين
 بالبنوة غير ساعته من ساعات الايام وان كانا من نوعين اسم وفعل او حرف وفعل او حرف
 ليس مستوفى كقوله مات من كرم الزمان فانه كمي لري كمي بن عبد الله لانه كمي كمي مرارا
 الكرم وايضا الجناس التام لقيم آخر وهو انه ان كان احد لفظيه مركبا والاخر مفردا يسمى
 جناسا التركيبية فان اتفقا اي اللفظان المفرد والمركب في الخط خص هذا النوع من جنس
 التركيبية يسمى المتشابه لا اتفاق اللفظين في الكتابة كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب
 هبة وعطاء قد عدا اي تركه قد ولته ذا هبة غريبة والاي وان لم يتفق اللفظان المفرد
 والمركب في الخط خص هذا النوع من جنس التركيبية باسم المفروق لا اتفاق اللفظين في صوة
 الكتابة كقوله كلهم قد اخذ الجاهم والجاهم لما لدني ضربا الجاهم اي الكاسر لوجاسما اي
 عاملنا بالجيد هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا كلمة وبعض كلمة والاخص باسم المفروق كقوله
 هذا مصاب ام طعم صاب ان اختلفا عطف على قوله والنام منه اي اتفقا او على محذوف
 اي هذا ان اتفقا ما ذكرنا اختلاف اللفظين في ترتيب الحروف في خط وان اتفقا في
 النوع والعدد والترتيب يسمى التخيبيس محذوف لا تخلاف احدي اللفظين عن الاخرى وال
 قد يكون باحركات كقوله جنة البرد وجه البرد في لفظي البرد والبرد بالضم والفتح وكوه في
 ان الاختلاف في اللفظ لا في الهبة فقط ولذا قال واكحرف المشددة في هذا الباب حكم المحذف

الحروف

المماثل

المستوفى جناسا تركيبيا

المتشابه

المفروق

المحرف

جعل الضمير المفرد في شبهة اللفظين وهو لا يصح الا بتبادل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه اما مفتاح
 اللفظين لا يشترط ان الاشتقاق بدو افتقاراً قد شبه الاشتقاق بان يكون في كل منهما معنى فليكون
 في الآخر من اكراد او اكثر ما لكن لا بوجوب ان الاصل والاشتقاق كقولهم قال في العلم
 من الغالبين فالاول من القول والثاني من الفعل وقد توهم ان المراد بالاشتباق هو الاشتقاق
 الكبير وهذا ايضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاشتقاق في الاصول دون الترتيب مثل النور والحرارة
 والبرق وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى انا قلتم على الارض ارضيتكم بالجحود الدنيا ولا يخفى ان الارض
 مع ارضيتكم ليس كذلك ومنه اي من اللفظين والآخر على الصدور وهو الشران بجذر اللفظين
 المكررين اي احد اللفظين المتفقين في اللفظ والمعنى والمترادفين اي المتشابهين في اللفظ دون
 المعنى والمترادفين بآي بالمتجانسين في اللفظين الذين يجمعهما الاشتقاق واشبه الاشتقاق في
 الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في احوال اي احوال الفقرة فيكون الاقسام اربعة كقولهم
 وتحتي الشمس والله اعلم ان تشابه في المكررين وتحتي الشمس يرجع ودموع سائل في الجانبين
 قوله استغفر ذار بكم انه كان غفرا في اللفظين اشتقاقا وكقولهم قال في العلم من الغالبين
 في اللفظين شبه الاشتقاق وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او
 المتجانسين او المتفقين بهما اشتقاقا او شبه اشتقاق في آخر اللفظ الآخر في صدر المصراع
 الاول او نحوه او صدر المصراع الثاني في غير الاقسام عشرة حاصلة من ضرب اربعة في
 اربعة والمضمر او وثلاث عشرة مثالا واهل ثلثة كقوله تسرع اليه بن العلم بطعم وجهه وليس
 داعي التسرع يسرع فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول وقوله تسرع في تسريع عوار
 كذا فابعد العتبة من عوار فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول ومعنى البيت تسرع
 بتم عوار كجود هي ورده ناعمة صغرا طيبة لراحمه فانما نعته اذا مسنا لحر وجنا من ارض نجد ومنا

في الجنب

وقوله ومن كان باللفظ المكرر كجمع كاعب في الجارية حين جد وثديها للبهز وموعا اي موعا
 فمارت باللفظ القوا صلب السبوق القوا طع موعا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول
 قوله وان لم يكن الا موعا ساقه وموجر كان واسمه ضمير يعود الى الا المدة لود عليه البيت
 وهو على الراء التي لو وجدت بها اهلها ما كان وحشا مقبلا على طيبا صفة مؤكدة لعظم القلة
 من اصناف النور كالحسنة او صفة مقبلة اي ان نورها قبلها ساعة فانه نافع في طيبها مرفوعا
 فاعل نافع والضمير للساعة والمفعول قبله التضرع في الساعة لتفغني وتغني وبعدي وهذا فيما يكون
 المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني وقوله دعا اي اتركه من ملاكها ساقا اي خفة وقلة عقل
 فداعى السوف قبلها ملاك من الدعا وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول وقوله
 واذا بلبل جميع بلبل وهو طائر موعود في افق يلقى بها فانف البلبل جميع بلبل وهو كثر
 باجساد وجميع بلبل جميع بلبل بلبل وهو الابرق فيه اخو وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول
 الاول في صدر المصراع الاول لان صدره وموقله واذا وقوله مشغوف بابات المنة اي القوافي
 ومفتون براس المنة اي بفتات او ناسه المرامير التي هي ضم طاق منها الى طاق وهذا فيما يكون
 المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول وقوله اعلمهم ثم نالهم فلاح اي ظهر ان ليس فيهم
 فلاح اسرور وسجادة وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني وقوله تسرع في تسريع
 وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها ابدعها في السج فليبدى لك فيما ضربت اي طاب
 واصلة المنة في ضرب المصراع وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانس اشتقاقا في صدر المصراع
 الاول وقوله اذ المرء لم يكن عليه لانه فليس شئ سواه بخوان اذ لم يحفظ المروء لانه
 على نفسه وما بعد وصره اليه فلا يحفظ على غيره ومما لا ضرر فيه وهذا مما يكون الملحق في
 اشتقاقا في صدر المصراع الاول وقوله لوا حصر من الاحسان فيكم دار مع الماويهم ورو

البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين
 الكلام او لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخل فيما سبق من الابواب والثاني ما لا بأس بذكره لانه
 على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق من القوم في السراقات الشريفة وما يصدر بها اتفاق القائلين
 على لفظ التشبيه ان كان في الغرض عن العموم كالوصف بالشجاعة والسماء وحسن الوجوه
 اليها ونحو ذلك فلا يقدح في الاتفاق سرقة والاستعانة ولا اخذ ونحو ذلك مما يؤدي الى هذا المعنى
 لتقرره اي لغرض العام في العقول والاعادات يشترك فيها التوضيح والابحار والشعر المعجزة
 ان كان الاتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض كالتشبيه المجازي والكنائية كذكر هيات نقل
 على الصفة لا خصا بها من هي له اي طريق لا اختصاص تلك الهمات بمن ثبت تلك الصفة له كقول
 رجاو ما بهم عند ورود العفاة اي السالكين جميع عاف وكوصف الجند بالعبوس عند ذلك
 مع سعة ذات الية الى المال واما العبوس عند ذلك مع قلوات البهائم او صفو الاكباد
 فان يشترك الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة لاستقراره فيها اي في العقول
 والاعادات كالتشبيه الشجاع بالاسد او الجواد بالبحر فهو كالاول اي فالإتفاق في هذا النوع
 من وجه الدلالة كالإتفاق في الغرض العام في انه لا بعد سرقة ولا اخذ والا اي وان لم
 النفس في معرفة جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان
 يكلم بين القائلين فيه بالتفصيل وان احدهما اقدم من الآخر وان الثاني زاد على الاول
 او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفة من وجه الدلالة على الغرض صراحتا
 حاصي في نفسه غريبا لا ابتكارا لآخر عامي لفرق فيه بما اخرج من الابتداء الى الغاية
 في باب التشبيه والاستعارة من لفظية ما الى الترتيب الخاص بالمقيد العام الباقى
 والمنصرف فيه بما يخرج من الابتداء الى الغاية فالأخذ والسرقة اي ما ليس بهذين الاسمين

الظاهر

وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يأخذ المصنف كلمة ما حاله مع اللفظ كلمة او لفظه او حاله وحده
 من غير اشارة من اللفظ فان اخذ اللفظ كلمة من غير تغير لفظية اي الكيفية الترتيبية واللفظ
 الواقع بين المفردات فهو مضموم لانه سرقة محضة ليس بشي وانما لا كما يحكى عن عبد الله بن
 انه فخذ ذلك بقول مفتي ابن اوس اذا نيت لم تقصدا فاك اي لم تقصدا لفظية ولم توفه
 حقوقه وجده على طرف البحر ان ما جاز لك مبتدلا لكان بانوك ان كان يعقد ويركب الصيغ
 اي بغير اشارة لثرفيه فاير الشف لفظية لفظية ان لفظية اي بدلا من ان لفظية او المثل
 عن ثغرة السيف اي عن ركوب جد السيف وكذا المثل في مرقا اي مبعده فقه حك ان عبد
 الله بن زهير خذ في معاوية فاشده بهذين البيتين فقال له معاوية بعد شرب بعد في بك
 ولم يفارق بعد الله المحض خذ من بين اوس المنة فاشده فقيده اليه او لها لمرك
 ما اورد في دانه لا وجل على انما نقدر اول حتى انتهت فيها هذان البيتان فاقبل معاوية
 على عبد الله بن زهير قال لم يخرجني انما لك فقال اللفظ له والمعنى له وبعد فهو اخر من البيتين
 واما حتى لغيره في معناه اي ما لم يفر فيه لفظ ان يدل بالكلمات كلها او بعضها بما يراد منها
 يعني انه اضم مضموم وسرقة محضة كما يقال في قول الخطيب مع المكارم لا ترحل لبعثتها واقود فالكلمة
 الطامع الكاسية في المكارم لا ترحل لبعثتها واقود فالكلمة الطامع الكاسية في المكارم لا ترحل لبعثتها واقود
 بها على معطوفهم يقولون لا تملك سبي وخم فاورده طرفه في البيت الا انه اقام بكلمة
 كمل وان كان اخذ اللفظ كلمة مع تغير لفظية اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ كلمة سمي بها
 الاخذ اشارة ومثلا ولا يخلو اما ان يكون الثاني المبلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني
 المبلغ من الاول لا اختصاصه بغيره لا اول كحسن السبك والاخصار او الايضاح او زيا
 مني فمقدح اي فالأخذ مضموم مقبول كقول بشار من راقب الناس اي عاودهم لم يظفر كما جنة

المنفرد

المنفرد

دفاتر بطلانها العاكس للرجح أي الشجاع القتال المحرّص على القدر قول سلم بعده ثم راجع
 النفس مات بما أي خربا وهو مفعول أو تميز له وفات بالذمة الجسور أي الشديد الجرة فليست
 سلم أجود سبكا وأخضر لفظا وإن كان الثاثة دون أي دون الأولى في البلاغة لفوات فضيلة
 لو قبل في الأول فهو أي الثاثة من موم كقول في تمام في مريته محمد بن حميد ميميات ولاباء الزنا
 بمثل ان الزمان بمنزلة الجود قول في الطبيب على الزمان سكاؤه في تعلم الزمان منه السمي و
 سكاؤه الزمان فحالة وأخرجه من عدم لا الوجود ولو لا كفاة الذي استفاد منه الجود
 على الدنيا واستيقاه لنفسه كذا ذكره ابن خن و قال ابن فوزجه هذا ما ويرفسد لان سكاؤه جود
 لا يوصف بالعدوى وإنما المراد كفاة به وكان كجلا به عا وأسعد في بضمي اليه وهاهنا سكاؤه
 سكاؤه ولقد يكون به الزمان كجلا فالمراد الثاثة ما هو من المصراع الثاثة لا تمام على كل
 من تفسير ابن جني وابن فوزجه ولا يشترط في هذا المصراع من اللفظ عدم تعابر المعنيين
 أصلا كما توهمه البعض والالم يكن لا فو دامن عا و دل ابن جني ايضا لان اتمام على الجود
 بمثل المسمى و ابو الطبيب بنفس المصراع هذا ولكن مخرج اتمام الجود السكا لان قول في الطبيب
 لقد يكون بلفظ المصراع لم يقع موقعه اذ المصراع على المصفي فان مقيد المصراع ليقول ان الزمان
 كجلا بهلا كما أي لا يسبح بهلا كقوله العلماء بانه سبب لصلاح العالم والزمان وسبب وجوده وبذلك
 للغير لكون عدا مة واقفا به باق بعد وفي تصرف قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صفة فخرج اتمام
 تمام الجود لاستغناء عن مثل هذا التكلف وان كان الثاني مثله أي مثله الأول فابعد أي
 فالثاثة بعد من الذم والفضل الأول كقول في تمام لو حار أي تحيرة النوصد الى اهلاك
 نفوس مرنا والميثة أي الطالب الذي هي الميثة على انها اضافة بيان لم يجد الا الفرق على الكو
 وليلا وقول في الطبيب لا مفاخرة الا صبا بعبارة جودت لها الميثة الى ارواح سبلا الضيف

لها للميثة والميثة وهو حال من سبلا والميثة فاعل وجبت ردوى بد الميثة ففقد المصراع كله مع
 لفظ الميثة والفرق والوجدان ويدل بالنفوس الارواح وان احصل المصراع ومعه ليس في الاخذ
 الما من الم اذا قصد اصله في الم بالمنزل او انزل به وسلي ومو كذا بجلد عن الشا ط ونحوه فكلية
 كذا من المصطلح جلدوا اليه جلد آخر فان لفظ المصطلح بمنزلة اللباس وهو ثاثة اقسام كذا في مذكر
 اعادة ونفي لان الثاثة ما يقع من الاول او دونه او مثله او ثاثة أي اول الاقسام وهو ان يكون
 الثاثة ابلغ من الاول كقول في تمام هو خير انسان الصنيع أي الاحسان والضعف مبتدأ جرة بحكمة
 الشرطية أي قوله ان يجر مجزوا وان أي يبطو فلو ثبت في بعض المواضع النفع والاحسان ان
 يكون هو عايد الى حاضر في الذم وهو مبتدأ جرة الضعف والشرطية مبتدأ كلام وهذا القول في
 العلم هو الجرحية بالم خيال وبعض جود والرايين وصال وهذا نوع من الاسرار الطيف لايك
 لا زمان الراية من امة الاعراب قول في الطبيب من اجر بطو اسبك أي خمر
 عطاك عني اسرع السم المير الجهام أي السيل الذي لا ماء فيه والماء فيه ما فيكون بطوا
 ثقيل المشي وكذا قال العطاء وفي طب في الطبيب زيادة بيان لا شئ له على ضرب من المسمى
 أي الاقسام وهو ان يكون الثاثة دون الاول لقول الجرمي وادام الى أي لمع في العدي أي
 المجلس كلامه المصنف في أي المصنف في أي حبت لسانه من عصية أي سبقة القاطع وقول في
 كان السهم في النطق قد جعلت عا و ما هم في النطق خرضا ما جمع خرس بالضم والكسر وهو ان
 بين ان السهم عند النطق في المضار والنفاد شابة اسهم عند النطق فكان السهم جعلت
 عا و ما هم فليست الجرمي ابلغ لما في لفظي مالى والمصقول من الاستغارة التحيلية فان الطلاق
 والصقالة لكلام بمنزلة الاظفار الميثة والزم من ذلك تشبيه كلامه بسيف وهو استغارة بالكنية
 والثاثة أي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاثة مثل الاول لقول الاعراب في زيادة وكلم

الامام والسليخ

الاول

الثاني

الثالث

الفاعل الثاني بالاولى كان ارجحهم ذراعاى انما هم ليقال فلان رجب الباع النوراني
 يحيى وتول ابن النجج وليس المدوح بين جعفر بن يحيى باسهم الغير للملك في الفخ ولكن مودود
 اى حسنة اوسع فالنبتان مماثلان هذا ولكن لا ينجح معروضة وسع والماجر الظاهر من ان
 المعنيين اى معنى البست الاول ومعنى البست الثاني لقول جرير فلا يفتك من اربابى فاحبه لهما
 جمع بجمع كونهن في صورة الرجال سواء ذوا الحياطة ولا يخار ليعني ان الرجال منهم والنساء
 في الضعف قول ابي الطيب ومن كفه منهم فانه كمن في كفه منهم حصا ب اعلم انه يجوز في
 المعنيين اختلاف البتين لسيما وسكا وهما واقعا واخرا وكذلك ان الشاعر كما ذق اذا
 قصد الى المعنى المنظمه افعال في اخفايه فغيره عن لفظه وفروعه وزنه وقافية الى هذا
 اشار بقوله ومنه النقل اى من غير الظاهر هو ان ينقل المعنى الى محله كقول جرير يلبسوا
 ثيابهم واسرقوا الدماء عليهم حجرة فكانهم لم يلبسوا لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب
 لهم وقول ابي الطيب ليس الجمع عليه اى على السيف وهو مجرد من غدة فكانا مودود لان
 اليبس بمنزلة غده ففقد المعنى من التقية واخرى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون
 معنى الثاني اخرا من معنى الاول لقول جرير اذا غضبك عليك بنو تميم وجهت الناس كاهم غضبا
 لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمشكر ان يجمع العالم في دهر
 فانه يشهد الناس ويغريهم فهو اظهر من معنى بلى جرير ومنه اى من غير الظاهر القلب هو ان يكون
 معنى الثاني ليقبض المعنى الاول لقول ابي الشيخ من احد الملامه في موالك لغيره جبالا فليعلم
 اللوم وقول ابي الطيب لوجه الاستفهام لانكاره والناكار باعتبار القيد الذي هو اكمال
 اى قوله واحب فيه ملائمة كما يقال القليل وانت محدث عما يجوز داو اكمال في المصنف في القليل
 كما هو اى البعض اوسع حذف المبتدأ اى وان احب في كوزان يكون الواو للعطف واللام

عن الطاهر

القل

القلب

راجع الى الجمع بين الامر بين اعني محبة ومجبة الملامه منه ان الملامه منه من اعدائه وما يصدر
 من عدو المحبوب يكون مبقوضا وهذا ليقبض من بيت الشيبان لكن كل منهما باعتبار آخر
 لهذا قالوا ان حسن في هذا النوع ان يبين السبب ومنه اى من غير الظاهر ان يوضح بعض المعنى
 ويضاهى اليه كحكمة لقول الافوه ونرى لطير على امارنا اى عين يفي عينا فقه اى وثقة او
 معقول له مما يتضمنه قوله على امارنا اى كاسه على امارنا لو ثوقها ان ستم اى ستم كهم من ثقتهم
 وقول ابي تمام قد ظلمت اى الفى عليه لظفر وصارت ذوات ظلم عقبان اعلامه صحى لعقبان
 طرفى الدعاء نواهد وهند اذ اوى ليقبض عطش اقامت اى عقبان مع الرايات اى اعلام
 اعتمادا على انها استقيم لوم القليل حتى كانها من اكبحش الا انها لم تقا لكان ابا تمام لم يعلم
 من معنى قول الافوه راي عيني الدال على قرب الطير من اكبحش كبحش ترى عيانا لا تخفى ولا
 مما ياكد شجاعهم وقتلهم الا عادى ولا بشى من معنى قوله فقه اى ستم الدال على وثوق الطير
 بالميرة لا اعتبارا بذلك هذا ايضا مما يؤكد المعصود وقيد ان قول ابي تمام ظلمت الملامه بغير
 قوله راي عيني لان وقوع النظر على الرايات مشعر بقر بها من اكبحش وفيه نظر اذ قد يقع على
 النظر على الراية وهو في جو السماء كبحت لا يرى اصلا نعم لو قيد ان قوله كما انها من كبش
 الملامه بغير قوله راي عيني فانها انما تكون من اكبحش اذا كان قربا منهم محط بهم لم يعش
 الصواب ولكن اذ ابو تمام عليه اى على الافوه زيات محسنة للمعنى اما خوز من الافوه اى
 سائر الطير على امارهم لقوله الا انها لم تقا لكان الدماء فواهد وبا فاستمع مع الرايات
 حتى كانها من اكبحش بها اى باقا متها مع الرايات حتى كانها من اكبحش منهم حسن الاول
 بغير قوله الا انها لم تقا لكان لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله الا انها لم تقا لكان
 احسن البعدان بجعل الطير مقيم مع الرايات معدودة في عدد اكبحش حتى يتوهم انها ايضا

من المتقابلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقد مر في قوله بها اي بهذا الرياءات التلث بهم
حسن معنى البيت الاول واكثر هذه الانواع المذكورة في الظاهر وكما مقبولها فيها
نوع تصرف بر منها اي هذه الانواع ما يخرج من حسن التصرف من قبل التبعاع الاجز
الابتناع وكل ما كان كشد خفاء بحيث لا يعرف كونه ماخوذا من الاول لا بعد من تاتر
كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن التبعاع واذا خفي لا يتلج هذا الذي ذكر في نظا
وغيره من ادعاء سبق احد هما واخذ الثاني منه وكونه مقبولا او مردودا وتسميته كل بالاسما
المذكورة كلمة انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول
الاول حين نظم او بان يخرج من نفسه انه اخذه منه والافلايكم شيء من ذلك كحوار ان
يكون الاتفاق في اللفظ والمفهوم جميعا او في المفهوم وحده من غير نوارد الساطر اي محبة
سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ كما يحكى عن ابن مباداة انه اشترى نفسه مقبدا ومثلا
اذا ما اتية تملد واهترار المسند فبقوله ابن بن يسيب هذا للخطبة فقال لان علمت في
شاعر اذا وقعته على قوله ولم اسمعه فاذ لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول فبقوله فلان
وقد سبقه اليه فلان فقال كذا البعيت فبقوله الصدق وسلم من دعوى علم العيب
نسبة النقص الى الغزو كما تصيد بهذا اي بالقول في الرقاب القول في القبول التبعين
والعقد والحد والبيع بتقديم اللام على الميم وطه اذا ابره وذلك لان كل منهما اخذ
شيء من الآخر الا قبيل من هو ان يضمن الكلام نظما كان او نثرا شيئا من القرآن
اكذب لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او اكذب يعني
على وجه لا يكون فيه شعرا بانه منه كما يقال في انشاء الكلام قال الله وقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كذا وكذا ذلك فانه لا يكون مقبولا ومثلا لقبيل من يربعة امثلة لا

الاقبيل واخوانه

اما من القرآن او اكذب وكلمتها اما في النثر او في النظم فالاول لقول الجبري فليكن الا
كلج البصر او اقرب حتى كشد فاعرب الثاني في مثل قول الاخران كنت ارمي اي عرفت
على جبر ما من غير ما جرم قصير جبره ان تبدلت بما عرفت فبما الله نعم الوكيل والثالث مثل
قول الجبري فليكن ما لم يوجد اي فليكن وهو لفظ اكذب على ما روي انه لما كشد كرس
لوحين اخذ اليه ٣ كفا من الكهنة فرمى به في وجود المشركين فقال شامت الوجود فخرج
على المعنى للمفعول اي لعن من فحبه الله بالفتح اي ابغده عن الجبر اللعن اي اللعنة ومخرج
والرابع مثل قول ابن عباس قال اي اكذب ان رقبتي سبي كلن قد اراه من المداه وهي
الملاطفة والمثابة وفيه المفعول للمقرب قلت دعني وجهك اكعبة خفت بالمكارة فقبلا
من قوله ٤ حقت اكعبة بالمكارة وحقت النار بالشهوات اي اجعلت في لابل لالب وجهك
من سخر مكارة الرقيب كما لابد لطالب اكعبة من مشاق التكليف وهو اي لا قبيل من ضرب
لصدها ما لم يكن فيه المقبيل من معناه الاصل كما تقدم من قوله الا مثله الثاني خلافه
اي ما تقدم فيه المقبيل من معناه الاصل ابن الرومي لان خطا في مدحك خطا في معفو
لقد اترلت طجاني بواو غير ذي ذرع هذا مقبيل من قوله ٢٠ ربنا اني ركنك من ذريتي بواو
ذو ذرع لكن به معناه في القرآن واراد ما وفيه ولا يثبت قد نقله ابن الرومي الى جنب الخ
فيه ولا نفع ولا بسبب تغيير سيرة اللفظ المقبيل للقرآن او جره كقوله قد كان اي وقع تحت
ان يكونا انا الله راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما النقصين فهو ان
يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بما كان او ما فوقه او ما دونه مع القلية عليه اي على ان
من شعر الغير لم يكن ذلك شعره هو راعى البلفا وهذا يتم عن اللفظ والسرقة كقوله الجبري
يكلم ما قاله الفلام الذي عرضة ابو زيد للبيع على اني سائده عند بيعي اصاعونه واني في اصاعونه

الاقبيل

النقصين

المصراع الثاني للوبي ونامة ليوم كريمة سدا لشعر اللام في ليوم لام التوقيت والكريمة
من سماء الحرب سدا لشعر كبريتين سدة باجند والرجال والشعر موضع المفاضة في
البلدان اي اصاعونه وقت الحرب زمان سدا لشعر ولم يراعوا احوالهم ما كانوا الى وقتها
في اي حال من الغنيان اصاعوا وفيه وشخصه لهم وتضمن المصراع بدون التثنية لشعر
لقول الشاعر قلت لما اطلعت في جنة حول الثيق الغض روضه اس عذاره ايتاري
ولجول فوقها في وقوفك ساعة من بكس المصراع الاخر في تمام حسن اي حسن التضمن
ما را عينا الا حلاي شعرا لا ينكته لا يوجد فيه كالتورية اي لا يهاجم والتثنية قوله اذا
الوهم ابدى اي اظهر لما اى سيرة شيفتها وتكررت ما بين العذيب يارق وبكرني
من الاذكار من حدها وما مع جرحو البناد مجرى السوابق انتقب محي ان مفعول ثان
بكرني وما على ضمير يعود الى الوهم وفعله تكررت ما بين العذيب يارق مجرعو البناد
السوابق مطلع قصيدة لا في الطيب والعذيب يارق موصوفان وما بين طرف للتكرار
لمجرع المجري اتساعا في تقديم الطرف على عالم المصدر او ما بين مفعول تكررت مجرعا
منه المفعول انهم كانوا نزولا بين بدوين الموصوفين وكانوا كجرحول الرماح عند مطاردة
الفرسان ويساقون على الجند فاشعر الشاعر ان ارد بالعديب تصغير العذيب يعني
شقة الجبسة يارق لفرأ الشبهة يارق وما بينهما بقها وهذا تورية وشبه شجر في ما بين
المرح وتابع وموعه كجربان الجند السوابق ولا يفترق التضمن البعير البعير لما قصده
ليدخر في معنى الكلام لقول الشاعر يهودى به والثلث افعال لغز غلطوا وعضوا
الترشيد والكثرة هو ابن جلا وطلاع القنا يا متي يصنع العامة يعرفه البيت شميم ابن شبل
وهو انا ابن جلا على طريقة التكلم فيفره الى طريقة الفطنة ليدخر في المقصود ويربها في التضمن

البيت فماراد على البيت سقائه وتضمن المصراع فماراد ايداعا كانه اودع شعره شيئا
قليلا من شعر العز وروا كانه رفاق شعره بشي من شعر غيره واما العقد فهو ان نظم شرفنا
لان اودع شيئا او مثلا او غير ذلك لا على طريق لا قبس يعني ان كان الشرفنا اودع شيئا فقط
انما يكون عقدا اذ غير تغير الكثرة او شيئا ان من القرآن او اكد شي وان كان غير القرآن
قظمه عقد كيف كان اذ لا دخل فيه لا قبس كقوله ما لا بال من اوله لطفه جفقه واخره جركه
حال اي ما باله بمجرع عقد قول على رضى الله عنه ما لا بن آدم والقمر انا اوله لطفه واخره
جفقه واما اكد فهو ان يشر نظم واما يكون مقبولا اذا كان بكمه محار لا يتقاصر عن مك
النظم وان يكون حسن الموقع غير قلق كقول بعض المقاربة فانه لما فجي فعلا نه وحظفت
تخللة اي صارت ثار تخللة كالتخللة في المارة لم يرل سودا الرطل لقياده اي بقوده
تخللات فاسدة وتوهمات باطله ونصدق توهمه الذي يعقاده من الاعيان وحل قول في
الطيب اذا ساد فعل المراء سارت طونه وصدق ما يعقاده من توهم يشك سيف الدولة
واعتاده لقول اعدائه واما التلميح مع تقديم اللام على الميم من الحمة اذا البصر ونظر اليه وكثيرا
ما سمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فعال كذا وفي هذا البيت تلح القول فلان واما
التلميح بتقديم الميم على الانيان بشي المبلغ فهو كذا في التثنية والاستقارة فهو منها على مخط
وان اخذ بها فهو ان بشارته في الكلام القصيدة او شعرا او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر
كل واحد من القصيدة او الشعرا او المثل فالتميح اما في النظم او في الشعر والمثل رايه كثر منها
ان يكون قصيدة او شعرا او مثلا بعبارة مقام والمذكورة الكتاب مثال التلميح النظم في
القصيدة الشعر كقوله فوالله ما ادرى اهل نام الممت بيا ام كان في الركب يوسع وصف
لحوقه بالاجبة المركلين وطلع شمس وجه المحب من جانب اكد في ظلمة الليل ثم يستعمل ذلك

العقد

الحل

التلميح

التلميح

راسخون في كمال خبرها وقال هذا حكم اراه في النظم ام كان فيما بين الركبتين التي تليها
 فيزد الشمس اشارات في شمس ٣٠ وبقية الشمس على ما روي من انه قاتل الجبارين يوم الجمعة
 فلما ادبرت الشمس خافت ان تغيب فبدأ ان يفرغ منهم وبعدها سبت فلما يجد له قتلهم
 فيه فدعا الله فزله الشمس حتى فرغ من قتلهم وكقوله لعمرو اللام للابداء وهو مبتداء
 مع الرضا اي الارض الحارة التي فيها القدم اي تجرق حال من الضيق ارق والناز
 مرفوع معطوف على عمود وعلني حال منها وما قيدتها صفة على حذف الموصوف كقوله
 التي تلي تلي لاجلها اليه ارق جز مبتداء من روق له اذ رجمه واصل من جنى عليه فليظن
 تشق ملك في ساعة الكرب اشار الى البيت المشهور وهو قوله اشجراي المستعيب بعد عند
 كربة الضيف للموسول اي الذي يستعيب عند كربة بعدد كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمر
 هو جالس بن مره وذلك انه لما رمى كليتها وقف فوق راسه قال له كليتها يا عمير فثني
 بشرية ما فاجز عليه فقيل المستجير لعمرو البيت قصيد من ركائمه في خسار الابداء والتخلص
 ان شها ينبغي للمتكلم شاعر ان ادك انبان بيا نقي اي يمنع الا ينق الحسن يقال انق
 في الردية اذا وقع طبعها لما يوثقه اي ينجسه ثلثة مواضع من كلامه يكون تلك المواضع
 الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التناقض والتناقض حسن بيا بان
 يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملتبس وان يكون اللفاظ
 متقاربة في الجرام والمقابلة والرقرة واللاسة ويكون المعاني مناسبة لا لفظا
 من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى المتخفف او على العكس بل صباغان معيانه
 سائب وتمام واصل مع بيا بان يستلزم من التناقض والامتناع والابتداء اذ معنى لفظه
 ونحو ذلك هذا الابداء لانه اول ما يفرغ السمع فان كان عذبا حسن السبك

هنل

انزل السمع على الكلام فوعى جميعه والاعراض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فالبسطة
 الحسن في نكار الاجته والمنازل كقوله فغانك من ذكرى حبيب ومنزل لبطح اللور بين
 الدخول فحوله السقط منقطع الرمز حيث يرق واللوى رحل معوج يلبوى والدخول و
 حوله موضعان والمفعول بان اجزاء الدخول وفي وصف الدال وقوله فصر عليه تحية وسلم
 خلقت عليه جمالها الا نام خلعت عليه اي نزع ثوبه وطريقه عليه ويجوز ان يحذف المصدح
 ما ينظر به اي غياض كقوله موعدا اجابك بالفرقة قد مطلع قصيدة لابن مخاض الغيرة
 الشدة الداعي العلوي فقال له الداعي موعدا اجابك لا اعمى ذلك المثل السور وحسنه
 اي حسن الابداء وما مناسب المقصود بان يشهد على اشارة الى ما سبق الكلام لاجله
 وليسمى كون الابداء مناسب للمقصود براعة الاسهل من ربح اذا فاق اصحابه في
 العلم او غيره كقوله في التهيئة لبري فقد اجزا لاقبال ما وعدا وكوكب كجدة افق العلم
 مطلع قصيدة لابي محمد النخازي بني الصاحب لعمرو لانه وقوله في المرسية اي الدنيا
 يقول يملأ فيها خادرا راي اضر من بطي اي اخذني الشدة وقيل اي قتل
 فجارة مطلع قصيدة لابي الفرج السدي يربط في الدولة وتاينها اي ثا في المداضع التي
 ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها الخلق اي يخرج مما شئت الكلام به اي ابتداء وافتح
 قال الامام الواحدي رحمه الله في التشبيه كرايم الشباب والهدوء والغزل وذلك
 يكون في ابتداء قصيدة الغرض من ابتداء كلامه تشبها وان لم يكن في ذكر الشباب
 من سبب اي وصف للخيال او غيره كالادب في الفخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود
 مع رناية الملل بية بينهما اي بان ما تشبب الكلام وبين المقصود واخره بهذا
 عن الاقتصار في اراد بقوله السطح معناه المفوض والآفاق لخص في العرف هو الشار

مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما ينبغي ان يتبين في التحقير
 لان السامع يكون مترقباً للاستقبال من الافتتاح الى المقصود وكيف يكون فان جا
 حسنا متلذذ الطرف من حرك من نشاط واعان على اصفا وما بعده والافعال العكس
 فالتخلص احسن لقوله بقول في قوم من اسم موضع قومي وقد اذنت من السرى اي ا
 فبنا الير بالليلد الفص من قواني وخطي والمهريه عطف على السرى لاجل المجرور في
 كما سبق الى بعض الادام وهي جميع خطوة واداء بالمهريه الابد المنزبه الى مفرق
 جدران لا في فبيله القوادى الطولية الطهر والاضاق جميع اقوادى اشرت فينا
 مراد له السرى وسيرة المطالبات بخطي ومعقول بقول بقوله مطلع الشمس سبي
 تطلب ان كونه م اي تقصد بنا فقلت كل روع للقوم وشبهه ولكن مطلع الجود وقيل
 منه اي مما يشبه الكلام الى ما يلزمه سبي ذلك الاشغال الاقضا في هو في اللغة الا
 والاركال وهو اي الاقضا من العرب كجائته ومن يلزم من المحزون بال
 والصناد المجهين اي الذين ادر كوا كجائته والاسلام مثل السبي قد قال في الاساس
 ما في محضه جدي نصف اذنها ومنه المحض من الذين ادر كوا كجائته والاسلام كما
 قطع نصفه حيث كان في كجائته لقوله لوداي الله ان في الشيب خراجا ورنة البرار
 في اكله شيبا جميع شيبه هو حال من البرار ثم اشد من هذا الكلام الى ما لا يلائم
 كل يوم بتدى اي تظهر حروف اللبالي خلقا من ابي سعيد غريبا ثم كون الاقضا
 من العرب والمحزون اي داهم وطريقهم لا ينافي ان تسلكه الاسلاميون في
 في ذلك فان الشيبين المذكورين لا في تمام وهو من الشراء الاسلاميه في الع
 العباسيه وهذا المفع مع وضوح قد خفي عن بعضهم حتى اعرض عن المصنف بان اتمام

الاقضا

لم يدرك

لم يدرك كجائته فكيف يكون من المحزون ومنه اي من الاقضا بقرين
 التخص في انه يثوب شي من المنسبه كقولك بعد حمد الله ما بعد فانه كان كذا وكذا
 اقضا من جهة الاشغال من الحمد والشراء الى كلام اخر من غير طائفة لكثرة التخص
 حيث لم يوت بالكلام الاخر من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بقصد نوع من
 عن معنى فاما يمكن من شي بعد حمد الله والشراء فانه كان كذا وكذا وقيل هو اي قوله بعد
 حمد الله ما بعد فهو قصد الخطاب قال ابن الاثير والذبي اجمع عليه المحققون من علماء
 البيان ان قصد الخطاب هو ما بعد لان المنكلم يعي كلامه في كلامه ذي بال يذكر له
 وكيفية فاذا اراد ان يخرج منه الى العرض المتعلق له قصد منه وبين ذكر الله بقوله
 ما بعد وقيل قصد الخطاب معناه الفاصد من الخطاب اي الذي يقصد به الحق
 والباطل من ان المصدر مع الفاعل وقيل المفعول من الخطاب من سب طيب
 اي يعلم بينا لا يلتبس عليه فهو يعني المفعول وقوله تعالى عطف على قوله كقولك
 بعد حمد الله يعني من الاقضا بقرين من التخص يكون بلفظ هذا كما في قوله ثم
 بعد ذكر اهل الجنة فلا وان للظانين لشراب فيوافقنا فيه نوع منسبه لان
 الواو للمل وللفظ هذا اما بقرين محذور في ل امر هذا واما كمال كذا او مبتدأ محذور
 البراسي هذا كما ذكره قوله ثم بعد ما ذكر جميعا من الابناء وعليهم السلام واراوان
 يذكر بعد ذلك كجائته واهلها هذا ذكر وان للمتقين حسن باب ثبات اخر اعني قوله
 ذكره هذا مشربا به في مثل قوله وان للظانين بلبند محذور في كجائته قال ابن الاثير
 لفظ هذا في هذا المقام من الضم الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيفية
 بين اخره من كلام الى كلام اخر ومنه اي من الاقضا بقرين من التخص

قول الكاتب هو مقابلة الشارح عند الاشغال من حديث الى حديث آخر هذا باب
فيه نوع اربعة اقسام مبتدأ احديث الاخر بقية وثالثها اي ثالث المواضع التي
يعني للمتكلم ان يتناق فيهما الاشياء ولانه كخبر يعينه السمع وترسم في النفس فان كان
صفا محمدا رآه وسمعه منه جريا وقع فيما سبقه من النقص والاكوان على العكس حتى
ربما انساه المحسوس الموردة فيما سبق فالاشياء احسن كقوله والي جدير اي طيق
اذما بعكس الي اي جدير بالفوز بالامان وانت بما اقلب منك جدير بان تولني اي
تعطي منك كجيد فالبه اي فانت ابد الاعطاء ذاك كجيد والافان عا ذراياك
شكورا لما صدر عنك من الاصفاء الى المديح او من العطايا الى بقية احسنه اي احسن
الاشياء ما اذني بالبرهان والكلام حتى لا يفتي للنفس تشوق الى ما اراده كقوله بقية
بقا والدمع كجيد فالبه وهذا دعاء للبرية بل ان بقا كسبب لنظام امرهم صلوات
عليهم وهذه المواضع الثلاثة مما يقع المناظر من المتناق منها والما تقدم من
فقد قلت عنها ينهم بذلك وجميع فوائح السور وخواتمها وارده على حسن الوجوه
من البلاغة لما فيها من النفس والفواعل والاشارات وكونها بان اوجته ووصايا
ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه واصاب مجره بحيث يقتصر عن
كنهه وصفه البيان وكيف لكلام الله سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة والبيان
الغصوي من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى عن بعض الاذنان لما في بعض
الفوائح واستخواني من ذكر الاله والافواعل والكفارة امثال ذلك اشار
ارائه هذا كخفاء بقوله يظهر ذلك بانه مدح التذكري لما تقدم من الاصول والافواعل
المذكورة في عنوان الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريفها وتفصيلها الا بالاطلاع

العنوب فانه يظهر نبدكر ان كلفه ذلك وقع موقعه بالبطر المقتضات الاحول
وان كلام من السور بالنسبة الى المعنى الذى تضمنه مشتملة على اطفال كنه ومنطوية على
حسن انما تمهيد الله تعالى لنا ما يحسن والبشر لنا بالفوز بالرحمة الاسى بحبى الهنى وآله الامير
العليين الطاهرين واحمد واجب الوجود والكر المعفيض الخيرة والوجود واليه المرجع والمآب
قد فرغ من تنظيم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب هو العليم

[illegible][illegible]

۱۹۳ ورق

[illegible]

فصل در بیان احوال و روایه ها
باز در دفع و جوب



